



السيد الأستاذ/ زكريا عبدالفتاح حمزة

نائب رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية/غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ للنظر فى إعتامد القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ , وكذا بيع بعض الأراضى المملوكة للشركة والغير مستغلة .
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه صورة من محضرى الجمعية العامة المشار إليهما (غير موثقين) .

رجاء التكرم بالإحاطة والتبنيه بالإستلام .

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

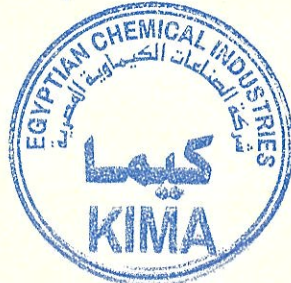
محاسب/ فتحي محمود أحمد

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

العضو المنتدب التنفيذي

مهندس/ عبدالمجيد محمد حجازى

تحريراً فى ٢٠٢٢/١١/١٥





السيد الأستاذ/ زكريا عبدالفتاح حمزة

نائب رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية/غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" بتاريخ ١١/٦/٢٠٢٢ للنظر فى اعتماد القوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٢٢, وكذا بيع بعض الأراضى المملوكة للشركة والغير مستغلة .
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه صورة من محضرى الجمعية العامة المشار إليهما (غير موثقين) .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بالإستلام .

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ فتحى محمود أحمد

محاسب/ جمال سيد محمد حواش



تحريرا فى ١٤/١١/٢٠٢٢



محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
المنعقدة بتاريخ ١١/٦/٢٠٢٢
للنظر فى إعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية
عن العام المالى المنتهى فى ٣٠/٦/٢٠٢٢

في تمام الساعة الثالثة مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/١١/٦ عقدت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وجدول الأعمال المعروض على الجمعية .

وذلك بمقر المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بشارع القصر العيني بالقاهرة برئاسة السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	أعضاء الجمعية العامة :	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	أستاذ / خالد الغزالي محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٣	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجي دسوقي	عضو الجمعية العامة
٤	أستاذ/ فايز كمال شاكر	عضو الجمعية العامة
٥	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
٦	أستاذ/ أحمد محمد إلياس	رئيس اللجنة النقابية
	الجهاز المركزي للمحاسبات :	
١	محاسب / عادل على شعراوي	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
٢	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
٣	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
٤	محاسب/ محمود السيد عبدالهادي	مراقب الحسابات
	الخطة وتقويم الأداء	
٥	محاسبة/ غادة صلاح الدين حسن	وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء
٦	محاسبة/ هاله محمد عبدالباقي	مدير عام الكيماويات - تقييم الأداء
٧	محاسبة / نهى محمود حسن	مراجع أول - تقييم الأداء



السادة المدعوين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء . د / أكرم أنور كرارة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب/ محمد حسين	رئيس قطاع الشئون المالية
٥	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب) المشرف على قطاع الشئون الإدارية
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس قطاع الشئون القانونية
٧	أستاذة/ منى زكريا	مستشار (ب) مكتب رئيس مجلس الإدارة
٨	أستاذ/ هيثم حسن	رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
٩	أستاذ/ سليم محمد سليم	مدير عام المشتريات ومسئول العلاقات العامة
١٠	أستاذ/ جميل جلال	إدارة تكنولوجيا المعلومات

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي
٢	مهندس / محمد حسنين رضوان	العضو المنتدب التنفيذي
٣	محاسب/ أحمد فايز عبدالمحسن عبدربه	عضو معين غير متفرغ
٤	دكتورة/ ميسون نبيل محمد حسن	عضو معين غير متفرغ
٥	أستاذ/ علاء حسن عبده	عضو غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
٦	أستاذ/ طارق مصطفى أحمد	عضو غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
٧	كيميائي/ حجازي محمد حجازي	عضو منتخب
٨	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس القطاع المالي
٩	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٠	محاسب/ محمد عبدالشافى سعيد	جامع أصوات
١١	محاسب/ إيهاب إبراهيم العزب	جامع أصوات
١٢	مهندس/ فهد محسن الحريرى	مركز معلومات قطاع الأعمال العام



وفي البداية رحب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى رئيس الجمعية العامة بالسادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية , كما رحب بالسادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما والسادة ممثلي العاملين الحاضرين , كما رحب بالسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات .

محاسب / عادل على شعراوى .. وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / محمود السيد عبدالهادى .. مراقب الحسابات

محاسب / غادة صلاح الدين حسن .. وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء
محاسب / هالة محمد عبدالباقى .. رئيس شعبة الصناعات الكيماوية - تقييم الأداء
محاسب / نهى محمود حسن/ مراجع أول - تقييم الأداء
- كما رحب بالسادة ممثلي المساهمين من صندوق التأمينات الحكومي والعام وبنك مصر وكل المساهمين الأقراد الحاضرين .

السيد / رئيس الجمعية العامة

نبدأ أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ونستأنح حضر انكم فى إختيار أمين سر الجمعية , وجامعى الأصوات

أمين الســـــر : محاسب / جمال سيد محمد حواش

جامعى الأصوات : محاسب/ محمد عبدالشافى سعيد محاسب/ إيهاب إبراهيم العزب

- إجمالى عدد الاسهم : ١١٨٦٥٧٨٩٩٩ سهم

- عدد اسهم الحضور : ١١١٣١٨٤٨٥٠ سهم

- نسبة الحضور : ٩٣,٨٢ %

وبالتالى يصبح النصاب مكتمل وعلى بركة الله نبدأ أعمال الجمعية , فليقتض السيد المهندس/ المصنوع المنتخب لعرض تقرير الشركة .

نبدأ على بركة الله اعمل الجمعية

فى البدايه نستأنح حضر انكم باضافه بند على جدول الاعمال وهذا البند يتعلق بتعديل مجلس الاداره لانه ورد الينا اليوم استقاله من السيد رئيس مجلس الاداره وبالتالي اضافته بند بترشيح رئيس مجلس اداره جديد ونستأنح حضر انكم بالموافقه

موافقه _____

نبدأ بعرض تقرير مجلس الإدارة

السيد المهندس / العضو المنتدب

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اصْبِرُوا فَوَاصِرٌ إِلَهُكُمْ وَسُوءُ الْمُسْتَمِرِّينَ)

صدق الله العظيم

السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

محاسب / عادل على شعراوى .. وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / محمود السيد عبدالهادى .. مراقب الحسابات

محاسب / غادة صلاح الدين حسن .. وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء
محاسب / هالة محمد عبدالباقى .. رئيس شعبة الصناعات الكيماوية - تقييم الأداء
محاسب / نهى محمود حسن/ مراجع أول - تقييم الأداء
السيدات والسادة الحضور.

يُشرفني أن أستعرض مع حضراتكم اليوم نتائج أعمال الشركة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وهو العام الذي يعتبر عام الانطلاق بالشركة فهو عام تجاوز الخسائر إلى الربحية، عام التصدير بكثافة إلى الأسواق العالمية والحصول على ثقة العملاء وهو العام الذي توج في أواخر النصف الأول منه بتشريف و حضور فخامة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس الجمهورية لإفتتاحه رسميا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١ عقب إعادة تشغيل مصنع بعد التوقف الا ارادي لفترة اقترنت من النصف عام ، حيث شهد هذا العام ضيقاً للمنظومة الفنية التي غالباً ما تكون مضطربة عند بداية التشغيل للمشروعات الكبرى ، مما أدى إلى استقرار العملية الإنتاجية والحصول على منتج بكميات تفوق الطاقة التصميمية للمصنع لتتمكن من بيعه في توقيت ارتفاع الاسعار العالمية للمنتج مما أدى إلى تجاوز خسائر تراكمية قاربت على ٢,٨ مليار جنيه وبداناً في تحقيق مؤشرات إيجابية.

وبالرغم من أن المؤشرات المالية هي ما يشغل المساهمين دانسا..... إلا أنها قد لا تعبر بدقة عن حسن أداء الإدارة لذا يهني أن أعرض على حضراتكم اليوم بعض من الأحداث الإيجابية التي اتسم بها هذا العام والتي ساعدت في تحقيق نتائجنا الإيجابية بل وتساعد في استمرار إستقرار العملية الإنتاجية للإدارات الحالية واللاحقة بإذن الله تعالى ، وتدعو إلي إطمئنان كلا من المساهمين الحاليين والمحتملين ، وسوف نستعرض سريعاً مع حضراتكم برغم كل ما فيها من تفاصيل وجهد كثيف ، فقد قامت الشركة في مطلع هذا العام المالي بتوقيع إتفاق استرجاع أراضي شركة كيما بمساحة ٧٥ الف متر مربع وما عليها من منشآت والتي كانت في حوزة شركة الحديد والصلب منذ أكثر من خمسين عاماً ، حيث كان هناك إتفاق تسوية في عام ٢٠١٩ بمعرفة السادة المفعين بوزارة قطاع الأعمال العام وبمساعدة كل من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية والشركة القابضة للصناعات المعدنية إلا أن الظروف قد حالت دون تنفيذ ، وقد تم توقيع العقد واسترجاع الأراضي وما عليها في ٢٠٢١/٧/٥ بقيمتها التي تفوق ٤٠٠ مليون جنيه .

تم إستكمال التفاوض مع البنوك الممولة بعد استقرار أحوال الإنتاج والحالة الفنية للمصنع لتخفيض أسعار الفائدة على القرض لكل من الشريحة الدورية والجنيه المصري وقد تم توقيع مذكرة الشروط في ٢٠٢١/٨/٢٠ تمهيداً

لتوقيع عقد التعديل، وفي ٢ نوفمبر ٢٠٢١ تم زيادة رأس المال المدفوع للشركة بقيمة ١,٥ مليار جنيه تم دفعهم جميعاً بواسطة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وليصبح إجمالي رأس المال المدفوع ٩,٥ مليار جنيه.

وبين الرسم أمام حضراتكم تطور زيادة رأس مال الشركة منذ تاريخ تأسيسها في عام ١٩٥٦ ليبدأ بـ ١٦ مليون جنيه وينتهي في عام ٢٠٢١ بمبلغ ٩,٥ مليار جنيه، وبذلك أصبحت نسبة الشركة القابضة حوالي ٧٠٪ من رأس المال وبعد استقرار الأوضاع الفنية للمصنع واستقرار الإنتاج قمنا بالإستلام النهائي لمصنع الأمونيا واليوربا مع التحفظ على عدة ملاحظات فنية والتي لا تعوق الإستلام والإبقاء على خطاب ضمان الاعمال لحين الإنتهاء من الملاحظات الفنية وذلك في ٢٠٢١/١١/٢١. وهذا رد على كل ما قبل عن المشروع والإسائه لهذا المشروع وهذا هو الاستلام النهائي والمصنع يعمل بطاقة ١١٠٪ وفي ٢٠٢٢/١١/٢٤ تم التوقيع على إتفاق لجدولة المديونية المستحقة عن إستهلاك الغاز الطبيعي مع شركة بتروتريد وذلك عن سنوات سابقة والإلتزام

بسداد مستحقات الإستهلاك كل نصف شهر مع سداد مبلغ (١٠) مليون جنيه شهريا لتغطية المديونية السابقة بقيمة (٤٧) مليون جنيه، وإنتهت السنة الميلادية بفضل فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإفتتاح الرسمي لمصنع كيما ٢ لإنتاج الأمونيا واليوربا والذي يعتبر تنويعا لكل الجهود التي شاركت في بناء هذا المصنع، وقد كان المصنع القديم يفتقر إلى غاز الأكسجين بعد توقف تكنولوجيا التحليل الكهربائي للمياه والذي كان مطلوباً لصناعة حامض النيتريك ونترات الأمونيوم.... وبناءا عليه كانت الشركة تقوم بشراء الأكسجين من الخارج والذي توقف مع تداعيات فيروس Covid ١٩ نظرا للإحتياج له في القطاع الصحي وتوقف إنتاج المصنع القديم.

ولكن رغبة من الشركة في الحفاظ على بقاء منتج المصنع القديم في الأسواق وأن نحافظ على صملاطنا.... قمنا بشراء حامض النيتريك من أحد الشركات الشقيقة لتقوم بإنتاج نترات الأمونيوم ٣٣,٥٪ آزوت وكذلك نترات الأمونيوم النقية ٣٤,٨٪ آزوت لزوم المشروعات القومية الكبرى، مما كان يزيد من تكلفة الإنتاج إلا أنه حقق أرباحاً للشركة، قمنا بالإتفاق مع أحد الشركات الموردة للأكسجين لتمويل وبناء محطة إنتاج الأكسجين مع الإلتزام بتوريد الأكسجين بأسعار منافسة لحين تصنيع وتركيب المحطة وبناءا عليه توفر الأكسجين اللازم للمعملية الإنتاجية وقللتنا من التكلفة الصناعية لإنتاج نترات الأمونيوم وحامض النيتريك فبدلا من شراء حامض النيتريك أصبح لدينا الأكسجين الخاص بنا واصبحتنا تنتج حامض النيتريك في مصانعا لكي نقلل التكلفة الصناعية ويزيد من الأرباح في المصنع القديم الذي كان قد توقف لان عمره أكثر من ستون عاما وكان ذلك في ١١ يناير ٢٠٢٢.

بعد مفاوضات طويلة... تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاقية التسوية الودية مع شركة تكيمنت الإيطالية وهو المقاول الرئيسي للمشروع والذي كان يطلب شركة كيما بطلبية تعويض قدرها ٧٦ مليون دولار أمريكي نظرا لتضرره من تأخير خروج المعدات من الجمارك.

في ١٥ يونيو ٢٠٢٢.... تم التوقيع على عقد التعديل رقم (٣) لعقد التمويل المشترك مع البنوك الممولة وتخفيض أسعار الفائدة على القرض بالشريحة الودارية ليصبح ٦,٤٪ فوق الليور بدلا من ٦٪ وكذا تخفيض أسعار الفائدة على القرض بشرحه الجنيه المصري ليكون ١,٧٥٪ فوق الكوربيور بدلا من ٣٪ مع زيادة فترة سداد القرض لتصبح حتى ٢٠٣٤/١٢/٣٠ بدلا من ٢٠٢٧/١٢/٣٠ لتخفيض الاعباء من على كاهل الشركة.

مما ساهم في تقليل مصروفات العام وكل من الأعوام القادمة بمقدار ١٧٦ مليون جنيه، أيضاً وافق مجلس الإدارة على مقترح زيادة العمر الإنتاجي للمصنع الجديد بعد أخذ رأي السادة المراجعين بالجهاز المركزي للمحاسبات وخصوصاً بعد استقرار الحالة الفنية والإنتاجية للمصنع وليكون طبقاً للمتعارف عليه عالمياً في العمر الإنتاجي لهذه النوعية من الصناعات الأمر الذي ساهم في تقليل المصروفات العام والأعوام القادمة بمقدار ٨١ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٢/١٠/٢٥ تم توقيع عقد خدمات التشغيل والصيانة لمصنع الامونيا/يوربا لمدة عامين مع شركة

تكمنونت الإيطالية بمجال أعمال جديد يحتوي على نظام جديد فيه إثابه للإنتاج الأكثر وخصم للإنتاج الأقل

..... وكذلك إثابه لخفض استهلاك الغاز وخصم لزيادة استهلاك الغاز وقد تسبب ذلك بان قامت شركة تكتيمنت بعمل بعض الأجراءات الفنية التي ساهمت في تخفيض كمية الغاز المستهلك من ١٣٥٠ متر مكعب/طن امونيا إلى ١٢٥٠ متر مكعب/طن امونيا بوفر تقديري يقدر بحوالي ٢٠ مليون جنيه مصري شهرياً اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١، وسوف ترونه ان شاء الله في ميزانية هذا العام وخاصة الربع الاول والذي اوشك على الانتهاء في ٢٠٢٢/١/٢٦ تم توقيع تجديد وثيقة التأمين الخاصة بصنع الامونيا/بوربا لمدة عامين مع شركة مصر للتأمين لتغطي جميع الأخطار شاملاً مخاطر فقد الإيراد و عطل الآلات بالرغم من زيادة قيمة الأصول بمبلغ ٨٤٠ مليون جنيه مصري وكذلك لما حدث من تخفيض للجنيه مقابل الدولار..... إلا أننا نجحنا في التفاوض على الإبقاء على قيمة القسط ثابتة .

اما في مجال الصحة والسلامة المهنية

نظراً لما تم في أحداث إنفجار بيروت خلال أغسطس ٢٠٢٠ وما تبعها من اشتراطات للحماية المدنية في كلا من الموانئ و الشركات المصنعة لنترات الامونيوم النقية..... ووضع اشتراطات جديدة , الامر الذي ادي الي قيام ادارة الحماية المدنية بتكاليف الشركة بتطبيق تلك الاشتراطات والمعايير الجديدة , الامر الذي دعا الي سرعة التعاقد مع إستشاري الحماية المدنية حيث تم التعاقد مع إستشاري الحماية المدنية مركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري التابع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري كإستشاري عام لمشروع إستيفاء اشتراطات الحماية المدنية لوضع كراسة الشروط والمواصفات التي تتفق مع اشتراطات الحماية المدنية وكذلك تم تقسيم الاعمال لإسنادها لعدة مقاولين متخصصين حتى يتم توفير الوقت علماً بان إجمالي تكلفة هذا المشروع حتى تاريخه بحوالي ٣٠ مليون جنيه مصري , وقد تم إستيفاء حوالي ٩٣٪ من اشتراطات الحماية المدنية ومن المتوقع الإنتهاء من كافة الاشتراطات قبل نهاية عام ٢٠٢٢ .

ونظراً لجدية الشركة في إستيفاء اشتراطات مكافحة الحريق ، حصلت الشركة على موافقة هيئة التنمية الصناعية على تجديد السجل الصناعي حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ ولحين الانتهاء من إستيفاء كافة الاشتراطات , علماً بان الشركة تلتزم بتطبيق كافة مواد قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تأمين بيئة العمل من المخاطر الناتجة عن الوطأة الحرارية والبرودة - الضوضاء والاهتزازات - (الخ) بتوفير كافة مهمات الوقاية للعاملين بالمواقع الإنتاجية.

الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ (عامل ٢٠٠٤) مقارنة ب (عامل ٢٠٩٦) في نهاية العام المالي السابق .

أجور العاملين

بلغ إجمالي أجور العاملين خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حوالي ٢٢١ مليون جنيه مقارنة ب ٢٠٣ مليون جنيه خلال العام المالي السابق وبنسبة تطور قدرها ٩٪ , بلغ متوسط أجر العامل خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حوالي ١١٠ ألف جنيه مقارنة ب ٩٧ ألف جنيه خلال العام المالي السابق وبنسبة تطور قدرها ١٣,٤٪.

التدريب

تقوم الشركة بالتعاقد الدوري مع كبري المؤسسات والمرکز التدريبية وإيقاد الخبراء في كافة المجالات (الفنية - المالية - الإدارية) للمساهمة في رفع ونقل مهارات العاملين الفنيين والإداريين، وتعزيز قدرتهم على المنافسة بما يحقق أفضل النتائج للشركة , وكذا مواكبة كافة التغيرات والتحديات التي تحدث في التكنولوجيا والصناعة بشكل دائم, وذلك بما يتوافق مع متطلبات العمل بصنعة كيما ٢ باعتبارها أحدث تكنولوجيا عالمية , وقد نص التعاقد مع

شركة تكيمونت في عقد التشغيل والصيانة عن وجود بند مفصل خاص بالتدريب والذي يتم موافاة الشركة بتقييم المترين دورياً وكذلك عقد التشغيل مع شركة شتاير حتى يتم تدريب العاملين على إدارة التحكم في المصنع ، كما يوجد لدى الشركة مركز تدريب يشمل جميع التخصصات يساهم في تدريب طلاب مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة بالمحافظة بالإضافة الى مساهمه الشركة في التدريب العملي والتخصصي لطلبة الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة خلال الفترة الصيفية في جميع التخصصات .

بعض الخدمات المقدمة للعاملين.

قامت الشركة بإنشاء مركز طبي بالمدينة السكنية يقدم خدمات طبية لأسر العاملين بالشركة والمناطق المحيطة بتكلفة رمزية جدا بالإضافة الى وجود عيادة طبية داخل المصانع لعلاج العاملين بدون مقابل ، هذا بخلاف علاج العاملين في المستشفيات والعيادات المتعاقد معها لخدمتهم .

قامت الشركة بتوفير أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية اداريه متوعة يقطنها العاملين وأسره ، بها جميع الخدمات والمرافق ، كما قامت الشركة بالإهتمام بالمجمع الاستهلاكي الذي تقدم من خلاله جميع المتطلبات واحتياجات العاملين والمناطق المحيطة.

أما على صعيد النشاط الترفيهي ، فتقوم الشركة بتوفير الدعم المناسب لتفعيل الأنشطة والرحلات الصيفية والشتوية للعاملين وأسره ، كما قامت إدارة الشركة بالإهتمام بالنادي الاجتماعي الذي تم إستثماره وتطويره بشكل جيد في فترة قياسية بعد ركود طويل وأصبح الآن من أفضل النوادي الاجتماعية بمحافظة أسوان على ضفاف النيل وأصبح مقصد للعائلات من أبناء الشركة وخارجها حيث يدر النادي صافي ربح يقدر بـ ١٠٠ ألف جنيه شهريا في بداية تشغيله .

وبالنسبة للنشاط الرياضي فقد تم الإهتمام بنادي كيما الرياضي من خلال تدعيم صفوفه بالعديد من العناصر المميزة وكذلك من خلال إدارة فنية على مستوى عالٍ..... ويشترك الفريق في دوري الممتاز (ب) لكرة القدم ونافس خلال الدوري المنصرم على المركز الأول والثاني الى أن إنتهى في المركز الثاني بعد إنتهاء المنافسات ، والنادي الآن في المركز الأول للموسم الجاري ، كما يشترك أيضا في بطوله كأس مصر. وأسهموا لي أن نستعرض نتائج وأهم المؤشرات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من واقع القوائم المالية التي في أيدي حضراتكم .

مؤشرات الإنتاج

بلغ إنتاج سماد اليوريا خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حوالي ٢٠٢٦ ه ألف طن مقارنة بـ ٢٥٣ ألف طن خلال العام المالي السابق بنسبة تطور قدرها ١٠٨٪ .

بلغ إنتاج الأمونيا حوالي ٣٤٩ ألف طن مقارنة بـ ١٨٩ ألف طن بنسبة تطور قدرها ٨٥٪ .
بلغ إنتاج سماد نترات النشادر ٣٣٥ المحببة والسائلة كمية ٨٥٣١ طن مقارنة بـ ٨٤٤٧ طن بإنخفاض حوالي ٥٪ .

بلغ إنتاج نترات الامونيوم النقية كمية ١٧٤٧٠ طن مقارنة بـ ١١٣٠١ طن بنسبة تطور قدرها ٥٥٪ ليصبح إجمالي إنتاج المصنع القديم ٢٣٠٠١ طن متطوراً عن العام المالي الماضي الذي بلغ ٢٠٢٤٨ طن بنسبة تطور ١٣,٥٪

مؤشرات المبيعات

بلغت إجمالي إيرادات الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حوالي ٢,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق بنسبة تطور قدرها ٢٨٨٪، حيث حققت مبيعات محلية بمبلغ حوالي ١,٥٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٢٦ مليون جنيه خلال العام المالي السابق بنسبة تطور قدرها ٣٤٠٪ وذلك على الرغم من أن معظم المبيعات المحلية كان لصالح وزارة الزراعة وبأسعار جبرية مدعومة.

بينما حققت إيرادات المبيعات الخارجية (التصدير) بالمعاملات الأجنبية حوالي مبلغ ١٧٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل تقريبا ٢,٨٥ مليار جنيه مصري وذلك مقارنة بـ ٥٧٠ مليون دولار أمريكي بما يعادل تقريبا ٩٣٢ مليون جنيه مصري خلال العام المالي السابق وبنسبة تطور قدرها ٣٠٦٪ والتي تحققت بفضل استقرار الحالة الفنية للمصانع واستمرارية الإنتاج وكذا نقص إمدادات الغاز في الدول الأوروبية مما أدى لارتفاع أسعار الأسمدة عالمياً في ظل وجود فريق تسويق على أعلى مستوى قادر على اتخاذ قرار البيع المناسب في الوقت المناسب.

وقد بلغت نسبة ربحية الجنيه أجر حوالي ٣ جنيه/جنيه أجر مقارنة بالعام المالي السابق الذي حقق خسائر بلغت ٧ جنيه/ جنيه أجر .

وقد بلغ مجمل ربح النشاط حوالي ٢ مليار جنيه مقارنة بخسائر بلغت ٧٠ مليون جنيه خلال العام المالي السابق. وقد تم تدعيم المخصصات بمبلغ ٢١٠ مليون جنيه مقارنة بخسائر بلغت ٧٠ مليون جنيه خلال العام المالي السابق. جنيه وبنسبة تطور قدرها ٢٤١٪ .

كما تجدر الإشارة إلى إتباع إدارة الشركة لتكلفة الإجراءات التي من شأنها ترشيد الإنفاق حيث بلغت نسبة المصروفات الإدارية إلى الإيراد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حوالي نسبة ٢,٥٤٪ مقارنة بالعام المالي السابق والتي كانت تمثل ١,٠٢٪ .

و بلغ صافي الربح خلال العام المالي ٦٥١ مليون جنيه مقارنة بخسائر بلغت ١,٤ مليار جنيه خلال العام المالي السابق .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير بالأصالة عن نفسي وبالنابية عن السادة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالشركة الى :-

السيد الدكتور مهندس/ محمود عصمت - وزير قطاع الأعمال العام.

السيد الدكتور/ محمد زكريا محيي الدين - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

السيد الأستاذ/ عماد الدين مصطفى - الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

لرعاية سيادتهم الدائمة للشركة ودعمهم الدائم لها لتحقيق أهدافها في التطور والنمو، كذلك أتوجه بالشكر لمعالي الوزراء محافظ أسوان والقيادات التنفيذية والأمنية بالمحافظة لما يبذلونه من مساعدة لشركة كيما.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة والسادة أعضاء الجمعية العامة لصادق ثقتهم بمجلس إدارة الشركة ، كما أتوجه إلى السيدات والسادة مسؤولي الجهاز المركزي للمحاسبات وتقييم الأداء بالشكر والتقدير على معاونتهم وتوجيهاتهم الصادقة للتصويب، وكذلك إلى السادة المساهمين هيئات وأفراد لما تلقاه في كل الظروف من تفهم وتشجيع وثقة عالية، كما لا يفوتني ان أتوجه بالشكر للسادة رئيس وأعضاء

مجلس إدارة شركة كيما لمساندتهم الدائمة لإدارة الشركة كما أشكر جميع العاملين المخلصين بالشركة على ما يبذلونه من عطاء ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا العزيز مصر .

السيد الاستاذ/ رئيس الجمعية العامة

شكراً يا باشمهندس مجهود مشكور لمجلس إداره شركه كيما وجميع العاملين والنتائج تعبر عن المجهود المبذول خلال العام والاجازات التي تمت هذا العام وضعت كيما على الطريق الصحيح وان توقيع إتفاقية التسوية التي وقعت يوم الخميس الماضي يعد اعتماد مجلس الوزراء لهذه الاتفاقية ، وهذه الاتفاقية التي يعرف تفاصيلها ويعيش أحداثها يعرف إنها وفرت على كيما والمساهمين خطر وضرر فادح كان من الممكن أن يؤثر على مستقبل شركة كيما ومصالح مساهميها لأننا كنا نتفاوض طرف موهل بالمستندات وعقود قانونية وحقوق قانونية في حين أنه للأسف الشديد ما كان تحت أيدينا من عقود وملفات خلال سير أعمال المشروع لم يكن يجعل موقف كيما في أحسن حال .

ولذلك ونحن نتفاوض للأسف لم يكن لدينا الموقف القوي ومع ذلك بفضل الله وصلنا أننا قمنا بعمل تسويه جيدة جداً ووفرت على كيما مبالغ كبيرة جداً قد تصل إلى المليارات لو أخذ المقاول إجراءات قانونية بموجب العقود التي بحوزته وذلك ما نود إخباركم بالجازة بالإضافة إلى الملف الكبير الذي تم تحقيقه خلال السنة وهو إصاذه تمويل القرض الخاص بشركه كيما بشروط جيدة جداً ، أنا أرى يوجد شركات اخرى كلها جهات حكومية لم يستطيعوا إحضار شروط تقترب من الشروط التي حققها لأنه اليوم يوجد مشروعات قومية كلها جهات حكومية قويه جداً ومن خلال التفاوض مع البنوك لم يستطيعوا تحقيق المعدلات التي تحققت مع شركة كيما وهذا إنجاز بحسب لمجلس إداره شركة كيما نشكرهم عليه .

ونطلب من الجهاز المركزي عرض تقريره فليتفضل

السيد المحاسب/ عادل على شعراوي - وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة

معروض على سيادتكم تقرير الإدارة على القوائم المالية وتقدير الإدارة على تقرير الحوكمة وكذا رد الشركة والتعقيب وليتفضل الأستاذ صمد قطب لعرض بعض النقاط الهامه .

السيد المحاسب/ صمد الدين قطب محمد - وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

في البداية أود أن استعير كلمة من الأستاذ صمد مصطفى الرئيس التنفيذي للشركة القابضة وهي أن الجهاز المركزي دائماً هو شريك في الشركة ولم يأتي لإصطيد أخطاء للشركة ويكتب ملاحظات فقط ، السيد المهندس العضو المنتدب التنفيذي لشركة كيما قد اثار لبعض المؤشرات ولكن نحب أن نقول أن مؤشرات السنة الماضية لم تكن عن سنة بل كانت عن ستة أشهر فقط وبالتالي لا يجوز المقارنة وهذا للاحاطه فقط .

امام حضراتكم التقرير والرد والتعقيب

التقرير أرسلناه للشركه وجاء الرد يوم الأربعاء واليوم الأحد الجمعية ، ومع ذلك ربنا قدرنا وقمنا بعمل التعقيب وسأركز على بعض النقاط .

أشكر طبعاً إدارات الشركه وعلى رأسها الإدارة المالية تقريباً القوائم المالية بدون تعديلات الجهاز كانت ستقل الأرباح عن ذلك بكثير بحود ١٥٠ مليون جنيه، ولكن لأننا نفق في جانب الشركة طالما لا يوجد مخالفات لقوانين أو معايير فحنن مع الشركة قلباً وقالبا ، فوجدنا بالرد الذي ورد الينا على بعض الملاحظات أنه أتى بعيداً عن الملاحظات وبعضها لم يتم الرد عليه خاصة أن الملاحظات التي لا نقرر على تركها وهي ملاحظات تحديد المسؤولية أو استرداد مبالغ تم صرفها بدون وجه حق لأننا سنحاسب عليها امام الجهاز .

ورود الشركة هذه تضعها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون الجهاز هذا في البدايه .

ابداً أول ملاحظة ان الإدارة ما زالت عند رأبها أننا من المفروض مطالبة المقاول الإيطالي بإستهلاكات الغاز والكهرباء وهي ٩٥٩ مليون جنيه والتي وافق مجلس الإدارة على إعداد مطالبة ، ثم جاء مجلس الإدارة الحالي وقال أننا ليس لنا حق وإستند مجلس الإدارة على ذلك لخطاب فحواه أن الغاز تتحمله شركة كيما .

ولكن لا بد أن نعرف ما هذا الخطاب وما يخص ، وهذا الخطاب كان الخاص باستهلاك الغاز لإعادة تأهيل وليس للإستخدام في العمليات من فترة الانتهاء الميكانيكي حتى الإستلام الإبتدائي ، فإنا أكرر أنه لا بد من مطالبة المقاول الإيطالي ، خاصة أن التسوية التي قادهها الإستاذ صمد مصطفى ونحن معه من أول الموضوع والتي فيها أنه من الممكن التفاوض على كل شيء والمرافق نستطيع أن نطالب بها المقاول وهذا كل ما نطلبه وباقى بنود التسوية التي تمت في صالح الشركة .

فوجدنا أيضاً بملحوظة خاصة بالأصول الثابتة بمبلغ ٨ مليون جنيه قيمة إنشاء سور تم زياده عقد التنفيذ في حدود ١١٠٪ بنحو ٥ مليون جنيه دون الرجوع للجهة المختصة وهي لجنة تعويضات وزارة الإسكان .

وأقصى تعويض ولا يتم تطبيقه على كيما كان ٩٤٪ ونحن أعطيناه ١١٠% وهذه الإضافات والتي بدأها ٣،٤ مليون جنيه مستخلص تم خلال شهر من ٢/١٧ حتى ٣/١٥ ووافق عليه مجلس الإدارة قبل التنفيذ وعند الإعتقاد قام بالإعتقاد فني وليس مهندس .

السيد العضو المنتدب التنفيذي مشكوراً رد بعد إرسالنا له الملاحظة ووقع غرامه ٣٥٪ على المقاول للمبالغة .

وبعد ذلك بدون علمنا بما حدث في ٩/١ تم إعادة النظر في قيمة الخصم لأن المقاول قال إنني نقتت ٢٨٠ الف متر مكعب مخلفات وهذه ال ٢٨٠ الف متر تساوي ٩٨,٨٤٠ طن في شهر .

المستخلص ورد فيه أنه تم تشييل كلارك أو لودر لمدته شهر بمعدل ٣٧٥٦ ساعة بمعنى أن اللودر كان يعمل في اليوم الذي مدته ٢٤ ساعة يعمل ١٢٥ ساعة .

العضو المنتدب التنفيذي للأعماله في ٩/١٠/٢٠٢١ قال إنه من المفروض ألا يأخذ شيء لأنه من المفترض أن يكون قد عاين الموقع المعايية التأقية للجهاهه ، ونحن مشككتنا أننا لمأنا نعيد النظر خصوصاً أن هذا المقاول سبحان الله مهما تتغير أسعار الوقود أو أسعار الصرف تسند له الشركة أعمال بأسعار سنة ٢٠١٥ و ٢٠١٦ طيعا لأنه يوجد أعمال إضافيه تضاف له ، لا أعرف كيف ينفذ فإنا لست مهندس

السيد المهندس/ العضو المنتدب

سندد على التفتتين اللتين أثارهم السيد مراقب حسابات الجهاز المركزي وقيل أن ارد على هذه النقطة أود أن أشير أن سيادته قال أننا يجب أن نذكر أن النتائج كانت عن ستة أشهر وإنني أمام الحاضرين ذكرت ذلك ان التوقف كان لقترة ستة أشهر في العام الماضي ولكن من الممكن أن صوتني لم يكن عالي .

الرد على الملحوظة أنه كان يجب أن نطالب المقاول ب ٩٥٩ مليون جنيه قيمة الغاز المستهلك وهذه الملحوظة قُبلت في جمعية الموازنه وجمعية الميزانية الخاصة بالعام السابق وقُبلت أكثر من مرة ورددنا أكثر من مرة وكان آخر رد أمام حضراتكم المرة السابقة ، والجهاز قال أننا لدينا ما يقيد أنها مستحقة لشركة كيما من المجلس السابق من خلال قرار مجلس إدارة وقرار مجلس الإدارة كلف الإدارة التنفيذية بإرسال مطالبة ولم ترسل ، وتم الرد بأن هذا القرار كان معيباً لأنه يستند لنص تعاقدي .

في المشروعات الكبيرة لا بد أن نلتزم بعقود ولا سيما أننا نكون أمام مقاول أجنبي ، لا بد أن نلتزم بعقود وما يقوله نص العقد وإذا ذكر ذلك في العقد أو لم يذكر فهذا خطأ في العقد فكان من المفترض أن السادة مراقبي الجهاز يعقبوا على التعاقد نفسه فالتعاقد لم يشير إلى أن تكلفة الغاز الطبيعي في فترة بداية التشغيل على نفقة المقاول .

فإنما الشركة لا تبحث عن مصلحتها ، فلا يوجد تواطؤ بين الشركة والمقاول لكي تترك له مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه فالعقود الدولية تحكمها أيضا قوانين عقود المشروعات فلا يوجد في أي مكان أحد يقول أن التكلفة أثناء التشغيل تكون على نفقة ، المقاول لماذا يدفع قيمه الغاز لعمل التشغيل .

هذا الغاز الذي استهلك في التشغيل تم به إنتاج يوريا وتم بيعها وتم بها تخفيض قيمة الأصل وقتنا قبل ذلك أن هذا المبلغ لا يستحق لشركة كيما وأحضرنا من المستشار القانوني للشركة ما يفيد ذلك ، وليس ذلك فقط المستشار القانوني للبنوك أكد على أنه ليس من حق كيما مطالبة المقاول بهذا الرقم وأيضا المستشار الفني للبنوك وهو شركة تكسنت الإنجليزية أكدت على أنه ليس من حق شركة كيما .

فماذا فعلتانياً ومتى يتم قفل هذا الموضوع لا أدري؟

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

أحب أن أوضح شيء للسادة المساهمين والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات أننا متفقين كنا على أننا نريد المصلحة العامة لأننا نتكلم في مال عام ، والجميع كان يقاوض لكي يدرء الضرر عن شركة كيما ولتحسم هذا الموضوع لا بد أن نعرف أن هذه التسوية عرضت على اللجنة الوزارية لتسوية المنازعات ، وهذه اللجنة موجودة في وزارة العدل بها تقريبا ١٢ مستشار وتفحص الموضوع بكل جوانبه وتفصيله وطبعا بالذات الموقف القانوني لشركة حكومية بها مال عام .

اليوم هذا الموضوع تم عرضه على لجنة وزارية بكل تفاصيله والنزاع بين كيما والمقاول عرض على اللجنة الوزارية بكل تفاصيله القانونية والاقتصادي وكل شيء واللجنة الوزارية بعد فحص الموضوع أوصت بتوقيع هذه التسوية ، اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الوزراء الذي اعتمد هذه التسوية في اللجنة ثم رفعها إلى مجلس الوزراء الذي اعتمد التسوية وبالتالي يعمل بها وملمزه لجميع الأطراف بما فيها الجهاز المركزي .

إذا النقطة التي تم عرضها الخاصة بالغاز هي نقطة داخله ضمن التسوية ، وإذا كنا نحن ننظر للنفي لنا أيضا ننظر للنفي علينا وهذه نقطة للجميع لكي تكون الأمور واضحة ، تم اعتمادها في مجلس الوزراء وبالتالي أصبحت ملزمة للجميع .

النقطة الثانية لو سمحت يا شمههندس .

السيد المهندس / العضو المنتدب

هذه الملاحظة لم أكن موجود أثناء حدوثها ولكن الحق يرض علي أن أقول الحقيقة كمحترف .
الملاحظة الثانية أيضا أؤكد ثانياً أنني لم أكن موجوداً .

في الحقيقة السيد مراقب الحسابات قال أننا فوجئنا وكيف يفاجئ وهي تكتب منذ عامين وفي الحقيقة هو استند إلى عدد ساعات اللورد وأنا أقر معه أنه قال أنه ليس بمهندس وصحيح أن عدد ساعات اللورد يفوق عدد ٢٤ ساعة ولكن يقسم عدد ساعات على ٢٤ ساعة لإعطائنا عدد اللورد التي تعمل وهذا من الصعب إثباته اليوم بعد ٣ سنوات .

وهذا الموضوع كان يتعلق ببناء سور واجب أن يتم بنائه ، لأنه كان بيننا وبين وحدة عسكرية ، هذا السور تم إنشائه إلى مقاول الصيانة السنوية الذي يعمل ، بعد إسناد اليه السور حصل تأخير وأكر إنني لم أكن موجود في تلك الفترة ولكني قارئ لهذه الأحداث .

حدث تأخير في التنفيذ بعد الإسناد لماذا ؟ لأنهم لم يستطيعوا استخراج تصريح بناء السور وخصوصا في الجهة الملاصقة للوحدة العسكرية وتأخر الأمور تقريبا عام ونصف وهذه الفترة حدث تعويم للجنبة في ٢٠١٦ و عليه تم رفع الأسعار ، وهذا بقرار مجلس الوزراء يحكم هذه العملية ، وكانت وزارة الإسكان تضع جداول تعويض والشركة خاطبت وقتها وزارة الإسكان أن المقاول تضرر ولم ترد وزارة الإسكان ولكن الجداول موجودة في الشركة عملت على هذا الأمر وعوضت المقاول ولذلك أصبح الرقم ١١٠ %

على فكرة القانون لم يشترط الرجوع للجهة المختصة لأن لو كل مقاولين مصر في كل الشركات رجعت للجهة المختصة ، سيتم الرد خلال ثلاث سنوات يكون حدث تعويم جديد لذلك هم قاموا بعمل جدول لتعمل به جميع الهيئات. فلا يوجد ما يلزمنا بالرجوع للجهة المختصة فالشركة إنتهجت ما بالجداول الخاصة بوزارة الإسكان وعوضت المقاول ، في هذه الأثناء واجه المقاول أثناء بناء هذا السور إنه يوجد مخلفات ظهرت في هذه المنطقة بعد إستلام الأرض منذ سنة ونصف ، مخلفات عبارة عن كرس محاجر وإلقاء المحافطة رتش بها ، وأيضا قيل أنها كانت خاصة بالحفر الخاص بمشروع كيما الجديد ، المقاول أسند إليه برفع هذه المخلفات وتم عرض هذا الأمر على مجلس ادارة الشركة في هذا التوقيت ووافق المجلس على ذلك .

الملحوظة تقول أن المرافقة كانت من موظف غير ذى صفة ، لا يوجد صفة بعد صفه مجلس الادارة ، ومجلس الادارة وافق .

والمحوظة تقول أيضا ان مجلس الادارة وافق مسبقا ، هل يجوز أن يوافق مجلس الادارة مسبقاً ، لأنه يوجد كميته تم حصرها وعرضت على مجلس الادارة ، وتم ضربها في فته فهذا يجوز اذا افترضنا انه يوجد مهندسين يقوموا بتكعيب الموجود من مخلفات وعرضوا على مجلس الادارة وعرضوا الفئه التي تم الإتفاق عليها مع المقاول ، فيجوز ان يوافق المجلس .

أما التوقيع على المستخلص فالمجلس لن يوافق على التوقيع ولا يوقع على مستخلص ، ويوجد طيبا مهندس موجود في المستخلص والملاحظة تقول أن الذي وقع فني ، يوجد مهندس وقع على المستخلص ومدير ادارته وقع معه فما العوار في ذلك ؟

وأعيد و أكرر أنني لم اكن موجود في هذه الأحداث وإنني قارئ لها .

السيد المحاسب/ عماد الدين قطب محمد

أنا أؤكد أن الذي وقع على المستخلص فني وإلا ما كان من السيد المهندس العضو التنفيذي أن يقول أن هذه الكميات بزياده من واقع خصم ٣٥% والذي وقع فني بدليل أن المهندس الذي كان موجوداً أخذ جزياء اداري خصم ٣٥% .

أنا كنت مؤيد جداً للإجراء الذي اخذه المهندس محمد حسنين رضوان لأن عند مخاطبته قال إن هذه الكميات كبيرة جداً ولن أوافق عليها .

نحن كل اعتراضنا بعد خصم ٣٥% يأتي المقاول ويقول إنني رفعت مخلفات ٢٨٠ الف متر مكعب والموجود في المستخلص لودر كبير ٣٧٥٠ ساعة خلال الشهر ولم يحدد عدد اللوادر وإلا كان الفنين وقعوا عليه .

السيد المهندس / المصو المنتدب

عندما اخبرني الجهاز بهذا الموضوع قمت بتحويله فوراً للشؤون القانونية، صعب ان احاسبه بعد سنتين ونص من التنفيذ ، أثار الجريمة تلاشت إذا كان هناك جريمة وحولت الموضوع للشؤون القانونية ، حتى يتم سوال الأشخاص الذين كانوا متواجدين وإنتهت نتيجة الشؤون القانونية ، أنه كان لا يوجد شيء والجميع أكد ذلك . وأرجعت ثانياً التحقيق للشؤون القانونية ، وطلبت منهم سوال أشخاص معينين وأيضا لم يكن يوجد إجابته .

٣٥٪ قمت بعملها حتى أحرك الماء الراكد حتى يظهر شخص يقول شيء ولكن ليس معنى ذلك اننى سأنفذها في اليوم التالي ، وعند أخذ قرار وخصم ٣٥٪ لم يكن معي مستند به ، وإذا رفع على المقاول الفضيحة سيكسبها ، ولكن فطعت ذلك لتحريك الماء الراكد ، فانا أبحث في موضوع منذ سنتين تم تنفيذه .

جاء المقاول يتقدم بطلب يتظلم من هذا الخصم أى مواطن له الحق ان يتظلم من قرار ولا بد ان نستجيب لهذا التظلم. فماذا فعلت ؟ قمت بتحويل الموضوع الى لجنة لبحث تظلم المقاول ونرى هل ال ٣٥٪ التي قررتها مبالغ فيها ام لا ولم ترد للجنة حتى تاريخه ، متى كان إرسال هذا البيان للجنة ؟

جاء في ملحوظة الجهاز أنها في ٢٠٢٢/٩/١١ أى السنة المالية الحالية المقترض مناقشة حتى ٢٠٢٢/١/٣٠ . وهذا كل ما في الموضوع .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

بلغ الفقد الغير طبيعي للغاز المستخدم خلال عامي تشغيل المشروع نحو ٣٣٣ مليون جنيه ، منها نحو ١٨٥ مليون جنيه عن العام المالي الحالي ، والذي يتم إثباته ضمن الخسائر المتوقعة .

كما قالت الشركة ستستخدم إجراءات فنية لتقليل الفاقد ، الأمر الذي لم يتم . بما يمثل عبء غير مبرر على الإيرادات وإهدار للثروات الطبيعية ، دون أى مردود اقتصادي والذي من المقترض حسب استخدامها ، خاصة في ضوء توجه الدولة من خلال قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بترشيد الكهرباء لتحقيق وفر في الغاز الطبيعي لتصديره . المقترض أيضا ال ١٨٥ مليون يصبحوا ٥٢ مليون جنيه ، لأن الكمية المعيارية طبقاً لعقد المقول ، أو حتى عقد التشغيل والصيانة الجديد ١١٢٥ متر مكعب ، لإنتاج كل طن أمونيا ، وليس ١٢٠٠ متر مكعب كالمستيع بالشركة ، المقترض أن يكون الفاقد غير الطبيعي عن السنة فقط ٢٥٠ مليون جنيه .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

صحيح أن الرقم المعياري الذي ذكر في العقد ١١٢٥ متر مكعب وأنا أورد أن أشرح لحضراتكم حتى تنتهي من هذا الموضوع ، أكرر أنا لم أكن موجود في هذه الفترة ، ال ١١٢٥ كيف وردت في العقد وردت في مواصفات شركة كيما في كراسه الشروط ومن أين أتت بها كيما أحضروا بعض الشركات التي تعمل في المجال ووضعوا لهم مواصفات وقالوا ال ١١٢٥ متر مكعب وتم توزيعها على المقاولون ، بعضهم رفضها وقالوا غير ممكن ولن ندخل في المناقصة ، المقاول الذي تم الترسية عليه قال يمكن .

هل سنظل كثيرا نتكلم في ال ١١٢٥ لم ولن تصلح أن تتفق بجميع المقاييس العالمية ، وأنا عن تجربته ومرأب للأحداث ومرأب للإنتاج ومنايع للكميات المستهلكة ، حضراتكم هذا عمل فتي بحت وهذه صناعه معقده جداً ، ١١٢٥ كانت مسنوبه لما ؟

الأول تعرف عندما نفذوها هم حقوقها بإختيار الاداء لكي يسلم كانت مسنوبه للعداد الذي تم تركيبه بمعرفة شركة تكتمنت داخل شركة كيما نحن اليوم نحسب على ماذا ونقول ان هناك فرق ، نحسب على العداد الذي يتم المحاسبة

عليه وهو عداد شركة غاز مصر المورد للغاز الطبيعي , لأن هذا العداد ما يتم سداد الفاتورة من خلاله , مبدئياً ما بين العدادين لا بد أن يكون هناك فرق , العلم يقول لا بد ان يكون هناك فرق بين العدادين كل عداد قياس له نسبة سماح ونسبة السماح قد تكون بالسالب أو الموجب والنسبة موجودة على العداد فإذا افترضنا أن أحد العدادات يتعامل بالجزء السالب له والآخر يتعامل بالجزء الموجب له , زاد الفارق , ما هو الفارق بين عداد كيما الذي تم تركيبه عن طريق تكنولوجنت وعداد شركة غاز مصر المورد للغاز حوالي ١٠٠ متر مكعب غاز طبيعي نأخذ أى من العدادين , طبعا العداد الذي أسدد عليه الفاتورة , إذا أنا في وادي وحسابات التكاليف في وادي آخر , ونتمسك نحن بالتكلفة المعيارية ١١٢٥ هل كانت ال ١١٢٥ صحيحة , لا - غير صحيحة و ال ١١٢٥ التي تم الحساب عليها زمان كان المرادف لها في عداد جاسكو كام فعلا يزيد ١٠٠ متر مكعب والأرقام موجودة وحاضرة والحسابات موجودة وبحثناه لأننا محترفين ولماذا لم نتمسك بهذا الكلام .

أحد السادة المساهمين

أطلب بتحويل هذا التقرير الى المحامى العام لنيابات الأموال العامة والمحكمة الاقتصادية .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

كل هذا التقرير لدى معالى رئيس الجهاز يدرس بكل مستنداته .

هناك نقطة أود أن أؤكد عليها , إذا قلنا إننا لن نحقق ١١٢٥ متر مكعب والمعايرة , بينما ورد بعقد التشغيل بالعام الجديد فى ٢٠٢٢/٧ أن أقصى تعويض يمكن أن تتحمله شركة تكنولوجنت هو ١٠٪ فقط وهو مبلغ هزيل من الأتعاب أى ٦٠ ألف دولار فى الشهر , هذا هو نفس الكلام الذى سأقوله ولن أطيل فى هذا الموضوع .

والموضوع عند حضرتك , كنت أود ان أقول حاجة لحضرتك , نحن مع بعض منذ ٤ سنوات , حضرتك الردود على فقد الغاز , السنة الماضية حتى تستقر العملية الإنتاجية بعد إصلاح الضاغط , هذه السنة من أول مركز مالى لغاية تقرير تفصيلى , مشكلتنا فى الفقد إن المصنع القديم لا يستطيع إنتاج ١٢٠٠ طن , وقبل ذلك تم مناقشة هذا الموضوع أمام الوزير , والرد الجديد فى ناحية ثانية خالص , رغم الإنتاج الفعلى الذى تم , يوصلنا أننا قرينا من تشغيل ٣٠٠ طن , المفترض تشغيلهم فى المصنع القديم , وبالفعل تم تشغيلهم , وتم بيع أمونيا منهم , إذا الموضوع ليس مصنع قديم لا يعمل ولكن الموضوع أنه يوجد مشاكل فنية , جاءنا فى الرد على بعضها أن البلوف لاتعمل , وقطع غيار ناقصة , فأنا لست مسنولا عن الإستلام . بل يتم محاسبة من هو مسنول عن الإستلام .

على فكره يا عماد بك , الفقد فى الغاز قبل التدقيق فى الربع الأول من السنة التى ساسجل بها خاسرة عن الفقد الغير طبيعى ٣٢ مليون جنيه قبل المراجعة , إذا الموضوع مستمر , ومقاله السيد المهندس/ العضو المنتدب صحيح , حيث أنه كان غير متواجد .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

نحن نحاسب شركة ولانحاسب أشخاص , لأن هذا الموضوع منذ عام ٢٠١٠ وتعاقبت عليه عدة إدارات سواء فى القابضة أو شركة كيما وبالتالي نحن نتحدث مع الموجود أمامنا , ونحن اليوم لانستطيع أن نقول هذا الأمر حدث فى الماضى , وأنا لست مسنولاً عنه , لا - أنا مسنول عنه , إننى أحاول أمنع أى ضرر بأكبر قدر ممكن , إذا رأيت أن هناك خلل فى العقود , لا أسلم شركتى لتكنولوجنت , وأقول لهم الجأوا للتحكيم الدولى , مما يعرض الشركة والدولة لمخاطر , لذلك نحن لجأنا إلى فض المنازعات لكى يعرض عليها جميع الملايسات على هذه التسوية , لكن عندما تم تقييم الحقائق الموجودة أمامهم والموقف القانونى لكل طرف , إعتدوا التسوية لأنها لا تضر كيما , نعم ممكن أن يكون لكيما حقوق , طبعا لها حقوق , لكن حضراتكم عندما تنظروا إلى حقوق كيما وحقوق الطرف الثانى



المبثثة في العقود , سوف نجدها ثلاث أضعاف , ولو كنا لجأنا إلى تحكيم ونزاع , أؤكد لحضراتكم أن كيما كانت ستأثر هي ومساهمتها بأكثر من هذا الكلام .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطيب

خلفت الشركة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠٢١ المؤرخ ٢٠٢١/٤/٥ بشأن أن يكون الحد الأقصى لبيل الحضور و الانتقال لرئيس و اعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بما لا يجاوز ٥٠٠٠ جنية في الجلسة الواحدة و بعد أقصى ١٢ جلسة سنوياً حيث بلغت عدد الجلسات خلال العام المالي ٤١ جلسة بتكلفة ١٢٢٩ الف جنية.

بتعيين الالتزام بأحكام القرار المشار اليه و استرداد ما تم صرفه بالزيادة الرد كان يا عماد بك , سيتم مراعاة ذلك مستقبلا , والرد الواجب بإعصام بك كان سيتم رد ماتم صرفه بدون وجه حق , أقر أقول لحضرتك أنه حتى الآن وحتى شهر ١١ تم عقد ٩ جلسات في العام الجديد ومن الممكن أن نصل إلى ٢٤ جلسة .

الملحوظة التي تليها نفس الكلام , أننا المفروض أيضا لاكرر المصرف مرتين , تبين تكرار صرف , خصوصا أنه أحد أعضاء مجلس الإدارة قام بذلك . فالرجاء استرداد المبلغ . (بدون ذكر أسماء)

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

سيتم بإقدم

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطيب

رغم تحقيق الشركة صافي ربح ٦٥٢ مليون جنية , إلا أن هناك عوامل سلبية سبق الإشارة إليها وللأمانة الإدارة ليس لها أي نيب فيها, مثل المصنع القديم , ولكن رد الشركة علينا أن المصنع القديم حقق ربح ١٢ مليون جنية لا - المصنع القديم لم يحقق ربح ١٢ مليون جنية , فحن استبعدنا طبقا لمعايير المحاسبة مبلغ ١٢٤ مليون جنية وقاموا بإثباتهم خسائر غير عادية , وبذلك ولرنا تركنا هذا الأمر كان المصنع القديم يحقق خسائر .

الشركة باءت سماد لوزارة الزراعة ٤٠٠٠ طن من المصنع القديم ب ٤١٩٠ جنية للطن , وهذا هو سبب الخسارة , فحن أعطينا وزارة الزراعة حصة هذا العام حوالي ٢٠٠ ألف طن , وهذه هي ليست سبب الخسارة .

السيد المهندس/ المصنو المنتدب

عندما تحدثنا عن سبب الخسارة عندما تحدث الجهاز عن ملحوظة منتج المصنع القديم , ولم تجمع البوربا مع التترات , والملحوظة تحدثت عن التترات , فقد حديثا عن تترات المصنع القديم , قلنا أن تترات الامونيا من أسمدة المصنع القديم التي أنتجت , تم توريدها إلى وزارة الزراعة بمبلغ ٤١٩٠ جنية للطن , وهي تكلفتها تفوق ٧٠٠٠ جنية , لذلك قلنا أن هذا هو سبب الخسارة ولكن كل الكمية ٤٠٠ طن , فمن الطبيعي أن يخسروا , نحن على الجانب الآخر عوضنا هذا الكلام بتترات الامونيوم البورس , التي حققنا فيها مكسب والمجمل حقق مكاسب .

ال ١٢٤ مليون جنية أجور عمالة المصنع القديم , تكلفة المصنع القديم كلها أجور , أين تذهب هذه الأجور في مصنع متوقف , لابد أن تحمل على الخسائر المتنوعة , ولا تحمل على الإنتاج , فإذا حملناها على الإنتاج فإياه بالفعل تحقق خسارة , لكن هذا عرف محاسبي , عمال لاتعمل , مسئولية إجتماعية , من البيدهي أننا تفصل المال , لن يحدث , لكن تحملها على خسائر متنوعة , حتى لايتحمل الإنتاج صبه لاستطيع ان يبيع به , لأننا لدينا منافسين في السوق يبيع , فلو أنا بعت طبقا لسعر التكلفة , لن أبيع .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

السؤال هنا يا محمد بك , هل الجهاز المركزي إعترض على هذه المعالجة المحاسبية , أم هو الذي أقر هذه المعالجة المحاسبية فإبأ الجهاز المركزي لم يعترض على المعالجة المحاسبية بهذا الشكل , هو فقط يقول أن هذا المنتج نتيجة تشغيله تحقق خسائر , لو لاحظنا إجمالي تكاليفه , إبأ الجهاز اليوم يقر حقيقة ونحن نقر هذه الحقيقة لأن هذا مصنع قديم , نقوم بتشغيله بقرر المستطاع لكي نوفي احتياجات الجهات السيادية التي تحتاج هذا المنتج وبالتالي نقوم بتشغيله على قدر المستطاع والا كان سيكون متوقف تماما ولكن اليوم نتيجة الاحتياج للجهات السيادية مثل منتج السكري والهيئة الهندسية والخدمة الوطنية نحتاج هذه الخامة فنتعنه بقدر ما يمكن للوفاء باحتياج هذه الجهات ونحن نعي ان المصنع القديم بحالته هذه عند تشغيله لا يغطي تكاليفه لان العماله التي به كبيره جدا وبالتالي لا يعمل بطاقته ولا يقرر على تغطيه هذه التكاليف الا ان يكرمنا الله ويتم تطويره بعد الاتفاقية التي تم توقيعها في ذلك الحين نستطيع ان نقول ان التكاليف تم تغطيتها ويحقق ربح كامل لكن نحن نعرف الان ان الذي يحدث هذا مجرد تشغيل للوفاء بالتراماته ونقل الخسائر قدر المستطاع .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

انا اتحدث عن الارباح الصناعية والتكاليف الصناعية فقط ولكن السؤال ماذا اذا لم ينتج تترات الامونيا وتترات الامونيا بورس فهل مبلغ ١٢٤ مليون جنيه الاجور لن يتم دفعهم ؟ لا سيتم دفعهم .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

مصنع كيما ٢ يتضمن ١٢ مليون دولار قيمة محطه تعبئه سماد الوريا المكونه من ٦ خطوط تم استلام المحطه بقدرة انتاجية ٤٠ طن / ساعه في ٢٠١٩/١٠/٢١ بمعرفة العضو المنتدب السابق على الرغم من ان كراسه الشروط تقول ان القدره ٤٠ طن / ساعه لكل خط بمعنى اجمالي ٢٤٠ طن / ساعه .
تكررت الاعطال بالمحطه ودانما الخطوط التي تعمل عدد ٢ ماكينه فقط .

بعد شهرين من استلام المصنع في ٢٠٢٠/٤/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١٦/٢٢ تم طلب شراء قطع غيار لماكينات وقد اشار السيد العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢١/١٦/٢٠ بتغيير قطع غيار من المورد تكتومت لحين حسم المسؤوليات التي لم تكن محددة , والذي كان من المفترض إخطار تكتومت بان المحطه بها مشاكل , اضطرينا نستاجر وحدة تعبئه حتى نفي بحصه وزارة الزراعة ويكلفنا ٥٧ جنيه / طن لحين توريد قطع الغيار التي تساوي ٥ مليون جنيه , الجهاز يطالب بتحديد المسؤليه في هذا الامر .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

أوافقك الرأي بها مشاكل في الطاقة التصميمية الخاصة بها وكان من المفترض يأتي مع المحطه قطع غيار تدفع قيمتها الشركه وليس المورد .

فليس هناك خطأ من المورد وتقاوس من الشركه في عدم استلام قطع الغيار , اسمها قطع الغيار التشغيليه وليست قطع غيار الرأسماليه حدث خلاف في انتهاء المصنع وقطع الغيار الرأسماليه , والمقاول قال إننا نحتاج إحصار قطع غيار رأسماليه بمبلغ ١١,٢ مليون دولار.

الادارة في ذلك التوقيت قالت لا ٨,٥ مليون دولار فقط , فلم يكن وقتها رفاهية , ولكن لم يكن لدينا سيولة ولولا أن الشركه القابضه تدخلت في الوقت الحاسم في هذا الموضوع لم يكن لنا أن نجلس اليوم نتحدث عن أرباح وخسائر فلم يكن في وقتها سيولة , فالمصنع متوقف بصرف فقط ولذلك قالوا فقط ٨,٥ مليون دولار.

فالمقابل أحضر قطع الغيار التي تساوي قيمه ٥,٨ مليون دولار وهذه قطع رأسمالية وليس لها علاقة بقطع غيار التشغيل , قطع غيار التشغيل كان من المفترض ان تقوم الشركة بشرائها كان يوجد كميه تم توريدها الى المصنع الى ان الذي حدث ان قطع غيار التشغيل هذه منصوص عليها في بيان التشغيل ان لها عدد ساعات عمل محدد , فتجاوزت عدد ساعات العمل ولم يتم تغييرها أصبنا متوقفين عليها طوال الوقت للصيانه .

عندما توليت وجدت هذا الأمر خاطبت شركة تكنومنت من أجل السرعة في الوقت للتصرف لإحضار قطع الغيار وفي نفس الوقت أخطرت قطاع سلاسل الإمداد بالشركة لإحضار قطع الغيار لأنها قطع غيار تشغيليه ولن تضر.

والحمد لله كان لدينا سيوله ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن وفي هذا التوقيت حدثت أزمة سلاسل الامداد في العالم والموردين طالبوا بزيادة الاسعار , فما كان منا إلا أننا حاولنا إجراء عمليه صيانه الماكينات بقدر ما نستطيع وتوليف أدوات محليه لحين إحضار قطع الغيار , وحدث في هذا التوقيت زيادة كمية المنتج لدينا في المخازن وصل الي ٥١ الف طن في المخزن وسعه المخزن لدينا ٥٠ الف طن فقط , فحين إمتلاء المخزن ماذا سيحدث ؟ سيحدث إيقاف للمصنع فأين ساذهب باليوربا ؟

وعند حدوث توقف للمصنع يوم أفقد إيراد مليون دولار وعند التوقف اليوم لا يتم الإقتصار على يوم واحد فقط . لا فعند إعادته التشغيل أحتاج من ٦:٥ ايام من أجل التسخين , ومعنى التسخين غاز مستهلك بدون انتاج فناتي في اخر العام احمله على انه غاز بالزيادة ويتم تحميله على الطن .

فاما ان اخسر مليون دولار في اليوم ام اقوم باستئجار وحده تعبئه متنقله لكي اسعف نفسي ولا اوقف الشركة .
فذلك اخذنا القرار باستئجار وحدتين ويعملوا في تعبئه اليوربا.

فخففوا حمل المخزن من ٥٠ الف طن الى ٢٥ الف طن ولم نتوقف ساعه واحده .

اداره العمليات الصناعيه غير نمطية

إدارة العمليات الصناعيه تحتاج مدير يتابع اولا باول ويأخذ قرار في حينه وليس النظر في ان هذا الامر يحقق خسائر ام ارباح .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

احب ان اوضح شيء اننا لدينا التزام تجاه وزاره الزراعه بتوريد كميات معينه خلال الشهر واذا لم يتم توريد هذه الكميات لن تحصل على الشهاده التي تتيح لك تصدير منتجاتك وعندما كنا لا نستطيع الالتزام بتوفير حصه وزاره الزراعه نتيجته المشاكل في محطه التعبئة كان يعطلنا عن التصدير .

ولدينا التزامات للبنوك وبالتالي هذا الحل كان لكي يتم الوفاء بالتزامات وزاره الزراعه وفي نفس الوقت ناخذ شهادات التصدير التي تمكنا من تصدير منتجاتنا .

لكي تستمر العمليه الانتاجيه ولا تتراكم الكميات في المخازن ونضطر للتوقف وبالتالي هذا كان قرار لكي تستمر العمليه الانتاجيه والتصدير يتم ودخول العمله الاجنبيه والالتزامات مع البنوك تتم وتظهر امام حضراتكم النتائج اليوم انها تتجاوز المستهدفات .

وهذا هو المهم والصوره الكبيره التي لا بد ان نراها مع كامل الاحترام لكل الملاحظات الموجوده والتي هي ملاحظات على التشغيل وطبعا الجهاز له كل الاحترام ونشكره على المجهود الكبير الذي بذلوه .



لاول مره امام حضراتكم قوائم ماليه رابحه ومبلغ ٦٥٠ مليون جنيه والموازنه لهذه السنه كانت ١١٢ مليون جنيه والذي كنا نحلم به والذي عندما عرضنا هذه الموازنه في الشركه القابضه اعضاء الجمعيه كانوا ينتقدوننا ان هذه الارقام مبالغ فيها .

فعدنا عرضنا لموازنه كيما وقلنا انها ستتحقق ١١٢ مليون جنيه اعضاء الجمعيه في الشركه القابضه قالوا لنا انتم تحلموا .

وهذه الموازنه مبالغ فيها الصوره الكبيره امام حضراتكم ان الشركه تعمل وانتجت وباعت وحققت ارباح . بينما عندها ٢٠ او ٣٠ ملحوظه تريد التعديل . نعم طبعاً لكن لايد من التركيز على الصوره الكبيره ولا ننظر للاشياء الصغيره وهذا الكلام كله تحت نظرنا والامر الذي مطلوب فيه لجان او اتخاذ قرارات او حتى تحويل الى النيباه سيتم تحويله للنيباه نحن لا نتسطر على احد .

اقول لحضراتكم شيء اخر اليوم الجهاز المركزي يراجع على كل شركات الاسمده .

انا اطلب اليوم من اداره الكيماويات بالجهاز المركزي ان تقوم بعمل مقارنة لاستهلاك الغاز بين كل شركات الاسمده في مصر وارجو ان تقوموا باعداد الدراسه وعرضها علينا حتى نقارن كيما بالشركات الاخرى . واتحدى وانا عضو مجلس اداره شركات اخرى تكسب ١٠ اضعاف كيما ان استهلاك كيما اقل من شركات اخرى . واطالب الجهاز المركزي لو سمحت ان تاخذ هذه الملاحظه وتقوم بعمل مقارنة بين استهلاكات الغاز بين الشركات فنحن الان نتحدث عن استهلاكات كيما طبقاً للتعاقد فنحن نسير في هذا الموضوع ونحاول المطالبه بحققنا بكل ما اوتينا من قوه , فلا يمكن ان نستمر ان نمسك بموضوع اننا فشلنا , انا بصراحه لم ارى في اي تقرير كلام عن استهلاك الغاز وبالتالي نريد ان نرى مقارنة .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

لو سمحت عماد بك بالنسبه لموضوع الغاز اننا بعد العمره السنويه التي قمنا بها في شهر ٣ وانخفض استهلاك الغاز الطبيعي في كل طن ١٠٠ متر مكعب ويزيد عن ذلك وهذا الكلام واضح بالمستندات الخاصه بنا وليس كلام انشا .

كان من المفترض واتصور اننا لكي نرى نتيجة العمره السنويه نلاحظ انتاج شهر ٤ لاننا انتهينا من العمره السنويه في شهر ٣ وعند النظر الى شهر ٤ سنلاحظ وجود ارقام هائله ووفر هائل الى ان الجهاز يستند فيه ملاحظته على فاتورة شهر ٥ ولم ينظر لشهر ٤ و شهر ٤ انتهى في ٢٧ / ٤ وتم تحميل اربع ايام من شهر ٤ على شهر ٥ باستثناء ذلك سيوجد ارقام حقيقيه لنزول الغاز الطبيعي وشهر ٥ حدث فيه شيء مهم وهو حدوث يوم عطل .

حدث عطل في الشبكة العموميه مما اثر على المصنع وادى لتوقفه بمعنى انه يوجد ٥ ايام في شهر ٤ محملين على فاتوره شهر ٥

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

انا مع العمرات مع الاخذ في الاعتبار ان مصنع مثل ابو قير يعمل منذ ٢٠ سنه وما زال يعمل .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة



الفت نظر حضرتك ان الشركات تقوم بعمل صمرات كل ثلاث سنوات بالتنام والمعمه هذه تكلف الشركه من ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون جنيه وتقوم بإعادة الخط الى ما كان عليه وبالتالي القياس نفس القياس ولا نستطيع القول بان كيما جديده والمصنع الاخر من سنه ١٩٨٤ وهذا القياس غير سليم .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

تلاحظ قيام الشركه بتحويل مبلغ نحو ٥٧٥ الف دولار يعادل نحو عشره مليون جنيه للمقاول تكنيمنت تمثل قيمه دفعه مقدمه بنسبه ٤٠٪ من قيمه اوامر التوريد الخاصه بتوريد قطع الغيار الاستراتيجيه الخاصه بالمصنع الجديد طبقا للاتفاقيه الموقعه في ٢٠٢١/١٢/٢٥ شامله نسيبه ١٥٪ كعموله للمقاول المذكور وقد قامت مديره المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣ بتثبيت سعر التحويل يورو/ دولار ٣,٤, ١,٣ مما ادى لتحمل الشركه فروق اسعار بزياده عن شحنة واحده فقط نحو ٢٥ الف دولار فضلا عن استمرار انخفاض سعر التحويل .

والشركه ردت علينا ان تثبيت معامل التحويل من اليورو الى الدولار الامريكي في هذا الامر كان في مصلحة الشركه في حينه الا انه نتيجة تاخر التوريدات وما حصل لجميع الموردين من تداعيات الحرب الروسية الاوكرانياة نتج عنه انخفاض في اليورو امام الدولار , في حين ان نذر الحرب كانت موجوده والعالم كله يعرف بوقوع الحرب لان الحرب قامت في ٢٠٢٢/٢/٢٢ .

في مخاطر العملة ان لم استطع عمل swapping جيد أنفذ الاتفاق شحنة بشحنة ولا أثبت ابدأ عملات امام بعضها

هذا ما تعلمناه في الدراسة وكل دراسات الجوى , وجاء في الرد أنه لا يمكن التصرف حتى لا تتعمل المشروعات , في اوروبا كلها معروف أن اليورو منخفض .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

حضرتك تقول أن الحرب كانت في ٢٠٢٢/٢/٢٢ وتثبيت العملة في ٢٠٢٢/٢/٢٣ اى قبل الحرب .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

هذا ما يسمى مخاطر تجاريه وذلك يعنى ان الاداره تاخذ قرارات معينه في لحظات معينه بناء على معلومات لديها وهذه القرارات تحتل الصواب والخطا والا كان كل الافراد تحطات لتغيرات سعر العملة وخاصه ان الكل يعلم ان الجنيه المصري سيتم تعويمه منذ سنتين وكل التقارير كانت تتكلم عن هذا الموضوع , فلو كل الناس تحوطت لهذا الموضوع لم تكن لتتكد كل هذه المبالغ الكبيره جدا فروق عملات ولكن واضح ان السوق المصري وجميع الشركات تقريبا متأثره بفروق عملات مع علمهم بأنه سيحدث تعويم , وهل يوجد احد هنا لا يعلم أنه سيتم تعويم منذ سنه اشهر ؟ ومع ذلك يوجد افراد تأثرت بفروق العملات وهذا ما يسمى بمخاطر الاداره وهذه القرارات تحتل الصواب وتحتمل الخطا .

السيد المهندس/ العضو المنتدب

عماد بك بخصوص هذا الموضوع كل شركات الموردين طلبوا من شركه تكنومنت بعد الحرب أنهم يرفعوا السعر ويطلبوا زياده ١٠٠٪ وليس ٤٠٪ بعد الحرب حدث هذا الكلام وهذا مورد محتكر فانا لا اقوم بعمل مناقصه وهو مورد محتكر لهذه الصناعه وطلبوا ١٠٠٪ رفع الاسعار قمنا بتحميل شركه تكنومنت الفرق ونحن نتكلم في ٢٥ الف ورحلنا شركه تكنومنت باكثر من ذلك بكثير ويمكن سيادكم الاطلاع على ذلك .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

لماذا نعمل بيننا وبين المورد وسيط وهو شركة تكنومننت ؟

السيد المهندس/ العضو المنتدب

نتحدث بكل صراحة هذا المشروع جديد ولا يوجد مثله في مصر تم اتشاقه في شركة كيما الموجوده منذ ١٩٦٠
بتكنولوجيا حديثة جدا ، ولهذا المصنع موردين .

الحقيقة العاملين لدينا لم يكونوا مهين للتعامل مع الموردين وغير مهين لطلب قطع غيار فحافظنا على المورد
الاساسي اثناء عقده انه يتواصل ويوفر قطع الغيار.

وهل هذا الوضع سيستمر طويلا ؟ لا

نحن بصدد تدريب العاملين لدينا وبدانا على التوازي نطلب اشياء ولكن ان نقطع التعامل مع المورد فجاه بعد ذلك
نتورط ونقوم بعمل ايقاف للمصنع كل يوم .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

حضرتك عندما تحدث اي مخالفه تقوم باخطار اداره الجهاز فملاحظه البلاديوم بعد اذن حضرتك يتم اتخاذ قرار في
الجمعية انها تحول الى اداره الجهاز لبيان ان بها شق جتاني ام لا .

اداره الشؤون القانونيه بالشركه غير منوطه بتوجيه شق جتاني وهذه مخالفه ماليه لايب ان ترسل الى الجهاز
لتكليف الامر القانوني بالنسبه لها .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

ردا على احد المساهمين بخصوص ملاحظه الجهاز في موضوع البلاديوم ان هذا الموضوع منذ عامين وتم بيع
كميه من البلاديوم شحنه اولى بسعر معين والشحنه الثانيه بسعر اخر واكتشفنا ان سعر الشحنه الاولى كان متديا
جدا فنتخذنا واشرفنا على عمليه عرض الكميه الثانيه وتم تحصيل قيمه اكبر بكثير من التي تحصلت بالشحنه الاولى
وبالتالي الجهاز يطلب بتحديد مسؤوليه عن بيع الشحنه الاولى .

والشركه ردت بعمل تحقيق داخلي اثبت ان الشحنه الاولى التي تم بيعها لم يكن بها شبه تورط وما الى ذلك والجهاز
لم يكفي بالتحقيق الداخلي ويقول انها تحتاج الى ان تحال الى المخالفات وهذا قانون الجهاز ونحترمه وننفذ هذا
الموضوع .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

عماد بك تفضلت مشكورا بتشكيل لجنة في عام ٢٠١٩ لفحص المخالفات بمكتبي الشركة بالقاهرة والاسكندرية
وانتهى الامر الى وجود تريح لهولام الأشخاص قبل تولي السيد المهندس العضو المنتدب التنفيذي مسؤولية الشركة
ولكن الادارة السابقة قالت أن هذه المبالغ صرفت وتجاوز ٨٠٠ الف جنيه وتم بمعرفة مجلس الادارة السابق مما
دعا رئيس الجهاز لاحاله هولام الثلاثة ، اثنين من مكتب القاهرة واخر من مكتب الاسكندرية للنيابة ، والذي اعتمد
هذه المصروفات هو مجلس الادارة السابق ، وتم تحويل الامر للنيابة العامة ، وتاخذ النيابة العامة وقتها وهذا حقها.
والذي حدث يا عماد بك أن تكررت نفس المخالفات ثانياً من نفس الأشخاص ، والذي تم علاوه على ذلك ان بعض
هولام الأشخاص تم ائبثهم وترقيتهم وتوليهم الاشراف .

وفي رد الشركة على ملحوظة مكتب الاسكندرية كان رد غريب جداً أننا احضرنا شركة وتم الاستفسار منها على
المصروفات النثرية لكل طن تصدير ، وردت ه جنيه لكل طن .

وهذا الشخص كان يقوم بصرف مبلغ ٣٥ جنيه عن كل طن واطاع على الشركة مبلغ ١٤٠,٠٠٠ جنيه وقيل ذلك و ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وجاء رد الشركة علينا غريب باننا سنقوم باختيار الشركة وعفا الله عما سلف .
والقرار في هذا الموضوع يا عماد بالاضافة للموضوعات الموجودة بالقرير لايد من تشكيل لها لجنة للبحث وهذا ما تكرر فيه عمليات الدهشات وتحديات مكتب القاهرة بان احضروا بعض الافراد بقواتير وهمية , او باسماء اخرى وتم سداد ضرائب قيمه مضافة لهم لموردين غير مسجلين بضريبه القيمة المضافة .
والعاملين كانوا يستخدمون سيارات الشركة لأغراض خاصة وعند الطلب من السيد المهندس العضو المنتدب إستجاب , وأمر بتولي أحد العاملين مسؤولية السيارات , بدأت المصروفات تقل عن قبل ذلك ولم يتم محاسبة المسؤولين عن الفترات السابقة ولكن تم ترفيقتهم .

لدينا ملحوظة بخصوص سمد اليوريا الغير مطابق للمواصفات وهو ما يسمى بسمد اليوريا الصناعي .
لجنة البيع لم يكن لديها أسس تسعير , لأنه بالرغم من ارتفاع أسعار اليوريا الزراعي من اكتوبر ٢٠٢١ كان متوسط أسعار البيع من ٢٣٠ الى ٤٤٨ دولار ونحن قمنا ببيع كميات خلال الفترة من اكتوبر ٢٠٢١ حتى يناير ٢٠٢٢ لعميل شركة سيربيا بأسعار أقل من أسعار البيع لبعض الشركات المثل ' يفروق وصلت لو قارنا بين شركه موبكو يصبح الفرق ٣١ مليون جنيه ولو قارنا بشركه ابو قير يصبح الفرق ٣٩ مليون جنيه فضلا عن مخالفه اللوائح حيث قام العضو المنتدى بالتفذي ورييس القطاع التجاري ببيع كميات من اليوريا الصناعي بأسعار تقل عن الاسعار المحدده بمحضر لجنة البيع المؤرخ في ٢٠٢١/١٠/١٤ مما ترتب عليه وجود فروق سعرية ٢,٣٥٢ مليون جنيه على النحو الموضح .

اكتشفنا شيء ان الشركة كانت تقوم بتعبئه اليوريا الصناعي بعبوات اليوريا الزراعي وهذا غش تجاري بالاضافة ان الشركة قامت ببيع اليوريا الصناعي على انها زراعي في الوقت الذي كان فيه اليوريا الصناعي سعوره ٩٥٠٠ جنيه ولكن الزراعي كان من ١٢ الف : ١٤ الف جنيه ونكتفي بهذا القدر .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

هل اليوريا الزراعي من ١٢ : ١٤ الف جنيه في السوق المحلي ؟ وما شأننا وشان السوق المحلي ؟

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

لذلك كانت تقوم الشركة بتعبئة سمد اليوريا الصناعي في شكاكر اليوريا الزراعي .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

سعر البيع المحلي هو ٤٠٠٠ جنيه لوزاره الزراعة لاننا نورد السمد المحلي لدينا لوزاره الزراعة والباقي نحاول تصديره وبالتالي لا يمكن مقارنة مبلغ ١٢ الف او ١٤ الف جنيه التي في السوق المحلي وهذا ردا على هذه الملحوظه .

السيد الأستاذ/ عماد الدين قطب

في ما يخص موضوع القرار انني استطيع ان ابيع ١٠٪ في السوق المحلي وكان ذلك متاح في ذلك الوقت وذلك هو السعر المتاح فان رد الشركة علينا اننا لا يمكن المقارنه لانه يوجد تكلفه تولون لاننا نقتنا بتكلفه لنفس تولون لنفس العميل الذي اشترى من شركة موبكو بالسعر العالي واشترى من كيما بالسعر الاذنى وكانت تكلفه التولون ٣٠٠٠ جنيه .

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات كاملاً ورد الشركة عليه وتعليب الإدارة

بدراسة رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات علي بعض الملاحظات تبين انه جاء بعداً عما ورد في تلك الملاحظات كما لم يتم الرد على بعضها من الأساس بخلاف اجراء الجانب الاساسي لبعض الاخر وعدم الرد عليه خاصة علي ملاحظتنا بشأن تحديد المسئولية أو استرداد مبالغ تم صرفها بدون وجه حق والتي جاء رد الشركة عليها بأنه سيراعي ذلك مستقبلاً وهو ما يمكن اعتباره نوع من انواع التسويق ، الامر الذي يضع الشركة تحت طائلة المادتين رقمي ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحسابات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته:-

أ- المادة ١١ والتي اوضحت انه تعتبر من المخالفات المالية كل تصرف خاطيء عن عمد او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من اموال الدولة بغير حق او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او المؤسسات او الهيئات العامة او غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز او المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الإقتصادية .

ب- المادة ١٢ والتي اوضحت انه يعتبر من المخالفات الادارية عدم الرد على ملاحظات الجهاز او مكاتبته بصفة عامة او التأخر في الرد عليها عن المواعيد المقررة في هذا القانون بغير عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجيب العامل المختص اجابة الغرض منها المماثلة او التسويق .

ويتصل بذلك ورد رد الشركة متأخراً حيث ورد يوم الأربعاء ٢٠٢٢/١١/٢٢ بينما تاريخ إنعقاد الجمعية العامة الأحد ٢٠٢٢/١١/٢٦ .

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظة	سيتم مراعاة ذلك وتوحيد البيانات بالإيضاحات المتممة ومحضر الجرد	<p>أساس الرأى المتحقق</p> <p>ورد بمحضر جرد الاراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ان مساحة الارض المباعة من الارض المشتركة مع محافظة أسوان تبلغ ٧٠٧٧ متر بقيمة ٤٠٣٧٥٨ ، جنبها الا انه بالإيضاحات المتممة تبلغ ٧٥٢١ متر بقيمة ٤١٧١١٢ جنيه دون بيان اسباب ذلك الخلاف.</p> <p>تم جرد الاراضي طبقا للخرائط المساحية والعقود المسجلة دون جردها فعليا بالمخالفة لتعليمات منشور الجرد السنوي الصادر من ادارة مراقبة الحسابات</p>




تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة من مخالفة الشركة لمعايير المحاسبه المشار اليها ولشروط التعاقد فضلا عن عدم تطرق الرد الى تحديد المسئولية في شأن عدم مطالبة الشركة للمقاول بنحو ٩٦٠ مليون جنيه تم رسالتها على المشروع وكذا عدم موافقتنا بتقرير اللجنة المشكلة من الشركة القابضة منذ ٢٠١٩/٩/٨ لفحص هذا الموضوع رغم ان اخر محضر اجتماع لها كان بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٥ علما بان رئيسها كان يشغل رئيس القطاعات المالية بالشركة القابضة قبل خروجه على المعاش في فبراير ٢٠٢٠ كما ان سيادته عضو بلجنة المراجعة بشركة كيما منذ أكتوبر ٢٠١٨ في عوار واضح نظراً لتعارض المصالح وتشير في هذا الصدد لقيام شركة كيما بمخاطبة الشركة القابضة في ٢٠١٩/٢/٩ للإحاطة بأنه تم إعداد مطالبة بالمبلغ المشار إليه عن إستهلاكات الغاز والكهرباء بمعرفة المستشار القانوني للشركة / مكتب زكي هاشم لارسالها إلي المقاول إلا ان رد الشركة القابضة كان انه طبقاً لقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فان مجلس إدارة الشركة التابعة هو المسئول عن ذلك فقط حيث جاء رد الشركة في ٢٠٢٠/١٢/٢٣ عند انعقاد الجمعية العامة عن العام المالي ٢٠٢٠/٦/٣٠ بأنه جارى عمل مطالبة قانونية وحتى تاريخه لم يتم مخاطبة المقاول بأية مطالبة .</p>	<p>جميع المصروفات الواجبة لإتمام المشروع قبل الإستلام الإبتدائي تم رسالتها ... وهذه طبيعة المشروعات الكبرى والجدير بالذكر أن القيمة الإستردادية تفوق التكلفة الفعلية علما بأنه قد تم تخفيض التكلفة الإستثمارية بقيمة الإيرادات أثناء تجارب التشغيل. بالنسبة لعمل مطالبة لشركة تكتومنت عن استهلاك الغاز فقد تمت الموافقة بجلسة مجلس الإدارة رقم ١٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١ على الغاء قرار مجلس الإدارة بجلسيته رقم ٧٨٣-٧٨٤ لسنة ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ فيما يتعلق بعمل مطالبة لشركة تكتومنت وذلك لعدم مطابقتها لما ورد بالنصوص التعاقدية للعقد المبرم مع شركة تكتومنت وطبقا للراي القانوني الصادر من قبل مكتب للراي القانوني هاشم وشركاه الإستشاري القانوني للشركة).</p>	<p>يتعين موافقتنا تحديد أسباب الفرق في المساحة المباعة للأهالي والالتزام بتعليمات منشور الجرد السنوي الصادر من ادارة مراقبة الحسابات والإفادة.</p> <p>تضمن رصيد الاصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١,٦ مليار جنيه قيمة مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعي "كيما ٢ " الذي تم استلامه في ٢٠٢٠/٤/٢٦ وتلاحظ بشأنه انه تم رسلة نحو ١,٩٤ مليار جنيه منها نحو ٩٨١ مليون جنيه فوائد وغاز وكهرباء واجور بعض العاملين وغرامات تخزين لا تستوفي شروط الرسمة الواردة بمعايير المحاسبية أرقام (١٠) الأصول الثابتة ، (١٤) تكلفة الاقراض، نحو ٩٥٩ مليون جنيه سبق وان قرر مجلس الاداره السابق في ٢٠٢١/٣ تحميلها للمورد وفقا لبنود التعاقد الا ان مجلس الاداره الحالي في ٢٠٢٢/٥ الذي ذلك القرار وفي ٢٠١٩/٩ تم تشكيل لجنة من قبل الشركة القابضة لفحص هذا الأمر</p>

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>ورغم موافقة مجلس إدارة شركة كيما بجلسته رقمه ٧٨٣ - ٧٨٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ على عمل مطالبة للمقاول بالمبلغ المذكور الا انه و على خلاف ذلك صدر قرار اخر من مجلس ادارة الشركة (بتشكيلة الجديد اعتبارا من ٢٠٢١/٤/٢٥) بجلسته رقم ١٢ الموزخة ٢٠٢٢/٥/٣١ بإلغاء قرار مجلس الإدارة السابق لعدم مطابقته لنصوص العقد المبرم مع المقاول استنادا الى رأى المستشار القانوني للشركة الموقع منه في ٢٠١٩/٩/١٦ رد على خطاب الشركة في ٢٠١٨/١٢/١١ (سبق للمستشار المذكور ارسال رايه غير الموقع بالبريد الالكتروني في ديسمبر ٢٠١٨) بشأن تحميل المقاول بنحو ٨٢ الف جنيه قيمة استهلاك كمية ضئيلة من الغاز الطبيعي ٣٢٠١٨ حيث افاد سيادته بأن تلك الكمية خاصة بتأهيل المعادن لدخول تجارب التشغيل و هي التزام على شركة كيما و تم تعميم هذا الرأي على كافة المبالغ الخاصة باستهلاكات الغاز الطبيعي على حين ان قيمة استهلاكات الغاز الواجب المطالبة بها بنحو ٩٢٩ مليون جنيه كانت قبل تاريخ الانتهاء الميكانيكي العام الموزخ في ٢٠١٩/٨/٢٥ او عن الفترة من ٢٠١٩/٩/٢٦ وحتى ٢٠٢١/٤/٢٤ (تاريخ الاستلام الإبتدائي) وخلال تلك الفترات استهلاك الغاز التزام على المقاول طبقا لنصوص العقد و هي موضوع ملاحظتنا كما انها كانت موضوع المطالبة المعدة للمقاول بمعرفة ذات المستشار</p>	<p>اما بخصوص القيمة الاستردادية الحالية للاصول فانها تزيد عن القيمة الافتراضية للأصول بما يزيد عن ٧٨٪ وفقا لتقرير شركة (فينبي - استشاريون في المال والاعمال) والتي تم تعيينها من قبل البنك العربي الافريقي (وكيل الضمان) لتقييم كافة الاصول الخاصة بالشركة</p>	<p>بتقرير تلك اللجنة حتى تاريخه رغم تكرار طلبنا لذلك بتقاريرنا . يتعين اجراء التصويبات اللازمة تطبيقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة بشأن عدم تجاوز قيمة الاصل " المشروع " لقيمه الاسترداديه وموافقتنا بتقرير اللجنة المشار اليه وبيان اثر ما تم رسمته على الجدوى الاقتصادية للمشروع .</p>



تعميق الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>القانوني و التي لم يتم ارسالها للمقاول على النحو السابق الاشارة اليه .</p> <p>لازالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه من ضروره تحديد المسئوليه بشأن المخالفات التي شابت عمليات شراء وتشغيل الفرن الذي افاد الفنيين باحتياجه لعمره بعد فترة تشغيل ثلاثة سنوات فقط توقف خلالها بنحو ٣٨ % من اجمالي الساعات المتاحة للتشغيل .</p>	<p>نظرا لوجود مشكلات فنيه في الفرن القديم مما ادي الي توقفه بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٥ مما دعى ادارة الشركة إلى دراسة اعادة تأهيله من قبل الجهات المختصة وجاري متابعة الدراسات للبدء في اعمال التأهيل في حال إذا ما افادت الدراسة بجوي تأهيله.</p>	<p>تضمنت الاصول الثانية اصول غير مستغله ومتوقفه منذ سنوات تكلفتها التاريخيه نحو ١٦٣,٦٧٦ مليون جنيه منها "فرن الفيروسيلكون" والذي تم رفعه للأصول الثابته في ٢٠١٦/٢ بتكافئه نحو ٥٠ مليون جنيه و المتوقع منذ ٢٠١٩/٣/١٥ وقد سبق ان تناولت تقاريرنا السابقة ما شاب شراء و تشغيل الفرن من مخالفات طلبنا تحديد المسئولية عنها علما بان الشركة لا تستهدف له اى انتاج منذ اكثر من ٣ سنوات وتحمل عنده الشركة كل سنه نحو ٢,٥ مليون جنيه اهلاك دون اى عائد .</p> <p>يتعين بحث اسباب عدم الاستفادة من اصول الشركة و اتخاذ الاجراءات اللازمه لتحقيق الاستفادة الاقتصادية منها مع مراعاة اضمحلال القيمة الدفترية لفرن الفيروسيلكون واجراء التسويات اللازمه في ضوء ذلك .</p> <p>تضمنت الاصول الثابته نحو ٨ مليون جنيه قيمة انشاء سور من الكتيبه العسكريه الي بوابة نسر واستكمال سورى الشلال والدواجن و سور غرب بوابة المصانع الرئيسيه و تشير الى مايلي :-</p> <p>تم زيادة قيمة عقد التنفيذ في حدود ١١٠٪ بنحو ٥ مليون جنيه دون الرجوع الى الجهة المختصة (لجنة التوعيمات والتي اقصى</p>




تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>٢٠٢٠/٢/١٧ حتى ٢٠٢٠/٣/١٥ حيث ورد بالمستخلص تأجير لودر كبير لمدة ٣٧٥٠ ساعه خلال الشهر اى بمعدل ١٢٥ ساعه يوميا لنقل المخلفات بقيمة ١,٣ مليون جنيه وسبق للمعضو المنتدب التنفيذى الحالي فى ٢٠٢١/١٠/١٩ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٩ فى صحة ومناصفة توقيع مسنولى الشركة على المستخلص ثم عاد سيادته فى ٢٠٢٢/٨ واتر بأنه لم يكن مفروض التنفيذ بهذه الزيادة دون عمل مناقسه اخرى ونظرا لعدم منطقيه ان تكون كل هذه المخلفات قد تم رفعها من جوار الطريق مباشرة وقرر خصم ٣٥ % من قيمة المستخلص ولم تقم الشركة بتنفيذ ذلك ثم قام سيادته ودون مبرر فى ٢٠٢٢/٩/١١ قرر اعادة النظر فى الخصم المشار اليه رغم وضوح المخلفه وذلك بناءا على طلب المقاول الذى جاء فيه انه نقل ٢٨٠ الف متر مكعب مخلفات سور اى ما يعادل ٩٨٨٤٠ طن كمية مبلغ فيها يصعب تنفيذها خلال شهر واحد خاصة فى ضوء عدم تأكيد الإدارة الفتنه على تنفيذ تلك الاعمال التى تبلغ نحو ٣٣٠٠ يوميا.</p>	<p>رد الشركة</p> 	<p>نسبه التعويض بها نحو ٩٤ % نتيجة التأخر فى التنفيذ منذ ٢٠١٦ ودون اعادة طرح عملية الانشاء.</p> <p>تضمنت الاضافات نحو ٣,٤ مليون جنيه اصل تشمل فى نقل مخلفات ومعدات ضمن المستخلص رقم ١٢ عن الاعمال من ٢/١٧ وحتى ٢٠٢٠/٣/١٥ تمت موافقة مجلس الاداره عليها فى ٢٠١٩/٩ اى قبل نحو ٥ شهور من تنفيذها ودون اساس لحسابها وتم اعتمادها من قبل فى اول فى الاداره المدنية تحت مسمى مدير ادارة الإدارة المدنية دون حصر فعلى.</p> <p>٢٠٢٢/٨ وافق العضو المنتدب التنفيذى فى خصم ٣٥% كغرامه على المقاول تمثل ١,٣ مليون جنيه من قيمة المستخلص رقم (١٢) للمبالغه فيه الا انه وبدون اى مبررات قام بالتبنيه مجددا فى ٢٠٢٢/٩/١١ اعاده النظر فى قيمة الخصم المشار اليه بناءا على طلب المقاول الذى جاء فيه انه نقل ٢٨٠ الف متر مكعب مخلفات سور اى ما يعادل ٩٨٨٤٠ طن والتي نرى المبالغه فيها جدا</p> <p>يتعين اجراء التصويبات اللازمه مع اعاده تحقيق اسباب الزيادة المبالغ فيها و احتساب كميات المخلفات والمعدات وحصرها على غير اساس مع اعتمادها من غير ذى صفه وذلك بمعرفة جهات التحقيق</p>
<p>تباينت ردود الشركة على ملاحظتنا بشأن الفاقد غير الطبيعي فى الغاز المستخدم بالعمليه الانتاجيه على النحو التالي :</p>	<p>الكمية المعيارية المقدره ١١٢٥ متر مكعب لانتاج طن الامونيا الموجوده بالتعاقد مع المقاول العام لا يمكن تحقيقها للاسباب التاليه :-</p>	<p>بلغ الفاقد غير الطبيعي للغاز المستخدم خلال عامى تشغيل المشروع نحو ٣٣٣ مليون جنيه منها نحو ١٨٥ مليون جنيه العام الحالى والذي يتم اثباته ضمن الخسائر المتوقعة لاتخاذ</p>


تعميق الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>• رد الشركة علي تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ان استقرار العملية الانتاجية يودي الي تقليل الفاقد وجاري تقليله مع شركة تكيمونت عند بدء الصيانة السنوية المتوقع لها يناير ٢٠٢٢ .</p> <p>• رد الشركة علي تقاريرنا خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢/٢٠٢١ واخرها ردها علي تقريرنا التفصيلي عن القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأن زيادة استهلاك الغاز الطبيعي نظراً لعدم قدرة مصنع كيما (١) علي استيعاب كمية ٣٠٠ طن/امونيا وبالتالي لا يتم تشغيل مصنع الامونيا بأحمال تشغيل ١٠٪ وتم الاتفاق علي توفير كميات اكسجين وانشاء محطة اكسجين وهو ما يودي الي استيعاب مصنع كيما (١) لكمية ٢٠٠ طن امونيا يوميا وبالتالي رفع الاحمال الانتاجية لمصنع الامونيا وتقليل الفاقد خاصة بعد عملية الصيانة الي تمت خلال مارس ٢٠٢٢ كما انه من الضروري للمحافظة علي سلامة مواسير المحور الابتدائي المصنعة من سبيكة باهظة التكلفة ان تستمر مقدمة مصنع الامونيا في استهلاك الغاز اثناء تخفيض حمل نهاية مصنع الامونيا للاحتفاظ بدرجة الحرارة التشغيلية للمحور الابتدائي ويحدث ذلك ايضا في فترات التوقف المحدودة المدة وان الكمية المعيارية ١١٢٥ م^٣ لانتاج ١</p>	<p>١- نجاح اختيار الاداء وقت التسليم كان لا يام محدودة وهذا لا يعني حتمية الاستمرار عليه</p> <p>٢- تم الاختيار استرشادا بعداد شركة كيما المركب بمعرفة شركة تكيمونت وإنما ما يتم تسجيله شهريا و تتم المحاسبة عليه هو عداد شركتي غاز مصر ويوجد فارق بين القرائتين نتيجة الافتراضات الداخلة في كل عداد في استهلاك الغاز عن ما ورد في اختيار الاداء بحد أقصى ١٠٪ من إجمالي الفاتورة الشهرية مما تسبب بأن قامت شركة تكيمونت بمحاولات جادة لترشيح الاستهلاك الامر الذي قلل الاستهلاك من ١٤٠٠ متر مكعب من الغاز في اكتوبر ٢٠٢١ الي ٢٢٣٧ متر مكعب في سبتمبر ٢٠٢٢ بفارق ٢٢٠ متر مكعب لكل طن امونيا أي حوالي ٢٢٠٠٠٠ متر مكعب يومي. وذلك تم اعتبار ان الكمية الطبيعية القابلة للتحقيق هي ١٢٣٥ متر مكعب لكل طن امونيا</p> <p>الاستهلاكات التي تزيد عن ذلك المعيار مرتبطة بالاتي</p> <p>١- ضرورة ان يتم تشغيل مصنع الامونيا حمل ١٠٠٪ وهذا مما يصعب في ظل احتياج مصنع اليوريا الي ما</p>	<p>الاجراءات الفنية التي تقلل من ذلك الفاقد الامر الذي لم يتم مما يمثل ذلك عبئا غير مبرر علي الايرادات واهدار للثروات الطبيعية دون اى مردود اقتصادي والذي من المقترض حسن استخدامها خاصة في ضوء توجه الدولة من خلال قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بترشيح الكهرباء لتحقيق وفر في الغاز الطبيعي لتصديره.</p> <p><u>ويتصل بذلك</u></p> <p>ورد بعقد المشروع مع تكيمونت وكذلك منكره من العضو المنتدب التنفيذي المعروضة علي مجلس الإدارة في ٢٠٢١/١١/٢٠ بان الكمية المعيارية ١١٢٥ متر مكعب فقط لانتاج واحد طن امونيا وليس ١٢٠٠ متر مكعب كالمتبع بالشركه هو ما يتضح منه ان الفاقد غير الطبيعي صحته بنحو ٢٥٠ مليون جنيه عن العام المالي .</p> <p>على خلاف ما ورد برود الشركة ان استقرار العملية الإنتاجية للمصانع مع الصيانه التي تمت في ٢٠٢٢/٢/٢٠٢١ ستؤدي الي تقليل الفاقد حيث استمر الفاقد غير الطبيعي بنفس المعدل حتى نهاية العام بل تم انتاج ٣١١١٠ طن امونيا خلال شهر ٢٠٢٢/٥ باستهلاك نحو ٤٧,٢ مليون متر مكعب طبقا لفاتورة شركة</p>




تعميق الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>طن امونيا غير قابلة للتحقيق وانه عندما تم تحقيقها كان وفقا لاستهلاك عداد تكميمونت وليس عداد شركة الغاز الذي يتم عليه المحاسبة علي قراءته كما تم الاتفاق مع شركة تكميمونت ضمن عقد التشغيل والصيانة المؤرخ ٢٠٢٢/٧ علي محاولة تخفيض الاستهلاك وقيام الشركة بتطبيق آلية الخصم من مستحقات المقاول حال عدم نجاحه.</p> <p>• الرد الحالي علي تقرير مراقب الحسابات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الذي جاء معظمه مغايراً لكافة ردود الشركة السابقة علماً بما يلي :</p> <p>١- وفقا لما ورد بالموازنة التخطيطية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ انه مخطط انتاج ١١٤٠ طن امونيا يوميا تمثل ٩٥٪ من الكمية المعيارية ١٢٠٠ طن يوميا لمدة ٣٣٠ يوم باجمالي ٣٧٦٢٠٠ طن امونيا (٢٦٧٣٠٠ طن امونيا مصنع كيما ١، ٤٧١١٨ طن امونيا بيع) وما تم فعلياً إنتاج ٣٤٨٧٧٧ طن امونيا (٢٩٩٣١٣ طن امونيا مصنع كيما (٢) بمتوسط ٩٠٧ طن يوميا / ١٣٠٩١ طن امونيا كيما (١) بمتوسط ٤٠ طن يوميا / ٣٩٥٩٨ طن ببيع بمتوسط ١٢٠ طن يوميا باجمالي انتاج يومي ١٠٢٧ طن يوميا بقدر كمية ٧٣ طن امونيا عن المخطط وتلك الكمية تستهلك</p>	<p>يقرب من ٧٥٪ من طاقة مصنع الامونيا</p> <p>٢- ضرورة ان يتم منع تسريب بعض البلوف التي كانت تسرب داخليا ولم يكن لها قطع خيال</p> <p>٣- بعض الاعمال الفنية الاخرى التي لايد من ضبطها اثناء فترة التوقف</p> <p>وفضلا عن ذلك تم تحسين الاستهلاك بعد العمرة السنوية المخططة والتي تم اجراءها في شهر مارس ٢٠٢٢، وبالرغم من ذلك قامت ادارة الشركة بإعادة التعاقد مع شركة تكميمونت لاعمال التشغيل والصيانة ونصت علي ان تتحمل شركة تكميمونت اى زيادة.</p> <p>سيتم مراعاة احتساب كميات الغاز الطبيعي المستهلكة وفقا لعداد غاز مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.</p>	<p>بترتريد نتج عنه فقد نحو ٣٧ مليون جنيه عن هذا الشهر فقط .</p> <p>وجود فرق بالزيادة في كمية الغاز المستهلكه من واقع فواتير شركة بترتريد والتي يتم المحاسبه عليه وبين كمية الغاز طبقا لتقارير الانتاج بالشركه المستنده لقراءات عداد المقاول تكنومنت بقيمة نحو ٤٢ مليون جنيه علما بان ردود الشركة ان الكمية المعياريه البالغه ١١٢٥ متر مكعب لا يمكن تحقيقها على قراءات عدادات بترتريد انما يتم تحقيقها على قراءه عدادات تكنومنت التي لا يتم المحاسبه عليها وهو الامر الذي يتطلب معه تعديل تقارير الانتاج وفقا لعدادات بترتريد. يتعين اجراء التصويب اللازم مع تحديد المسئوليه بشأن ماسبق -</p>



تعميق الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>غاز بنحو ٨٦,٧٢٤ مليون جنيه فقط) وهو ما يتناقى تماما مع ردد الشركة خلال العام المالي بان فقد يرجع لعدم استيعاب كيما (١) لكمية الـ ٣٠٠ طن امونيا وان قيمة الفاقد عن الطبيعي التي تحققت خلال العام المالي بنحو ١٨٥ مليون جنيه تمثل الفرق بين الاستهلاك الفعلي و الكمية المعيارية من وجهة نظر الشركة البالغة ١٢٠٠ م لكل طن أمونيا وصحتها نحو ٢٥٠ مليون جنيه والتي تمثل الفرق بين الاستهلاك الفعلي و الكمية المعيارية طبقا للعقد ١١٢٥ م ٣م ترجع لاسباب اخري.</p> <p>٢- ما جاء بالرد المعروض من ان الكمية المعيارية المقررة ١١٢٥ م لانتاج طن الامونيا الموجودة بالتعاقد لا يمكن تحقيقها لان نجاح اختبار الاداء وقت التسليم كان لايام محدودة وهذا لا يعني حتمية الاستمرار عليه وان الاختيار تم استرشادا بعداد شركة كيما المركب بمعرفة شركة تكنيمونت وإنما ما يتم تسجيله شهريا و تتم المحاسبة عليه هو عداد شركة غاز مصر يمثل قصورا شديدا في عملية استلام المصنع.</p> <p>فضلا عن تعارض ذلك مع كل من بنود عقد المقاوله ومذكرة العضو المنتدب المعروضة علي مجلس الادارة في ٢٠٢١/١١ و عقد التشغيل</p>		

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>والصيانة الأخير مع المقاول المورخ ٢٠٢٢/٧ بأن الكمية المعيارية هي ١١٢٥ لانتاج طن الامونيا.</p> <p>٣- جاء بالرد المعروف ان الاستهلاكات التي تزيد عن المعيار مرتبطة بضرورة ان يتم تشغيل مصنع الامونيا حمل ١٠٠٪ وهذا مما يصعب في ظل إحتياج مصنع اليوريا الي ما يقرب من ٧٥٪ من طاقة مصنع الامونيا علماً بأن عقد المقاوله ورد به ان اليوريا تستخدم ٩٠٠ طن امونيا لمدته ٣٣٠ يوم وهو حمل ١٠٠% وخلال العام الحالي تم انتاج ٩٠٧ طن امونيا لمصنع اليوريا لمدة ٣٣٠ يوم (أكبر من ١٠٠٪) علي خلاف ما ورد بالرد ، وضرورة ان يتم منع تسريب بعض البلوف التي كانت تسرب داخليا ولم يكن لها قطع غير وبعض الاعمال الفنية الاخرى التي لابد من ضبطها اثناء فترة التوقف وهي اعمال تسال عنها اداره الشركة والمسؤولين فيها والتي لم يتم معالجتها لمدة اكثر من عامين وهو ما يؤكد ايضا التصور في عملية استلام المصنع وتشغيله رغم ان هناك عقد تشغيل وصيانة مع المقاول سبق ان اوضحنا بشأنه انه عقد خدمات دون أي مسئولية علي المقاول.</p> <p>٤- جاء بالرد تحسن الاستهلاك بعد العمرة السنوية المخططة والتي تم اجراءها في شهر مارس ٢٠٢٢</p>		

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>وهو ما لم يتم حيث تم انتاج ٣١١١٠ طن امونيا خلال شهر ٢٠٢٢/٥ باستهلاك نحو ٤٧,٢ مليون متر مكعب بمعدل ١٥١٣ متر مكعب لكل طن نتج عنه فقد نحو ٣٧ مليون جنيه عن هذا الشهر فقط .</p> <p>٥- جاء بالرد ان سيتم تحميل شركة تكنيمونت اى زيادة في استهلاك الغاز عن كمية ١١٢٥ م لكل طن امونيا بينما ما ورد بعقد التشغيل والصيانة الجديد المؤرخ في ٢٠٢٢/٧ ان أقصى تعويض يمكن ان تتحمله شركة تكنيمونت هو ١٠٪ فقط من قيمة التشغيل والصيانة الشهرية وتبلغ قيمة تلك النسبة نحو ٢٢ ألف دولار تعادل نحو ١,٥ مليون جنيه فقط بينما الالفد الغير طبيعي أكبر بكثير.</p> <p>لذا مازلنا عند رأينا بتحديد المسؤليه عن الفاقد غير الطبيعي للغاز المستخدم خلال عامي تشغيل المشروع بنحو ٣٣٣ مليون جنيه والذي يتم اثباته ضمن الخسائر المتوقعة هذا فضلا عن استمرار تحمل الشركة بنحو ٣٢,٥ مليون جنيه فاقد غير طبيعي طبقا لمستندات الشركة عن القتره من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ منها معدل ١٣٠٤ متر مكعب لكل طن في ٢٠٢٢/٧ (عكس ما جاء بالرد) وكذا بشأن عدم توافر قطع غيار للمعدات لمنع التسرب والتي كان يجب ان تكون ضمن قطع الغيار المتعاقد عليها لمدة سنتين وعدم اتخاذ الاجراءات الفنيه التي تقلل من ذلك الفاقد الامر الذي يعد اهدار للثروات الطبيعية دون اى مردود اقتصادى</p>		

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>والتي من المقترض حسن استخدامها خاصة في ضوء توجه الدولة من خلال قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بترشيد الكهرباء لتحقيق وفر في الغاز الطبيعي لتصديره.</p>	<p>رد الشركة</p> <p>سيتم تحميل استهلاك شبك البلاطين خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وطبقا لمتوسط الاستهلاك الفعلي خلال الأعوام السابقة .</p>	<p>بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧٣٤ مليون جنيه وقد تبين مالي :- تلاحظ استمرار الشركة في تحميل استهلاك شبك البلاطين الذي تم ازالته من الاقران خلال العام المالي بالكامل على المنصرف خلال العام على الرغم من انه قد سبق تركيبة منذ فترات سابقة دون تحميلها لتكلفة الانتاج في حينه، فضلا عن عدم قيام الشركة بتقدير ما تم استهلاكه من الشبك الموجود بالاقران حتى ٣٠ / ٢٠٢٢ / ٦ علما بأنه لم يتم جرد مخزن البلاطين جرذا فعليا حيث تم الأخذ بالأوزان التقديرية. يتعين تقدير معدلات الاستهلاك لشبك البلاطين في ضوء معدلات الاستخدام الفعلية سنوياً وما يرتبط بها من مشكلات تشغيل و اجراء الجرد الفعلي والمطابقة و اجراء ما قد يلزم من تسويات.</p>
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه يضرورة اجراء التسويات ومراعاة الاثر علي حسابات المصروف خاصة في ضوء تكرر رد الشركة بأنه سيتم مراعاة ذلك واخرها العام المالي السابق وهو مالم يتم</p>	<p>تم وزن شبك البلاطين المستعمل و الخارج من الاقران يقسم الحامض بعد الاستخدام بمعرفة اللجنة المختصة ،قامت لجنة الجرد بوزن شبك البلاطين المستعمل بالمعامل وعمل مسودات بتلك الأوزان فعليا .</p>	<p>يوجد عدد ٤ صناديق تم وزنها وتشميعها وترقيمها وكتابة الأوزان عليها بمعرفة لجنة مشكلة من مصلحة دمج المصوغات والموازن واللجنة الخماسية المختصة وأن الشمع الأحمر مختوم بمعرفة مصلحة الدفعة</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>والموازينين و لايجوز فكه نهائياً وتم استخراج شهادات بنسب التحليل لحين إرسال الشباك للإصلاح بالخارج ، و التي تم إرسالها بالفعل في ٢٠٢٢/٧/٢٦ .</p> <p>سبق وان تم تحميل القيمة ضمن المنصرف لشركة كيما حيث ان شركة كيما هي التي قامت بشراء هذه الكيماويات لتأخر شركة تكنومنت في توريدها وذلك لاستخدامها في المصنع الجديد الا انه قد تم تغلية القيمة على حساب شركة تكنومنت (طبقا للخطاب المرفق) والذي يوضح ان شركة تكنومنت هي التي تتحمل قيمة الكيماويات طبقا للتعاقب</p>	<p>تضمن المخزون نحو ٤,٦٩١ مليون جنية تمثل قيمة تخفيض المنصرف من الخامات المساعدة كيماويات خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٠ و ردتها الشركة نيابة عن المقاول تكنومنت مقابل تحميل حساب المقاول بها و صحتها ان يتم تخفيض قيمة المشروع بها يتعين اجراء التصويب اللازم والإفادة.</p> <p>قيام الشركة بحساب انخفاض في ارصده المخزون السلعي خلال العام بنحو ١ مليون جنية بخلاف نحو ١٢٢,٣ الف جنية مكون منذ سنوات سابقة و ذلك وفقا لما ورد بالدراسه المقدمه من الشركة و التي افادت بان رصيد الاصناف بطيئة الحركة بالمخزون السلعي بلغ نحو ١٤,١٢٨ مليون جنية دون بيان اسباب ذلك و دون كشف تفصيليه لتلك الاصناف وتكلفتها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢</p>



تعميق الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>بأنه يفترض طبقاً والأسعار العالمية الحالية ألا تقل أسعار تلك الاصناف عن قيمتها الدفترية.</p>	<p>الخاص بالمخزون. يتعين إعادة دراسة قيمه الانخفاض في ضوء ماسبق و اجراء ماقد يلزم من تسويات في ضوء الدراسة و الافادة .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث لم يتم موافقتنا بكشوف التسعير بالدولار المقدمه من المورد و عدم الدقه في تقييم الاصناف المضافه وربطها مع قائمة المحتويات</p>	<p>تم خصم مبلغ (٥) مليون جنيه كضريبة مضافه علي الفاتورة الوارده من شركة الدلتا للاسمدة لحين البت فيها من الطرفين طبقا لمحضر المطابقة مع شركة الدلتا للاسمدة</p>	<p>تلاحظ قيام الشركة باضافة نحو ٢٨,٠٢٠ مليون جنيه للمخزون قيمه عدد ٩ شبكات بلاستين مشتراه من شركة الدلتا للاسمدة على اساس ان السعر شامل الجمارك والضرائب وذلك دون فصل ضريبية القيمة المضافة بنحو ٤,٦٩٩ مليون جنيه وصحتها تعليية قيمه الضريبية على ارصده مدينه مصالح و هيئات و تحميل مصروفات الشركة بنسبه المستخدم منها لانتاج سلع الجحول في تاريخ استخدمها وقد اعتبرت شركة الدلتا ان السعر المشار اليه بعاليه سعر بيع اساسي غير شامل الضريبة البالغه نحو ٥,٢٢٢ مليون جنيه على خلاف العرض المقدم منها، ومازال المبلغ المشار اليه محل خلاف وفقا للمطابقة التي تمت في ٢٠٢٢/٧/٢٥ يتعين اجراء التصويب الازم وبحث تلك الفروق و الافادة.</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث لم يتم موافقتنا بكشوف التسعير بالدولار المقدمه من المورد و عدم الدقه في تقييم الاصناف المضافه وربطها مع قائمة المحتويات</p>	<p>تم التصويب وتم تقييم اذون التوريد لقطع الغيار وطبقا لسعر التقييم الوارد بالقيد المحاسبي</p>	<p>تبين عدم مراعاة الدقه في عملية تقييم قطع الغيار لمة عامين المضافه للمخازن بنحو ١١٥ مليون جنيه حيث لم يتم مطابقة اذون التوريد المحرره من قبل الشركة مع الفواتير المقدمه من المورد و عدم موافقتنا بكشوف التسعير المقدمه</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه	تم تشكيل لجنة لحصر بواقى التركيبات وسوف يتم التصويب فور الانتهاء من اعمالها حيث تقوم اللجنة حاليا بمباشرة اعمالها	من المورد (بالولار) لتلك الاصناف و مما يمثله ذلك من قيد على التحقق من مدى صحة و دقة تقييم كميات الاصناف المضافة الى المخازن ، يتعين اجراء التصويب اللازم وموافقتنا بالبيانات المشار اليها بعالية و مراعاة اجراءات الضبط الداخلي و الافادة.
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه	تم تشكيل لجنة فنية متخصصة لحصر الاصناف المتوقعة وبطية الحركة وبيان مدى الاحتياج اليها من عدمه أو التصرف فيها بالبيع ، ومزاكات اللجنة تباشر اعمالها إلا انه نظراً	تلاحظ وجود ارصدة لبعض الأصناف المتوقعة وبطية الحركة بلغ ما امكن حصره نحو ٧,١٠٤ مليون جنيه لم يتم الصرف منها منذ أكثر من عشر سنوات معظمها يمثل قطع غير تعلقها لحساب المخزون و الإفادة.



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
	<p>للاهتمام العالمي بمشروعات الهيدروجين الاخضر والامونيا الخضراء فقد رأت الشركة الإبقاء على أصناف قسمي الهيدروجين والنيتروجين لحين الانتهاء من دراسة الاستفادة للبنية الأساسية لدي الشركة لإنتاج الهيدروجين الاخضر.</p> <p>أما بخصوص الفيروسيلكون فإن الشركة بصدد إصلاح وتشغيل مصنع الفيروسيلكون مما يدعو إلي الاحتياج إلي قطع الغيار الخاصة به والتي تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كثيراً.</p>	<p>وخدمات للأصول متوقعة(قسم الهيدروجين و النيتروجين و الفيروسيلكون و جرارات القطار) ومنها نحو ٢,٥٠٨ مليون جنيه رصيد مخزن الرواكد في ٢٠٢٢ / ٦/٣٠</p> <p>يتعين حصر الحالات المشابهة و تحديد مدى صلاحيتها للاستخدام لما قد يكون لها من اثر على قياس قيمة المخزون لدى الشركة و اجراء ما يلزم من تسويات و سرعة الاستفادة الاقتصادية من تلك الأصناف .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>تم عمل محضر مطابقة مع شركة الدلتا للأسمدة (مرفق صورة) و جاري عمل محضر مطابقة مع شركة النصر للأسمدة</p>	<p>قامت الشركة باجراء تسويات ومقاصه بين بعض ارصدة العملاء والموردين دون وجود مطابقات تقيد المواقفه على اجراء تلك المقاصه منها شركة النصر للأسمدة بنحو ٢١,١٩ مليون جنيه وشركة الدلتا للأسمدة بنحو ١١,٣ مليون جنيه .</p> <p>يتعين اجراء المطابقات مع كبار العملاء والموردين للتحقق من صحة الارصده والتسويات التي تمت .</p>



تعقيب الادارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>تم البيع لشركة فاست فاست بفواتير غير شاملة ضريبة القيمة المضافة مقابل تقديم نموذج ١٣ وبناء غلي فتوي من ادارة البحوث الضريبية (مرفق صورة) يتم احتجاز قيمة الضريبة من حساب العميل حتي يتم تقديم نموذج ١٣ ، وقد تم موافاة السادة مراقبي الحسابات بصورة تلك الفتوي في وقت سابق</p>	<p>قامت الشركة ببيع كمية نحو ١٠٠٠ طن فير وسيلكون للعميل مكتب فاست للملاحة منها ٨٥٠ طن حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والباقي خلال فترة العام المالي الحالي بقيمه اجماليه بنحو 21 مليون جنيه دون حساب ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢,٤ مليون جنيه على اساس قيام شركة فاست بتقديم نموذج ١٣ تصدير لصالح الشركة وقد توصلت اللجنة المشكله بمعرفة الشركة القابضه لهذا الغرض الي عدم سلامة الاجراء الذي تقوم به الشركة وان هناك مديونيه مستحقه على العميل بنحو ٨ مليون جنيه ولم تقم الشركة بتفعيل توصيات اللجنة يتعين تحقيق الاسباب في هذا الشأن مع اجراء التصويب اللازم .</p>
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>يتمثل رصيد التامينات في رصيد الهيئة العامة للبتروك بمبلغ ١٢٠,٥ مليون جنيه تامين شهر من استهلاك الغاز للمصنع الجديد وسيبقى بيقاه توصيل الغاز للمصانع وجراري المصادقة علي أرصدة التامينات المتبقية بقيمة ٥٠ مليون جنيه.</p>	<p>بلغ رصيد التامينات لدى الغير في ٢٠٢٢ نحو ١٢١ مليون جنيه دون شهادات مؤيده لتلك الارصده منها تأمينات لدي الغير بنحو ١١١ الف جنيه منذ سنوات لم تتحقق من عرض تواريخها يتعين موفاتنا بالشهادات المؤيدة لتلك الارصدة ، تحديد الغرض من وجود تلك التامينات وطلب استردادها في حالة التحقق من انتفاء الغرض منها .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لازالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه خاصه وأن المخاطبة المرسله للمقاول والوراده بالرد لم تتم إلا في ٢٠٢٢/١٠/١٧ بعد قيامنا بإصدار تقريرنا التفصيلي في ٢٠٢٢/١٠/١٩ ، وحتى تاريخه لم يتم موافاة الشركة بقبول المقاول للمبالغ المخصومة من عدمه.</p>	<p>منصوص علي أحقية الخصم في إتفاقيه التسويه التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء. تم خصم إستهلاك كهرباء ومياه الإعاثية من مستحقاتهم لعقد الصيانة وتم مخاطبة المقاول بأنه في حالة عدم الرد في خلال ٤ أيام يعتبر الموضوع منتهي. أما عن غرامة التأخير فلا يجوز تطبيق ما لم يتم الاتفاق عليه تعاقبياً.</p>	<p>تم تخفيض مديونيته المورد شركة تكنو منت بنحو ٢٨,١٥٦ مليون جنيه تمثل قيمة استهلاكاتها من الكهرباء والمياه بمعسكر أرض الواجن وأرض المشروع و كيماويات التشغيل خصما من مستحقاتها عن عقد التشغيل و الصيانة عن السنة الاولى المنتهيه في ٢٠٢١/٤/٢٥. الا انه لم يتم موافاتنا بموافقتها على مبلغ الخصم او عمل مطابقة ماليه معها فضلا عن انه لم يتم تحميلها استهلاكاتها من المياه المنتجة بواسطة شركة كيما منذ بدء العمل (والتي لم يتم تقديرها مالياً بعد) و لم نوافق بما يقيد مطالبه شركة كيما بتلك المستحقات حيث لم تتضمنها الإشتعرات المشار اليها بعاليه. كما لم يتم موافاتنا بمطالبة المورد بغرامات تأخير عن سداد تلك المستحقات او اسباب عدم المطالبه بها . يتعين بحث و دارسه اسباب ما سبق وعمل مطابقة ماليه مع المورد وموافاتنا بحصر شامل لكافة استهلاكات المقاول من المياة و الكهرباء ومطالبة المقاول بها واجراء ما يلزم من تسويات</p>
لازالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه	لم يتم الرد	لم نوافق بغالبية الشهادات البنكيه للارصده في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .
لازالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه	<p>تم مخاطبة البنك المذكور أكثر من مرة ولم يتم موافاتنا حتى تاريخه ببيان نوع التوريد وتم مخاطبته مجدداً وفي إنتظار الرد</p>	مازالت الارصده الدائنة المتتو صه تتضمن نحو ٧٢٠ ألف جنيه بما يعادل نحو ٤٥٨٩٧ دو لار أمريكي تبين انها تمثل قيمة تحويل تم ايداعه بحساب شركه كيما بالبنك العر بالافريقي دو لار



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه حيث ان الاصل في تخفيض مستحقات المصلحه هو اعترافها باحقية الشركة في ذلك</p>	<p>تم التخفيض بناءً على الخطاب الوارد من قبل إدارة المهندسين العسكريين والذي يفيد بخصم هذه الضريبة من مستحقات شركة كيما ويتم تقديم هذا الخطاب إلى مصلحة الضرائب للتسوية وفي حال عدم قبوله سيتم الرجوع إلى الإدارة المختصة لطلب ما يفيد السداد (مرفق).</p>	<p>منذ ديسمبر ٢٠٢٠ ولم تقم الشركة بتسويتها حتى تاريخه يتعين بحث تلك المبالغ و اجراء ما يلزم من تسويات و الافادة .</p> <p>تم تخفيض حساب مصلحة الضرائب علي القيمة المضافة بنحو ٦١٦ الف جنيها تمثل قيمة ضريبية القيمة المضافة المستقطعة من مستحقات الشركة بمعرفة العميل إدارة المهندسين العسكريين تحت حساب ضريبية القيمة المضافة و هو ما سبق ان تم خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمبلغ ٢,٣ مليون جنيها دون ان تتوافر لدي الشركة المستندات المؤيدة لقيام العميل المذكور بتوريد تلك الضرائب المستقطعة لمصلحة الضرائب خاصة وأن تلك الضرائب يتم أستقطاعها بجزء فقط من قيمة الضريبة الراجيه. يتعين الغاء التسوية السابقة لحين توافر المستندات اللازمة</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه وان المطالبات لا تقتصر فقط على القضايا الخاصه بالعلاقات البالغه نحو ٧٤ مليون جنيه حيث لم يتنازل عن معظمها كما جاء بالرد بل تم التنازل عن نحو ٤,٥ مليون جنيه فقط وان هناك قضايا اخرى بنحو ٢٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونيه عنها والتي لم يتم تقديرها</p>	<p>جميع القضايا العمالية الخاصه بضم العلاقات تم التنازل عنها من جانب العاملين والمخصص البالغ ٢٥ مليون جنيه كافي للالتزامات الاخرى</p>	<p>تبين عدم كفاية المخصصات وفقا لما يلي : تبلغ قيمة المطالبات وفقا للدعاوى المتداوله (بخلاف دعوى شركة الكهرباء) نحو ١٠٧ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونيه غير محددة القيمه بينما المخصص لمكون بنحو ٢٥ مليون جنيه وفقا لراى الشئون القانونية الذي لا يستند الى ما يؤيده . يتعين تدعيم مخصص القضايا في ضوء ما سبق الاشارة اليه</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه من ضرورة تدعيم المخصص بنحو ١٠ مليون جنيه</p>	<p>فروق أسعار الكهرباء مكون عنها مخصص بمبلغ ٢١١ مليون جنيه ومبلغ ١٨ مليون جنيه بالارصدة</p>	<p>ظهر رصيد مخصص فروق أسعار الكهرباء في ٢٠٢٢/١٢/٣٠ بمبلغ ٢٠٢٢/١٢/٣٠ مليون جنيه حيث تم تدعيمه خلال العام بمبلغ ١٢١ مليون جنيه</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه	الدائنة رغم ان القضيبة مازالت متداولة بالقبضاء ولم يصدر عنها حكم نهائي حتي تاريخه وسوف يتم تدعيم المخصصات لاحقا طبقا والظروف المالية للشركة	لمقابلة فروق أسعار الكهرباء عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ البالغة نحو ٢٢٥,٢٦ مليون جنيه بالإضافة الي فوائد تاخير بواقع ٤٪ من تاريخ ٢٠١٩/٤/١٣ (تاريخ المطالبة) طبقا للحكم الصادر لصالح شركة الكهرباء في ٢٠٢١/٤/٢٧ وتبلغ تلك الفوائد حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو مبلغ ٢٨,٩٩٥ مليون جنيه مثبت منها بالأرصدة الدائنة نحو ١٨ مليون جنيه وهو ما يتضح معه ان هناك فرق بمبلغ نحو ١٠,٣٥٨ مليون جنيه غير مكون عنها أي مخصص . يتعين تدعيم المخصص بالمبلغ المشار اليه.
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه	لم ترد مطالبة رسمية للشركة حتي تاريخه ومع ذلك تم تكوين مخصص بمبلغ ٩,٥ مليون جنيه	ظهر رصيد /ح مخصص هيئة موانيء البحر الأحمر بمبلغ ٩,٥ مليون جنيه فقط لمقابلة رفع درجة الإستعداد لشحنات التترات (والتي يتم تصديرها تطبيقا للقرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥) في حين بلغت المطالبة بنحو ١,١٧ مليون دولار تعادل نحو ٢٢,٥٦٤ مليون جنيه بفرق نحو ١٢,٥٦٤ مليون جنيه . يتعين تدعيم المخصص المشار اليه.
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه	السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩/٢٠١٩ مازالت حتي تاريخه باللجان الداخلية طرف مصلحة	بلغ رصيد مخصص الضرائب نحو ١١١ مليون جنيه بينما تبلغ قيمة مطالبات المصلحة نحو ٢٩٣ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونية



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>الضرائب ولم يتم البت فيها وتوقع تخفيض قيمة المطالبة</p>	<p>المستحقة وهو ما يتعين معه إعادة النظر في قيمة المخصص المشار اليه في ضوء ما سبق</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>جاري مخاطبة الشركة القابضة</p>	<p>بلغت فوائد و غرامات التأخير عن التأخر في سداد مستحقات شركة بتر وتريد و اعادة جدولة المديونية نحو ٨٥,١١٥ مليون جنيه قامت الشركة بتحميل نحو ٤٢,٣٤٨ مليون جنيه منها على حساب ارباح و خسائر مرحلة و نحو ٤٢,٨١٦ مليون جنيه على قائمة الدخل كمصرفات تعويضات و غرامات بالخطأ و صحته ان يتم تحميل نحو ٢٧,٥٨٤ مليون جنيه على حساب الأرباح و الخسائر المرحلة وتحميل قائمة الدخل - تعويضات و غرامات بنحو ٢٢,٦٤٤ مليون جنيه ليكون اجمالي ما تم تحميله حتى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٠ نحو ٥٠,٢٢٨ مليون جنيه . نظرا لان إعادة جدولة المديونية تطبقاً لمقتضيات معايير تنتهي في ٢٠٢٥/٨ تطبيقاً لمقتضيات معايير المحاسبة المصرية أرقام ١ ، ٥ يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لمشار اليه بعاليه و القيام ما سبق تحميله و الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية</p> <p>لم يتم تغطية إيرادات الفترة بمبلغ ٧٢ الف جنيها قيمة بدلات الانتقال المنصرف لممثل الشركة بشركة اللانا للسكر عن ذات الفترة بواقع ٢٤ الف جنيه العضو المنتدب السابق ، ٤٨ الف جنيه العضو المنتدب التنفيذي الحالي نظراً لاستخدامهم سيارة الشركة وعدم وجوب الجمع</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>رد الشركة سيتم مراعاة ذلك مستقبلا</p>	<p>الملاحظات بين الميزنتين. يتعين إجراء التصويب اللازم وإثبات المبالغ المذكورة كمديونية على السادة المذكورين لم يتم موافقتنا بالاثار المالي لتطبيق معيار المحاسبية المصري رقم (٤٧)" الاذوات المالية" على عناصر القوائم المالية بشأن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما لم تتضمن السياسة المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالايراد اثر معيار المحاسبية المصري رقم ٤٨ الايراد من العقود مع العملاء ، كما لم يتم الافصاح عن نصيب السهم في الارباح بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبية المصري رقم (٢٢). يتعين الالتزام بالمعايير المشار اليها. تم تطية مبيعات الشركة بنحو ١٧٩,٦ مليون جنيه منها ٥,٦ مليون جنيه تمثل الفاتده على رصيد العميل هيدروكربون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل الائتمان الممنوح له وصحتها ايرادات موجهة ونحو ١٧٤ مليون جنيه قيمة نقل منتج التوريا من اسوان الى موانئ التصدير والامونيا الى العملاء المحليين وصحتها حساب خدمات مباعه. كما تم تخفيض قيمة مصروفات النقل بنحو ٩,٠٣٦ مليون جنيه من الايرادات بالخطأ مما ترتب على عدم احتساب المساهمه التكافيه الخاصة بتلك الايرادات</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه وضرورة استرداد ماتم صرفه بالزيادة بدون وجه حق</p>	<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا</p>	<p>و التي تبلغ نحو ٢٣ الف جنيه .يتعين اجراء التصويب اللازم و احتساب المساهمه التكافئية المشتر اليها و اجراء ما يلزم من تسويات.</p> <p>خالفت الشركة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠٢١ المؤرخ ٢٠٢١/٤/٥ بشأن ان يكون الحد الاقصى لبدل الحضور و الانتقال لرئيس و اعضاء مجالس ادارة الشركات القابضة و التابعة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بما لا يجاوز ٥٠٠٠ جنية في الجلسة الواحدة و بحد اقصى ١٢ جلسة سنوياً حيث بلغت عدد الجلسات خلال العام المالي ١٤ جلسة بتكلفة ١٢٩ الف جنيه.</p> <p>يتعين الالتزام بأحكام القرار المشار اليه و استرداد ما تم صرفه بالزيادة</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه وضرورة استرداد ماتم صرفه بالزيادة بدون وجه حق</p>	<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا</p>	<p>تبين تكرار صرف مصرف إنتقال السيد الكيماوي / عضو مجلس إدارة الشركة المنتخب عن حضوره بعض جلسات مجلس الإدارة ثم قيامه بصرف مصروفات إنتقال عن ذات الغرض . يتعين استرداد ماتم صرفه بدون وجه حق .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رباها الوارد بالملاحظة على النحو السابق الاشارة اليه فضلا عن ان ما جاء برء الشركة ان المصنغ القديم المتهاك حقق فائض اكثر من ١٢ مليون جنيه قد اغفل ما جاء بملاحظتنا من ان هناك نحو ١٢٤ مليون جنيه تكاليف نتيجة توقف المصنغ القديم تحملتها الشركة كخسائر متنوعة اى ان المصنغ يحقق خسائر نحو ١١٢ مليون جنيه وكذلك جاء بالرء ان السبب الرئيسي لخسارة منتج السماد ٣٣,٥ % هو ان معظم الانتاج لهذا العام كان يتم بيعه ضمن إتفاقية دعم وزارة الزراعة حيث ان سعر التوريد لوزارة الزراعة الالف جنيه ونشير ان كمية انتاج السماد التى تم اربعة الالف جنيه ونشير ان كمية انتاج السماد التى تم تسليمها لوزارة الزراعة نحو ٤ الالف طن فقط من اصل نحو ١٩٩ الالف طن المسلمه لوزارة الزراعة .</p>	<p>الكمية المعيارية المقدرة بـ ١٢٥ متر مكعب لانتاج طن الامونيا والموجودة بالتعاقد مع المقاول العام لا يمكن تحقيقها للأسباب التالية :- - نجاح اختبار الاداء وقت التسليم كان لايام محدودة وهذا لا يقني حتمية الاستمرار عليه - تم الاختبار استرشادا بعداد شركة كيما المركب بمعرفة شركة تكنيمونت وإنما ما يتم تسجيله شهريا و تتم المحاسبة عليه هو عداد شركة غاز مصر ويوجد فارق بين القرائتين نتيجة الافتراضات الداخلة في كل عداد في استهلاك الغاز عن ما ورد في اختبار الاداء بعد أقصى ١٠٪ من إجمالي الفاتورة الشهرية مما تسبب بأن قامت شركة تكنيمونت بمحاولات جادة لترشيد الاستهلاك الامر الذي قلل الاستهلاك من ١٤٠٠ متر مكعب من الغاز في اكتوبر ٢٠٢١ الى ١٢٣٧ متر مكعب في سبتمبر ٢٠٢٢ بفارق ٢٢٠ متر مكعب لكل طن امونيا اى حوالي ٢٢٠٠٠٠ متر مكعب يومي. وذلك تم اعتبار ان الكمية الطبيعية القابلة للتحقيق هي ١٢٣٥ متر مكعب لكل طن امونيا</p>	<p>رغم تحقيق الشركة صافي ربح نحو ٦٥٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الا ان هناك عوامل اخرى سلبية سبق الاشارة اليها بتقاريرنا و جاء رد الشركة بانه جارى التغلب عليها الامر الذى لم يتم منها:- تحمل الشركة نحو ٣٠٩ مليون جنيه خسائر متنوعة دون اى عائد منها تكلفه ثابتة بنحو ١٢٤ مليون جنيه نتيجة توقف المصنغ القديم معظم فترات السنة ونحو ١٨٥ مليون جنيه فارق غير مبرر للغاز المستخدم في الانتاج. قامت الشركة بخفض حمل التشغيل الى ٩٥ % طبقا لموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث استهدفت انتاج ١١٤٠ طن امونيا يوميا بدلا من ١٢٠٠ طن يوميا طبقا للتعاقد مع تكنومنت و رغم هذا الشركة لم تحقق المستهدف حيث بلغ انتاج الامونيا نحو ٣٤٩ الف طن خلال العام المالى بنسبة تحقيق ٩٢,٨ % من الامونيا المستهدفة عن نفس الفترة (بعد التخفيض) البالغة نحو ٣٧٦ الف طن . رغم استبعاد نحو ١٢٤ مليون جنيه من تكلفة الانتاج كتكلفه ثابتة للاصطال بالمصنغ القديم الا ان منتجات المصنغ القديم من السماد حققت خساره صناعيه نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، خساره كليه نحو ١٩,٤ مليون جنيه . لم تحقق الشركة انتاج وبيع المستهدف من السماد و التترات حيث بلغ المستهدف نحو ٥٠٠٠٠ طن لكل منهما حيث تم انتاج نحو</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>الاستهلاكات التي تزيد عن ذلك المعيار مرتبطة بالآتي - ضرورة ان يتم تشغيل مصنع الامونيا حمل ١٠٠٪ وهذا مما يصعب في ظل إحتياج مصنع اليوريا إلى ما يقرب من ٧٥٪ من طاقة مصنع الامونيا - ضرورة ان يتم منع تسريب بعض البلوف التي كانت تسرب داخليا ولم يكن لها قطع خيار - بعض الاعمال الفنية الاخرى التي لا بد من ضبطها اثناء فترة التوقف وفضلا عن ذلك تم تحسين الاستهلاك بعد العمرة السنوية المخططة والتي تم إجراؤها في شهر مارس ٢٠٢٢، وبالرغم من ذلك قامت إدارة الشركة بإعادة التعاقد مع شركة تكيمنت لأعمال التشغيل والصيانة ونصت على ان تتحمل شركة تكيمنت اي زيادة. عدم تحقيق المستهدف من الامونيا خلال العام المالي وذلك بسبب عدم الإحتياج لكامل طاقة مصنع الامونيا ويتراوح الإنتاج من ٩٥٪ إلى ٩٨٪ وأثناء العام المالي تم توقف المصنع لمدة شهر وبالتالي إنخفضت كمية الامونيا السنوية بمقدار ٣٦٠٠٠ طن</p>	<p>٨٥٣١ طن سماء وبيع نحو ٨٣٠٠ طن بنسبة ١٧٪، بنسبة ١٦,٧ على الترتيب % و إنتاج ١٧٤٨٠ طن نترات وبيع ١٦٨٤٤ طن بنسبة ٣٥ %، ٣٤ % على الترتيب . ونشير الى وجود عوامل ساعدت الشركة على تحقيق الربحية ويصعب تكرار بعضها منها : عدم تأثر مصروفات الشركة بخسائر فروق اسعار العملة التي تم في ٢٠٢٢/٣/٢٢ حيث تم رسلة نحو ٨٤٠ مليون جنيه على حساب الاصول. انخفاض الفوائد المدينة بنحو ١٧٦ مليون وكذا انخفاض كل من اهلاك المصنع الجديد بنحو ٨١ مليون جنيه نتيجة اعادة ارساء عمره الإنتاجي والضرورية الموجهة بالشركة بنحو ٨٤ مليون جنيه عن الفترة المثلية من العام السابق تحقيق إيرادات غير مرتبطة بالنشاط من إيرادات استثمارات بنحو ١٤١ مليون جنيه بزيادة نحو ١٠٠ مليون عن العام السابق وجود زيادة جريده بمخزون الإنتاج التام بنحو ١٢٠٠٠ طن من منتج اليوريا بنحو ٤٣ مليون جنيه</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>السبب الرئيسي لخسارة منتج السماد ٣٣,٥ % هو ان معظم الانتاج لهذا العام كان يتم بيعه ضمن إتفاقية دعم وزارة الزراعة حيث ان سعر التوريد لوزرة الزراعة بلغ ٤١٩٠ جنيه بما يقل عن التكلفة بأكثر من أربعة آلاف جنيه والتي كانت زائدة نظراً لشراء حامض النيتريك حتى ديسمبر ٢٠٢١. وكان يتم الاستعانة بالنترات ٣٣,٥٪ لتوفير اليوريا التي يمكن تصديرها بسعر يعوض فارق الخسارة. اما انتاج النترات النقية ٣٤,٨٪ لنفس المصنع رابحة بمقدار ٦٦ مليون جنيه أرباح صناعية وأرباح كلية بلغت ٣٢ مليون جنيه بما يحقق فائض بالمصنع القديم قدره أكثر من ١٢ مليون جنيه وهو مصنع متهاك له أكثر من ستون عاماً. إلا ان إدارة الشركة رأت تشغيله للحفاظ علي العملاء لحين الانتهاء من إنشاء مشروع حامض النيتريك ونواتر الامونيوم.</p>	<p>تضمنت الخسائر المتنوعة نحو ٦٩ مليون جنيه قيمة اجور ومكافآت ومقابل نقدي نتيجة توقف مصنع كيما القديم تمثل نحو ٣٢ % من قيمة الاجور</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>تم تشكيل لجان بمعرفة الشركة للبدء في تلقي طلبات توفيق الأوضاع مع الاستعانة بالمختصين من الوحدة المحلية بمحافظة اسوان وذلك وفقا للقواعد المتبعة في هذا الشأن وفي ضوء قرارات الجمعية الصادرة في هذا الشأن</p>	<p>حتى تاريخه لم يتم توفيق الاوضاع بالبيع لراضعي اليد المعتدين علي مساحة ١٣٨ فدان و ٢٢ قيراط و ٣ سهم بمنطقة غرب كيما ومساحة ٥ فدان بمنطقة الرفاعي المقام عليها منازل ومحلات رغم موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٩/١٠/٣ علي ذلك . يتعين موافقتنا بأسباب عدم تقنين اوضاع وراضعي اليد بالبيع لهم حتى تاريخه .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه في ضوء تكرار ردود الشركة بانه جاري البحث والعمل على الاستفادة من تلك الاصول وهو مالم يتم .</p>	<p>جاري بحث الاستفادة من أصول الشركة وعمل الدراسات اللازمة لامكان الاستقلال الأمثل للأصول بعد ترايد إهتمام العالم بالهيدروجين الأخضر والامونيا الخضراء ، جاري دراسة الاستفادة من البنية الأساسية التي لدينا من المعدات وامكانية إعادة تشغيل ما سبق الاستغناء عنه . جاري العمل علي الاستفادة من ملحق استراحة ٢٦ ب وهو ما يسمى بالميني الفندقى</p>	<p>تضمنت الاصول الثابته اصول غير مستغله ومتوقفه منذ سنوات : الات ومعدات ووسائل نقل بنحو ١٠٨,٥٢٨ مليون جنيه مهلكه تقريبا ومتوقفه منذ فترات طويله ومعظمها تم اضافته عام ١٩٦١ رغم سابق ردودالشركه بانه جارى الحصر وبحث افضل السبل لاستغلالها وهو لم يتم . المبنى الفندقى (ملحق استراحة ٢٦ ب) و الذى تم رفعه للأصول الثابته في شهر ٩ / ٢٠١٨ و التي بلغت تكلفته نحو ٩٨٣,٥ مليون جنيه وقد تبين في ٢٠٢١/١٢ ٢٠٢١/١٢ احتياجه لأعمال صحيه وكهر بانيه وتم استخراج اوامر اصلاح لها كما تضمن ح/ التكوين الاستثمارى الات ومعدات وعدد ودوات بنحو ٥,٤٨٥ مليون جنيه بعضها يرجع لعام ٢٠١٣ .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه من ضرورة تحديد المسئوليه على النحو المشار اليه كما لم يتطرق الرد لما ورد بتاريخ السيد العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢١/٧/٢٣ بسرهة شراء قطع الغيار عن طريق مقاول المشروع لحين حسم المسئوليات التي لم تكن محدده وكذا تحديد المسئولية بشأن عدم مطالبه المقاول بإصلاح معدات التعبئة خلال عام الضمان على الرغم من تكرار أعطالها.</p>	<p>كما ان محطة التعبئة تحتاج إلى قطع غيار استهلاكية لم تكن مطلوبة من الشركة وقد توصلنا مع شركة تكنيمونت لشرائها ، إلا ان الاجراءات أصبحت مطولة جدا وجاري توريد قطع الغيار وكان لا بد من إستئجار ماكينات للتعبئة من الخارج وإلا تعرضت الشركة لخسائر جسيمة.</p>	<p>يتعين بحث اسباب عدم الاستفادة من اصول الشركة و اتخاذ الاجراءات اللازمه لتحقيق الاستفادة الاقتصادية منها مع مراعاة اضمحلال القيمة الدفترية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك</p> <p>تضمن مصنع كيما ٢ نحو ١٢ مليون دولار تعال نحو ٢٠٠ مليون جنيه قيمة محطة تعبئة سماء اليوريا والمكونه من ٦ خطوط تبين بشأنها مايلي :-</p> <p>تم استلام المحطه بقره تصميميه ٤٠ طن / ساعه بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢١ - بمعرفة المصنوع المنتدب السابق- على الرغم من ان كراسه الشروط والمواصفات الخاصه بها ٤٠طن /ساعه لكل خط باجمالي ٢٤٠ طن / ساعه .</p> <p>تكرر الاعطال بالمحطه وان الخطوط التي تعمل خطين فقط (٢ ماكينه) تبين بعد شهرين من استلام المصنوع بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٢ تم طلب شراء قطع غيار للماكينات وقد اشتر العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢١/٦/١٧ بتدبير قطع الغيار عن طريق المورد تكتومنت لحين حسم المسئوليات التي لم تكن محدده الامر الذي لم يتم واضطرت الشركه الى استئجار وحدة تعبئه يديه بتكلفة ٥٧ جنيه /طن ،لحين ورود قطع الغيار الخاصه بمحطات التعبئة</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة من ضرورة تحديد المسئولية على النحو المشار اليه كما لم يتطرق الرد مطلقا ل جوهر ما جاء بالملاحظة على الرغم من ان انشاء مصنع كيما ٢ واستخدام تكنولوجيا الغاز الطبيعي كان لتوفير إستهلاك الكهرباء الباهظة التكلفة وهو ما لم يتحقق بشكل كامل متمثلا ذلك في فاق غير طبيعي في كميات الغاز المستخدمة وكذلك استهلاك كهرباء من الشبكة القومية رغم وجود توريبة لانتاجها.</p>	<p>تم تشكيل لجنة من الشركة القابضة بتاريخ ١١/١١/٢٠٢٠ لفرارين لفحص هذه الملحوظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير ٢٠٢١/٦/٣٠.</p>	<p>والتي تبلغ قيمتها نحو ٥ مليون جنيهه يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .</p> <p>تلاحظ القصور في عمل توريبة انتاج كهرباء بمصنع كيما ٢ والبالغ قيمتها نحو ٦ مليون دولار والتي نص التعاقد مع المورد تكنومنت توفيرها لكهرباء بمعدل ٢٧ ميغا وات في الساعة منها نحو ١٠ ميغا وات للمصنع القديم ورغم سابق ملاحظتنا على انه تم استلامها في ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المتفرغ لشئون الإدارة (السابق) منفردا على اساس انتاج ١٧ ميغا وات في الساعة فقط على خلاف ما جاء بالتعاقد والذي لم يتحقق الا في ايام قليلة طبقا لتقارير الانتاج اليوميه بالشركة عكس ما ورد برودود الشركة انها تحقق ١٩ ميغا في الساعة وقد سبق الاشارة بتقريرنا السابقه الي تكرار توقعها وتحملت الشركة نحو ١٦ مليون جنيهه خلال العام المالي السابق ونحو ٢٤ مليون جنيهه خلال العام الحالي قيمة كهرباء تم توفيرها من الشبكة ووروضح انه عند تشغيل المصنع على حمل ١٠٠% في شهرى ٢٠٢٢/٦،٥ تعطلت لتوريبه بنحو ٨٣٠ ساعه اى نحو ٣٤ يوم وكان استهلاك الكهرباء من الشبكة فقط بنسبة ٤،٥٣% من استهلاك الشهرين علما بان الشركة تحملت ايضا نحو ١٢ مليون جنيهه لمشروع نقل الكهرباء الزيادة (٢ ميغا) من المصنع الجديد للمصنع القديم. يتعين تحديد المسئولية بشأن ذلك .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جاري عمل المطابقات مع الموردين للتوقف على صحة الأرصدة واتخاذ اللازم.</p>	<p>بلغ ما امكن حصره من ارصدة مدينه متوقفة من سنوات سابقة بحساب الموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٢٧٣ مليون جنيهه وبلغ مجمع الاضمحلال</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>هذه الزيادة تمثل ٢,٣٪ من إجمالي المنتج خلال العام ، وهذا أمر طبيعي لاختلاف حساسية أجهزة القياس من جهاز إلى آخر ، أما محددات اليوريا الزراعية معروفة لدي الجميع بالشركة ولها مواصفات قياسية عالمية وإذا تم الحيوذ عنها تصبح يوريا غير مطابقة للمواصفات الزراعية ويتم استخدامها في اغراض أخرى وهو أيضا أمر حتمي في هذه الصناعة لايد ان يحدث عند البدء والتوقف ويتم بيعه في السوق المحلي بأسعار تفوق اليوريا الزراعية المحلية.</p>	<p>الخاص بها به نحو ٧٨٥ الف جنيه كما لم يتم موافقتنا بما اتخذناه من اجراءات نحو تحصيل تلك المديونيات و ما اذا كان يوجد ضمانات مقابل تلك الارصده من عدمه . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و ما تم اتخاذه من اجراءات نحو تحصيل تلك المديونيات وحفظ حق الشركة .</p> <p>تبين اضافة كمية ١٢١٣٩ طن بقيمة نحو ٣٩,٦ مليون جنيه لرصيد مخزون اليوريا في ٢٠٢٢/١/٣٠ وفقا لجرد قامت به الشركة في ٢٠٢٢/٣/٢٢ وارجع ذلك الى وجود اختلاف قياس منتج اليوريا بين حساسات اليوريا والتعبئه وانهما غير متطابقين وقد سبق وجود زياده بنحو ١٠٠٠ طن العام الماضي ارجعته الشركة الى وجود خلل في الموازين وانه تم الاصلاح الامر الذي لم يتم ذلك على الرغم من ان الصريف والاضافة تتم اليا من خلال DCS ،يرتبط بذلك عدم وجود محددات للوقوف على كميات اليوريا الصناعي حيث قدرت الشركة ان الزيادة المشار اليها تتضمن نحو ٧١٩٢ طن يوريا صناعي ، الامر الذي يؤثر على حصه وزارة الزراعة وعدم دقة الكميات الواجب تصديرها شهريا يرتبط بذلك وجود اختلاف بين الشهادات الوارده من وزارة الزراعة وبين الرصيد المستحق لها حيث تم التوريد في بعض الشهور بكميات اكبر وبعضها بكميات اقل مع الاخذ</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه حيث ان مبلغ المديونيات يتجاوز التسهيل الائتماني البالغ مدته شهر فقط بنسبة ٥٠ % من قيمة الفوائير و هو مالم يتم</p>	<p>تم منح الجمعيات الزراعية تسهيلات ائتمانية لمدة شهر بناءا علي قرار رئيس مجلس الوزراء</p>	<p>في الاعتبار اختلاف اسعار التصدير من شهر لآخر . يتعين تحقيق الاسباب و تحديد المسئولية بشأن ما سبق و الافادة . لوحظ التوسع في منح تسهيلات للعملاء دون وجود الضمانات التي تكفل حق الشركة ودون تعديل اللوائح ، حيث بلغ الرصيد المدين على العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣٠ نحو ٢١٢ مليون مالم تحصيله منها في الفترة اللاحقة نحو ١٥٤ مليون جنبه فقط . يتعين الحصول على الضمانات الكافيه ووضع سياسة ائتمانية محده تكفل الحفاظ على حقوق الشركة</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه من حيث لم يتطرق الرد على الفترة الزمنيه من ٢٠٢٢/٥/٢ حتى ٢٠٢٢/٦/٢٧ والتي كان يجب على الشركة تصدير ٣٥ % فقط من الانتاج وهو مالم يتم .</p>	<p>لم نوافق بالقرار في جنبه إلا أنه تم إبلاغ الشركة شفويًا بمضمون القرار ، بأنه كان بناءا علي الاجتماع الخاص بشأن مناقشة وضع تصور لمنظومة توزيع الأسمدة الأرزوتية بمجلس الوزراء والمنعقدة بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢٢ والتي تضمنت التأكيد على عدم التزام الشركات المنتجة للأسمدة الأرزوتية بإتاحة حصة من إنتاجها (١٠%) في السوق المحلي. (مرفق صورة)</p> <p>علما بأن القرار السابق لا يسمح للشركة بالتصدير بأكثر من ٣٥% من إنتاجها الشهري ، حيث ان الجهة التي تقوم بالتحكم والتأكد من ذلك هي مصلحة الجمارك المصرية.</p>	<p>لم نوافق بما يقيد استمرار اعفاء الشركة من بيع نسبة ١٠ % من الإنتاج الشهري محليا الوارد قرار بيع الأسمدة المدعمه المؤرخ ٢٠٢١/١١/٢٠ المنظم لعملية بيع الأسمدة للجمعيات الزراعية بعد ٢٠٢٢/٥/٢٠ بحيث ان فترة الاعفاء حتى ٢٠٢٢/٥/٢٢ . يتعين موافقتا بما تم في هذا الشأن .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه من ضرورة تحديد المسئوليه على النحو المشار اليه لان تثبيت سعر التحويل قد تم خلال الفترة التي كانت فيها كافة المؤشرات تؤكد إندلاع تلك الحرب وهو ما تم فعلا في ٢٠٢٢/٢/٢٠ وهو ما كان يجب معه على ادارة الشركة على الاقل الاتفاق على ان تتم المحاسبة لكل عملية توريد على حدي وحسب الاسعار في حينه كما انه طبقا لاتفاقية شراء قطع غيار الاستراتيجيه لا يوجد علاقة مباشرة بين الشركة والموردين حيث تحصل شركة تكومننت على ١٥ % اضافيه كعموله لها، كذلك كان على ادارة الشركة ابرام تعاقبتها مباشرة مع الموردين دون دخول المقاول كوسيط توفيرا لمبلغ العمولة المشار اليه.</p>	<p>فيما يخص حصول المقاول على نسبة ٤٠% من قيمة أوامر التوريد شاملة نسبة ١٥% كدفعة مقدمة دون ضمانات فهذا الأمر تحكمه شروط الاعتماد المستندي والذي أثار في أحد بنوده على الإلتزام بنفس شروط وبنود الاعتماد المستندي الأصلي الخاص بالمشروع خلال عام ٢٠١٨ والذي لم ينص على الإلتزام المقاول بتقديم خطاب ضمان دفعة مقدمة أما فيما يخص تثبيت معامل التحويل من اليورو إلى الدولار الأمريكي فهذا الأمر كان في صالح الشركة في حينه إلا أنه نتيجة لتأخر التوريدات وما حدث لجميع الموردين من تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية مما تسبب في إطالة المدة ، تسبب عنه انخفاض لليورو أمام الدولار وما كان لأحد أن</p>	<p>تلاحظ قيام الشركة بتحويل مبلغ نحو ٥٧٥ الف دولار يعادل نحو ١٠,٢٢٤ مليون جنيه للمقاول تكومننت في ابريل ،يونيو - ٢٠٢٢ تمثل قيمة دفعة مقدمه بنسبة ٤٠% من قيمه اوامر التوريد الخاصة بتوريد قطع الغيار الاستراتيجيه الخاصة بالمصنع الجديد طبقا للاتفاقية الموقعة في ١٢/١٥/٢٠٢١ شاملة نسبة ١٥% كعموله للمقاول المذكور دون اى ضمانات منه ،وقد قامت مديرة المشروع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣ بانخفاض سعر التحويل(يورو /دولار) ١,٣٠٤ مما ادى لتحمل الشركة فروق اسعار بالزيادة بنحو ٢٥٩٩٠ دولار فضلا عن استمرار انخفاض سعر التحويل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الى ١,٠٤٤٦٢ . يتعين تحديد المسئوليه بشأن سداد مبالغ دون ضمانات وتثبيت معامل التحويل في ظل انخفاض سعر التحويل.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>يتوقعه ، وهذه أمور تجارية متعارف عليها ولا يمكن التصرف معها بجمود يؤدي إلى تعطل المشروعات علماً بأن معظم الموردين طالبوا بزيادة في الأسعار بالإضافة إلى طلب سداد ١٠٠٪ من مستحقاتهم مقدماً وتحملت تلك الأعباء شركة تكديمونت مما يعتبر ما تم الاتفاق عليه كان لصالح شركة كيما.</p>	<p>تبين قيام الشركة بسداد قيمة بعض الفواتير بلغ ما يمكن حصره منه نحو ٢٨٨ الف جنيه للمقاول محمود عبد الراضي بناءً على الفواتير المقدمة منه وموضح بها أن الأسعار غير شاملة ضريبية القيمة المضافة رغم أنه مسجل ضريبياً كما لم تواف بالفواتير الائكرونيه الخاصه بتلك الاعمال بالمخالفه لاحكام قوانين الضرائب ارقام ال١٦ لسنة ٢٠١٦ ، ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠. يتعين تحقيق الاسباب بشأن ما سبق و حصر الحالات المثيلة و الالتزام باحكام القانونين المشار اليها و الافادة .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>المورد المذكور سجل نفسه بمنظومة الفاتورة الائكترونية حيث ان الفواتير الحالية التي يقدمها للشركة كلها فواتير الكترونية اما الفواتير الواردة الينا غير شاملة الضريبة يتم صرفها على انها شاملة الضريبة ولا يتم اضافتها بمعرفتنا ويتم سداد ضريبية القيمة المضافة على تعاملاته مع شركة كيما بمعرفته للمأمورية المختصة به.</p> <p>وسيتم الحصول على فتوي من مصلحة الضرائب المصرية يتم</p>	<p>المختصة به.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه حيث ان وجود شبهه جنائيه من عدمه يخرج خارج نطاق واختصاص الشئون القانونية بالشركه خاصة وانها لم تتمكن من اجراء التحقيق مع العضو المنتدب للشئون الماليه بالشركه سابقا لانتهاه فترة عمله بالشركه رغم انه كان عضو بلجته البيع وهل يكفى توقيع جزاء اداري لعدم دقة تحري السعر الذي تحقق معه خساره نحو ٢٨ مليون جنيه</p>	<p>التصرف بناءً عليها فيما يخص الفواتير الغير شاملة الضريبية</p> <p>هذا البيع كان ضمن الميزانية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣٠ إلا أنه حين قامت الشركة ببيع البلاديوم في الفترة اللاحقة تم التحقق من الأسعار في البورصة في حينه وتبين أن هناك فارق في السعر بين واقعي البيع وبناءً عليه قامت الشركة بتحويل الموضوع إلى الشئون القانونية لبحث ما إذا كان ذلك نتيجة لشبهة جنائية أو عدم معرفة أو أسعار الخامه في ذلك الوقت.</p> <p>وأسفرت التحقيقات أنه لا توجد أي شبهة جنائية وبناءً عليه تم توقيع الجزاء الإداري المناسب لعدم دقة تحري السعر.</p> <p>تلق المعونات في المنشآت الصناعيه امر يديهى ومتعارف عليه وتقوم الشركة بعمل جميع الصيانات الألامه سواء كانت صيانات وقائيه أو إصلاحات فور حدوث التلف وكان لابد من تعويض توقف</p>	<p>استمرار الشركة في عدم إبلاغ إدارة المحافظات المالية بالجهاز بشأن واقعة بيع كمية ١١,٥ طن من مادة البلاديوم خلال شهري مايو ويونيو ٢٠١٩ بخساره بنحو ٢٨ مليون جنيه تتمثل في الفرق بين سعر البيع بنحو ٢ مليون جنيه علي حين ان صحته طبقا لأسعار البورصة في ذلك الحين بنحو ٣٠ مليون جنيه ومايمثله ذلك من شبهة اهدار مال عام وقد اكتفت الشركة بعد اجراء تحقيق داخلي بتوقيع جزاء اداري فقط علي بعض المتسببين ، وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨</p> <p>تتحمل الشركة نحو ٥١٣ ألف جنيه شهريا منذ ٢٠٢٢/١١ وحتى ٢٠٢٣/١١ بأجمالي نحو ٤ مليون جنيه قيمة تأجير ضاغط نيتروجين (فضلا عن قطع غيار مطلوبة بنحو ٢,٥ مليون جنيه ومن المتوقع ورود مشمولها في ٢٠٢٣/١١) نتيجة توقف الضاغط الخاص بمصنع كيما ٢</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة	<p>الضغوط عن العمل بتأخير ضغوط لحين ورود قطع الغيار المستهلكة. وبالرغم من ذلك تم تحويل الموضوع للشؤون القانونية حتى يكون العاملين أكثر حرصاً في إجراءات الصيانة التنبؤية.</p>	<p>وتلف جزء منه في ٢٠٢٢/٦، وقد اكتملت الشركة بتوقيع جزاء ادارى على بعض العاملين بشيوع المسئولية بينهم. الامر الذى يتطلب تحديد المسئوليات والاختصاصات ببقه حتى لا يحدث شيوع المسئوليه ويتم محاسبة كل عن دوره وحتى لا تتحمل نتائج الشركة بخسائر كان لا يجب تحملها.</p>
لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة	<p>قطع الغيار الموردة من شركة تكنومننت بدون قيمة حيث تم الشراء بمعرفتها وذلك لكون المصنع في فترة الضمان والتزامها التعاقدى لشراء قطع غيار بديلة لتعويض التالف منها. وجاري تجميع فواتيرها ومستنداتها من شركة تكنومننت حتى يتم إرجاعها بقيمتها الفعلية بدفاتر الشركة</p>	<p>ضعف الرقابه الداخليه على الدورة المستندية الخاصة بالمخزون وكذا وجود بعض أوجه القصور بحسابات المخازن وبرنامج الحاسب الالى واستخدامه ومن امثلة ذلك: استمرار قيام الشركة بإضافة عدد من الاصناف الى المخازن بدون قيمه و جميعها موردة من شركة تكنومننت دون الوقوف على طبيعة تلك التوريدات وما اذا كانت ضمن مشمول عقد مقاوله المصنع الجديد او مشمول عملية اخرى حتى يتسنى لنا تحديد المعالجة المحاسبية بشأنها. يتعين مواءماتنا بالبيانات المشار اليه و اجراء ما قد يلزم من تسويات و الإفاده</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن انه قد جاء بالرد انه تم صمل دورة مستندية لمنتج اليوريا بدأ من أكتوبر ٢٠٢١ وهذه الدورة لم تنفذ وتستمر سوي اربعة شهور فقط وجاء بالرد ايضا انه</p>	<p>يتم الاذخالات يوم بيوم لمعظم إدارات الشركة ، علماً بأنه سبب تأخر إستلام المشروع هو عدم توافق بيانات الشركة في الإدارات المختلفة والتي</p>	<p>عدم تفعيل نظام الحاسب الالى ERP، حيث تضمنت ارصدة التكوين الاستثمارى قيمته البالغه نحو ٢٢,٩٤١ مليون جنيه ، ومن المتوقع عدم تعالته للاصول حتى نهاية العام</p>



توقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>يتوقع العمل بهذا النظام متكامل اعتباراً من يناير ٢٠٢٣ علماً بأنه طبقاً لموازنة الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من المتوقع عدم تعليته للاصول حتى ٢٠٢٣/١٢/٣٠</p>	<p>كانت تتم بالنظام اليومي المنفصل مما أدى إلى تعارض تلك البيانات عند دخولها على النظام فكان لابد من الرجوع لتفنية تلك الأخطاء المتوارثة وتوحيدها حتى يمكن إدخالها على نظام واحد بالإضافة لكون هذا النظام جديداً على العاملين وجاري تدريبهم أثناء عمليات الإدخال مما يستهلك وقت أيضاً إلا ان ادارة الشركة قامت بعدة إجراءات للاسراع في تفنية البيانات التاريخية وتوقع أن نعمل بهذا النظام متكامل اعتباراً من يناير ٢٠٢٣</p> <p>جاري عمل أونون صرف لكميات الامونيا المرسله من كيما ٢ الي كيما ١ تم عمل دورة مستندية لمنتج اليوريا بدأ من أكتوبر ٢٠٢١</p>	<p>المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ طبقاً لموازنة الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عدم إمكانية استخدام بعض التقارير لإعداد قيود الوارد والمنصرف الشهري .</p> <p>جميع نماذج المخازن ليس لها مسلسل رقمي مطبوع حيث يتم ترقيمها يدوياً مما يصعب معه التحقق من إجراءات القطع واهداف الدقة والاكتمال في الرقابة على المخزون ولا يوجد بنظام الحاسب الآلي لحسابات المخازن سوى مستخدم عام واحد يستخدم من قبل قطاع التكاليف وما يمثله ذلك من ضعف لإجراءات الضبط الداخلي وعدم إمكانية تحديد المسؤولية عند حدوث اى أخطاء.</p> <p>استمرار عدم وجود دوره مستنديه تنظم مدخلات ومخرجات انتاج مصنع كيما ٢ من امونيا ويوريا</p> <p>ويرتبط بذلك : انتاج اليوريا الزراعي (مطابق للمواصفات) من ٢٠٢١/٧/٢٠ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٣١ ألف طن وفقاً للثابت بتقارير الإنتاج وكذا بتقرير الإنتاج الصادر من مقالول التشغيل دون وجود كمية انتاج اليوريا الصناعي بالتقارير في معظم الشهور رغم ان الشركة قامت ببيع كمية نحو ٢٨ الف طن سماد صناعى (غير</p>

لا زالت الادارة عند رأيها الوارد بالملاحظة



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>الاتاج وكان يتم فصلها فقط في تقارير الادارة المعامل علماً بأنه تم التنبيه على ان يتم تحديد كمية اليوريا الغير مطابقة للمواصفات الزراعية في تقرير الاتاج يوميا وذلك اعتبارا من اكتوبر ٢٠٢١ وبتاعا على ما تقدم فان ما تم ذكره من بيع كمية ٢٨ الف طن تحت مسمى صناعي كان ضمن الكمية المنتجة خلال العام.</p>	<p>مطابق للمواصفات (بيع محلي خلال فترة العام بخلاف نحو ١٢ الف طن مخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ . عدم اثبات كميات الامونيا المحولة للمصنع القديم والمباعة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بموجب دوره مستنديه والبالغة نحو ٥٢ الف طن في حين كان يجب تحويل نحو ٩٩ الف طن وفقا لعقد المشروع . يتعين تحقيق الامر وتحديد المسؤولية عن اوجه القصور المشار اليها.</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>حركة اليوميات الخاصة بالبنوك متاحة للطباعة شهريا وارصدة البنوك متاحة من واقع كشوف الحساب الشهرية علماً بأن هذا النظام معمول به منذ عدة سنوات بالإضافة إلي انه عند تفعيل نظام ERP لن يكون هناك اي مستندات ورقية ولكن يمكن طباعتها من النظام.</p>	<p>اكفاءة الشركة بقيد حركة حسابات البنوك على كشوف برنامج الاكسيل دون قيدها بسجلات و دفاتر محاسبية كالمتبع بالدورة المستندية الحالية بالشركة لكافة حساباتها حتى الان وما يمثله ذلك من ضعف للإجراءات الرقابة الداخلية . يتعين بحث اسباب ما سبق و احكام الرقابة الداخلية على حسابات البنوك والقيد بدفاتر الشركة وموافقتا بالبيانات المشار اليه و الافادة .</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظه</p>	<p>من المعلوم ان مشروع تأهيل خط السكة الحديد كان ضمن المشروعات المتممة لمشروع كيما ٢ إلا انه توقف مثله مثل مشروع حامض النيتريك و نترات الامونيوم لعدم توافق التمويل اللازم لهما ، حيث يطم الجميع ما</p>	<p>تم استلام مشروع كيما ٢ " المصنع الجديد " في ٢٠٢٠/٤/٢٦ ولم يتم تنفيذ مشروع خط السكة الحديد وهو احد المشروعات والتمتمة للمشروع الذي كان يجب الانتهاء منه قبل الاستلام وتبلغ تكاليفها المقررة في ٢٠١٦ نحو ٢٢ مليون جنية وقد تحملت الشركة لنحو ١,٥٨٢ مليون جنية قيمة</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث لم يتطرق الرد لجوهر الملاحظه لانه على الرغم من انتهاء اللجنة المشار اليها الي تريح موظفي مكتب العضو المنتدب بالقاهرة عن الفتره من ٢٠١٦/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٣/٣١ بمبلغ ٣٠٩١٤٤ جنيهه (منها ٢١٤١٧١ جنيهها لمحامي بالاستئناف بالإدارة القانونيه بالشركة ويقوم باعمال بمكتب العضو المنتدب دون بيان قانونية ذلك ، ٩٤٩٧٣، جنيهه لمديره مكتب العضو المنتدب او كذلك مبلغ ٥٨٢١٢٧ جنيهه لمستول</p>	<p>عاتته الشركة في تلك الفترة من موقف حرج للسيولة وتوفير التمويل وذلك لما مرت به البلاد من ظروف سياسية واقتصادية وامنية وبناء عليه لم يتم تنفيذ المشروع بالرغم من عمل الدراسة له وتم التعاقد مع احد شركات النقل والتخزين والشحن والتخليص الجمركي حيث ان شركة سيسكو ترانس لا تعتبر بيلا للسكة الحديد وانما هي متعددة الاغراض وان الشركة تدرس حاليا اعادة تأهيل خط السكة الحديد وجوارها الاقتصادية في ظل حتمية وجود شركة اخرى لاعمال التخزين والشحن والتخليص الجمركي.</p>	<p>مصروفات اعداد الرسومات الخاصة بتأهيل وتركيب خطوط السكة الحديد للمصنع الجديد وانشاء الاساس الترابي وقد بنيت دراسة المشروع أن فترة الاسترداد لتكلفة النقل حينها ستكون نحو ٣,٣٨ سنه فقط على اساس نقل المنتج عبر خط السكة الحديد وقد ورد بتقرير المستشار الفني للبنوك شركة تكسنت المورخ في مارس ٢٠٢١ بان الشركة قامت بتأجيل المشروع المذكور نهائياو تم التعاقد مع شركة سيسكو ترانس نقل البوربا بتكلفة نقل عن كل طن تراوحت في العقد القديم حتي ٢٠٢١/٣/٢٣ من ٣٨ الي ٤٠ دولار للطن ثم اصبحت حاليا من ٣٢ الي ٣٥ دولار للطن ولم تنفق على الاثر المالي لعدم تنفيذ خط السكة الحديد على اقتصاديات التشغيل. يتعين تحقيق الامر بشأن ما سبق والافاده.</p>
<p>يتطرق الرد لجوهر الملاحظه لانه على الرغم من انتهاء اللجنة المشار اليها الي تريح موظفي مكتب العضو المنتدب بالقاهرة عن الفتره من ٢٠١٦/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٣/٣١ بمبلغ ٣٠٩١٤٤ جنيهه (منها ٢١٤١٧١ جنيهها لمحامي بالاستئناف بالإدارة القانونيه بالشركة ويقوم باعمال بمكتب العضو المنتدب دون بيان قانونية ذلك ، ٩٤٩٧٣، جنيهه لمديره مكتب العضو المنتدب او كذلك مبلغ ٥٨٢١٢٧ جنيهه لمستول</p>	<p>سيتم مراعاة الصرف بمستندات رسمية وسيتم صرف التهربات بدون مستندات في اضييق الحدود اللازمة. علماً بأن ما ورد في الملاحظة من قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتحويل ما أرتأه مخالفة إلى النيابة العامة لإحصال</p>	<p>سبق وان انتهى تقرير اللجنة المشكلة بمعرفة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٩/٥/٩ الي التأكيد على المخالفات التي شابت اعمال الصرف من صندوق مكتب القاهرة والصرف والإسكندرية كما تم احالة تلك المخالفات بمعرفة رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات الي النيابة العامة لاعمال شؤونها نحو الشبهة المثارة بالاوراق المرفقة من وجود جريمتي التريب والتزوير ، الا انه تم الاستمرار في ممارسة تلك</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>التخليص الجمركي بمكتب الاسكندرية حيث تمثلت المخالفات في استعمال ذات الفاتورة و اجراء الصرف عليها لاكثر من مره والصرف بموجب صور فواتير ضوئية وختم فواتير موردين بأختام تخص موردين اخرين واختلافات بين المدون على الفواتير مع الاختام المهورر بها تلك الفواتير وصرف مصروفات بمبالغ كبيرة عن طريق السلف الخاصه بهم دون مستندات رغم ان ماتم صرفه بالماكن يمكن بسهولة الحصول منها على ايصالات وفواتير تؤكد صحة الصرف مما يثير شبهات قوية تحيط بالتصريفات الماليه المذكورين وانتهت اللجنة الى احالة المذكورين للنيابه العامه لاحمال شئونها مع احالة قطاع المراجعة للتحقيق بمعرفه الادارة القانونية بالشركة القابضة مع ضرورة التعاقد مع شركة تخليص جمركي الا انه بالرغم مما سبق فقد قام العضو المنتدب السابق بتقديم مذكرة بالتبرير في ٢٠١٩/١١/٢٦ لمجلس ادارة الشركة تمت فيها الموافقه على اعتماد ماتم صرفه وان الصرف بمعرفه ادارة الشركة ولم يتبرج المذكورين من ذلك ولا توجد مسئولية عليهم وان يتم صرف النظر عن قرارات اللجنة المشار اليها الامر الذي دعا رئاسه الجهاز المركزي لاحالة الموضوع برمته الى النيابه العامه لاعمال شئونها حيال المذكورين بعاليه وحيال المسؤولين عن اعتماد تلك المستندات رغم ماثابها من مخالفات ونتيجة لقرار مجلس الاداره السابق الاشارة اليه فقد استمرت المخالفات من قبل المذكورين على النحو المشار اليه بتقريرنا المعروف بل وتم اثابة البعض منهم في تصرف غير مبرر من إدارة الشركة.</p>	<p>شئونها فإنه حتى تاريخه لم يتم التصرف من جهات التحقيق في هذه الواقعة لاستبيان مدى مخالفتها من عدمه وسوف يتم التنفيذ الفوري لقرارات النيابة العامة.</p>	<p>المخالفات ذات النهج ولم تتخذ الشركة اية اجراءات حيال تقاريرنا عن الفحص المستندى المبلغه لها في ٢٠٢٢/٦/٨ ، ٢٠٢٢/٨/٢٨ ، ٢٠٢٢/٢/٢٠ لمكتب القاهرة وخلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٠ لمكتب الاسكندرية وتقريرنا التفصيلي المبلغ في ٢٠٢٢/١٠/٩ وفقا لما يلي :</p> <p>بلغ ما امكن حصره من المبالغ المنصرفه بدون مستندات للتخليص بمكتب الاسكندرية خلال العام المالي المنتهى في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٦٤ الف جنيه بواقع ٣٥ جنيه للطن بينما العروض المقدمه من المستخلصين ٥ جنيه فقط للطن مما حمل الشركة نحو ١٤٠ الف جنيه دون داخ عن الشحنات المصدرة خلال تلك الفترة خاصة وان تقرير اللجنة المشار اليها انتهى بالرجوع على مسئول التخليص الجمركي بمكتب الاسكندرية بنحو ٥٨٦ الف جنيه عن عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠١٧/٢٠١٧ فقط .</p> <p>بلغت قيمة ماتم صرفه و وفقا لما امكن حصرة خلال العام المالي بمكتب القاهرة والخاصة بمكتب العضو المنتدب بمعرفه مديرة المكتب تحت مسمى مصاريف ضيقه بدون مستندات نحو ٣٢ الف جنيه ، فضلا عن اعياد المذكورة تجزئة فواتير المشتريات</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة خاصة وان رد الشركة بشأن انخفاض الاستهلاك يرجع الى انخفاض عدد السائقين وهو سبب غير حقيقي لان احد السائقين تم نقله للعمل بالقابضة في ٢٠٢١/٥ وان الاخر تحول لعمل اداري في ٢٠٢١/١٠ وان عدد السيارات المنصرف عليها وقود لم يقل ولكن تم تقنين المنصرف وكذا مبيت السيارات بجراجات الشركة علما بأن المبلغ المذكور بالملاحظة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ الى ٢٠٢١/٢/٣١ بينما من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٢/٤/٣٠ نحو ٥٤ الف جنيه حيث تم تعيين مشرف جديد من قبل الشركة اعتبارا من ٢٠٢٢/٣/١٠ استمر انخفاض المنصرف حيث بلغ خلال شهري مايو ويونيو نحو ١٢ الف جنيه فقط</p>	<p>سيتم مراعاة ذلك في حدود الامكان</p> <p>خلال الفترة المذكورة كان لدى الشركة عدد (٤) سائقين أما خلال الفترة التالية والتي إنخفض فيها متوسط الاستهلاك كان لدى الشركة عدد (٢) سائق فقط ، مما يبرر إنخفاض الصرف وعدم الاحتياج إلى اتخاذ الاجراءات</p>	<p>والمصروفات بدون المستندات وصرف مبالغ لمعضو اخر بالمكتب لذات الغرض وعلى الرغم مما سبق فقد تم ترقية المذكورة الي وظيفة مدير إدارة تكليفاً اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١٨ بموجب قرار شئون العاملين المعتمد من العضو المنتدب في ٢٠٢٢/١/١٨ ، ثم صدر قرار من العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢٢/٨ بتكليف سيادتها بأعباء ومسؤوليات وسلطات وظيفة مستشار (ج) للإدارة العامة لشئون مكتب العضو المنتدب بالقاهرة مع استمرار إشرافها علي إدارة الشئون الإدارية بمكتب القاهرة الصادر بقرار من سيادته بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢ .</p> <p>بلغ ماتم صرفه من السلفه المستتية لإدارة المشتريات نحو ٣٨ الف جنيه بموجب ايصالات ورقية دون الحصول على تحقيق شخصية المستفيد فضلا عن المبالغه في مصروفات الانتقالات بدون مستندات المنصرفة بمعرفة مستشار إدارة المشتريات .</p> <p>بلغ ماتم صرفه من وقود سيارات مكتب القاهرة وفقا لما امكن حصرة خلال العام المالي نحو ٢٢٩ الف جنيه بمتوسط شهري نحو ٢٢,٥ الف جنيه انخفض في الفترة التالية لنحو ١٣,٥ الف جنيه - بعد تغيير المشرف على الصرف دون</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة خاصة وان معظمها مصروفات جراجات لضيوف الشركة بدون مستندات او عن سيارات لا يتم استخدامها بعضها ورد من اسوان بمعرفة العضو المنتدب التنفيذي ولم يتم استخدامها منذ ورودها فضلا عن تكرار ذات افعال الصيانات بمعرفة مدير ادارة المشتريات</p>	<p>حيال مدير المشتريات والذي كان يتولى مراقبة وتشغيل السيارات.</p> <p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا واتباع اجراءات الشراء الصحيحة.</p>	<p>اتخاذ اية اجراءات حيال السابق (مدير المشتريات) ، هذا فضلا عن صرف مصاريف صيانه واصلاح بمعرفة نجل المذكور الذي لا تربطه بالشركة اية صلة وخلال مأمورين بالإسكندرية لتسليم فواتير مع عدم وجود عملاء للشركة بالإسكندرية ،</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة من ضرورة تحديد المستولي به بشأن صرف تلك المبالغ خاصة وان بعضها تم صرفه بمعرفة المحامي المشار اليه بالملاحظة لزوم مؤتمر الاقتصاد الأزرق بالإسكندرية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١٩ حتى ٢٠٢٢/٣/٢١ دون ان يتقاضى سيادته اى من بدل سفر او وجود مأموريه خاصة به دون ان يتبين لنا مدى قانونية قيامه بتلك الاعمال كونه مقيد بجدول الاستئناف لدى نقابة المحامين .</p>	<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً</p> <p>سيتم مراعاة ذلك ويتم الصرف للمستفيد من واقع خزينة الشركة</p>	<p>هذا فضلا عن مصروفات الجراجات وفقا لما امكن حصره المنصرفة معظمها بمعرفه السيد / مدير إدارة المشتريات نحو ٨٦ الف جنيه اعليها بدون مستندات ، كما ان معظم صيانات السيارات تتم عند موردين محددين بمعرفة دون عروض اسعار من موردين اخرين.</p> <p>هذا فضلا عما يلي :</p> <p>عدم استخدام أذون الصرف المسلمة للمصروفات الثرية لدى الشركة إلا في حالات محدوده</p> <p>صرف مصروفات ثرية بدون مستندات او صور بطاقات للمستفيدين بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧٤ الف جنيه خلال العام المالي حيث</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث لم يتطرق الرد لجوهر ماورد بها من مخالفات فضلا عل انه على سبيل المثال تم تكرار افعال شراء مستلزمات وكشافات الكهرباء والمصنوعات حيث بلغت خلال العام</p>		



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>٤٢٥٧٤ جنبها رغم سابق ذلك بمعرفة مدير ادارة المشتريات في ٢٠٢١/٢٠ بمبلغ ١٤٤٧١ جنبها ثم في ٢٠٢٢/٩/٣ تم تنفيذ تلك الاعمال معرفة الاداره الفنية بالشركة الامر الذي يشير الى لتعمل الشركة بمبلغ ٥٧٠٤٣ جنبه بمعرفة مدير ادارة المشتريات دون اى مسائلة له كذلك يعد الانتهاء من كافة الاعمال وبناء على مذكرة السيد المحامي بمكتب العضو المنتدب تم تركيب مواسير بلاستيك لتلاقي التفتيات الناتجة من تسريب مياه الصرف الصحي بحواط الصحي الدور الثالث والرابع بمكتب القاهرة .</p>	<p>المبلغ الاكبر الخاص بالدهانات والتجديدات يتمثل في شراء الخامات والتجهيزات المطلوبة وهو يمثل حوالي ٨٥٪ من اجمالي مبلغ التجديدات والدهانات أما النسبة المتبقية ١٥٪ تتمثل في تكلفة المصنوعات المنصرفة لهم.</p> <p>وسيتيم مراعاة ذلك مستقبلا لاستلام الأعمال بمعرفة الفنيين المختصين بشركة كيما. ولا يتم التعامل حاليا الا مع المسجلين بمنظومة الفاتورة الالكترونية</p>	<p>تم الصرف وإستلام المبالغ بمعرفة موظفي مكتب الشركة بالقاهرة (السيد / مدير إدارة المشتريات ، السيد المحامي أحد موظفي مكتب العضو المنتدب ، مستشار إدارة المشتريات) وليس من خلال خزينة مكتب القاهرة مباشرة</p> <p>بلغ ما امكن حصره خلال العام المالي كمالع منفرفة من صندوق القاهرة عن اعمال دهانات وتحديدات الدور الرابع وجزء من الدور الثالث باجمالي مساحة ٧٠٠ م٢ نحو ٢٨٣ الف جنبه (تم صرفها نقدا بمعرفة مدير المشتريات ومستشار المشتريات) دون مراعاة حدود سلطات اعتماد الصرف ولائحة المشتريات . كما تم تنفيذها بالأمر المباشر ودون وضع مقايسة لتلك الأعمال ومدى إمكانية تنفيذها ذاتيا بواسطة الإدارات الفنية المختصة بالشركة خاصة وأن ما امكن حصره من مصنوعات فقط نحو ٤٤ الف جنبه ودون إستلامها بمعرفة الإدارات الهندسية والفنية المختصة بالشركة أو بتأجيع إجراءات الشراء السليمة وقد تبين أنه تماشراء أو التنفيذ بواسطة موردين دون إرفاق صور بطاقات التسجيل الضريبي لمعلمهم أو ما يفيد تسجيلهم بمنظومة الفاتورة الإلكترونية والتكرونية وبعضهم أرقام التسجيل المبينة بالفواتير وهمية أو بأسماء أخرى وتم سداد ضرائب قيمة مضانفة لهم بمبلغ ١٥٧٥٢ جنبه دون مقتضي لذلك بالمخالفة لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/١٠/١٩ وقانون الضرائب على القيمة</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة من ان وثائق التأمين تغطي افعال الصيانات الجسيمة طبقا لمحضر المعاينة بمعرفة مندوبي شركات التأمين كالمتبع بالشركة القابضة.</p>	<p>وثائق التأمين على السيارات لا تغطي الصيانات وإنما هي تأمين ضد الحوادث (مرفق صورة)</p>	<p>المضاقفة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ في ٢٠١٦/٩/٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٧/٢١ بان يحظر إختياراً من ٢٠٢١/١١/٢٠ على الشركات القابضة والتابعة التي تساهم فيها الدولة بنسبة تتجاوز ٥٠% التعاقد مع الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات إلا إذا كان مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية لدي مصلحة الضرائب المصرية منذ قرارات رئيس مصلحة الضرائب المتتالية منذ ٢٠٢٠/١١/١٥ وحتى ٢٠٢٢/٢/١٥ بشأن إلتزام الممولين بإصدار فواتير الألكترونية ، وكذا تبين عدم إضافة الضريبة على القيمة المضافة بفواتير المصنوعات رغم انها من موردين مسجلين حسب الوارد بتلك الفواتير وقد بلغت قيمة تلك الضريبة التي لم تحتسب ٩١٨٦ جنيهاً وإستلام مدير إدارة المشتريات ومستشار المشتريات بالشركة لقيمة اذون الصرف في تواريخ تالية بفترة كبيرة لتواريخ إصدار الفواتير من الموردين وصلت في بعض الأحيان لشهرين تقريباً .</p> <p>بلغ ما أمكن حصره من مصروفات صيانة السيارات لدى الغير خلال العام المالي بأسوان ومكتب الشركة بالقاهرة نحو ٨٥٨ الف جنيه دون أن يتم الحصول على تعويضاتمن شركة مصر للتأمين الشركة المؤمن لديها على تلك السيارات والتي بلغت مصروفات التأمين عنها سنويا نحو ٤٧٢ الف جنيه (وقفا لنصوص الوثيقة).</p>



تعقيب الادارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه من ضرورة تحديد المسئوليه بشأن تحمل الشركة للمبلغ المذكور خاصة وان بعض فواتير المصنوعات بتاريخ سابق لتاريخ صرفها بنحو ٥ شهور .</p>	<p>تم إرسال السيارة للإصلاح بالقاهرة في ٢٠٢١/١٣/٣١ ونظراً لارتفاع تكلفة إعادة تاهيل وتشغيل السيارة تم اتخاذ قرار بتكهنينا</p>	<p>تحملت الشركة ٢٨ الف جنيهاً تكلفة اصلاح سياره خاصة بالمصنع بمعرفة مدير ادارة المشتريات تمثل قيمة مصنوعات في ٢٠٢١/١١/٢٠ تم اتخاذ قرار تكهنينا في ٢٠٢٢/١/٢٠ يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق</p>
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه من ضرورة تحقيق الامر بشأن مخالفة احكام القانون المشار اليه الذي يقضى بان يضع مجلس الاداره بعد اخذ راي النقيه العامه المختصة للوائح المتعلقة بنظام العاملين ويعتمد من الجمعية العامة للشركة ويصدر بها قرار من الوزير المختص وهو مالم يتم الامر الذي تكرر معه توصيتنا بضرورة حصر الاثر المالي لما تم صرفه وتحميل</p>	<p>تم تعديل التذني في بيل السقر ليطمئني مع الظروف الحالية لحين تعديل اللائحة يشمل كامل لأن هذا يمس الاوضاع المادية للعاملين حيث ان لائحة بيل السقر تم وضعها عام ١٩٩٦</p>	<p>تم صرف سلفة مستديمة للسيد / يسن توفيق يسن بمكتب الشركة بالإسكندرية بنحو ٦٠ الف جنيه في ١٢ / ٧ / ٢٠٢١ لإنهاء الإجراءات الجمركية على الرض من توقف عمليات التصدير من الإسكندرية لمادة التترات سوى منها في ٢٠٢٢/١٣/٢٠ (بعد مرور سبعة اشهر) مبلغ ٨٢٥ جنيه فقط ، فضلا عن ان المصرف تم دون اعتماد بالمخالفة لنص المادة ٢١ من اللائحة المالية للشركة وبالمخالفة لقراره صرف السلف المستديمة . يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .</p> <p>توصى بمراجعة احكام المادة (٤٢) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البديلات المقررة بموجب موافقة المصو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢١/١٠/٢٠ .</p>

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>المستول به خاصة وان وزارة قطاع الاعمال العام بصدد اصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لها.</p> <p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه في ضوء عدم قيام الشركة بالرد عليها مع ضرورة محاسبية المتسبب واسترداد مبلغ الغرامه بسبب الادلاء بمعلومات للصحف قبل الافصاح عنها للجمهور</p>	<p>لم يتم الرد</p> <p>تم عمل نشر و اعلان لمنتجات الشركة بالصحف والمجلات كنوع من أنواع الدعاية للشركة والترويج لكفائتها الصناعية لتحسين الصورة التاريخية للأعوام السابقة.</p>	<p>تحمل الشركة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه وفقا لما امكن حصره قيمة التزامات مالية مسددة للبورصة المصرية لمخالفة قواعد قيد وشطب الأوراق المالية خلال العام المالي بسبب تأخر الشركة في إعداد وموافاة البورصة بالقرائن المالية والإدلاء بمعلومات بالصحف قبل الإفصاح عنها للجمهور بموقع البورصة يتعين مراعاة قواعد قيد وشطب الأوراق المالية وتحديد المسؤولية بشأن الادلاء بمعلومات بالصحف قبل الافصاح عنها للجمهور ومحاسبية المتسبب واسترداد مبلغ الغرامة الموقعة على الشركة بسبب ذلك.</p> <p>وقد تحملت الشركة نحو ٦٩ الف جنيه قيمة نشر إعلانات بصحف ومجلات غير واسعة الانتشار بعضها لم يخص منه ضريبة الامعة النسبية بواقع ٢٠ % بالمخالفة لأحكام المادة ٦٠ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ .</p>
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه في ضوء عدم تطرق الشركة لتحديد المسئولية بشأن تحملها لمبلغ نحو ٣٢,٢٥ مليون جنيه بسبب عدم قيامها بالإقرار عن التراخيص والرسومات الهندسية ضمن</p>	<p>فيما يخص المبالغ التي تم صرفها للسيد /جاد صصاف فقد قامت الشركة " كيما" بتحويل الموضوع برمته للنيابة</p>	<p>نكرر توصياتنا التي تضمنتها تقاريرنا السابقة بشأن تحديد المسئولية في تحمل الشركة لمبلغ ٣٢,٢٥ مليون جنيه بسبب عدم قيامها بالإقرار عن قيمة التراخيص والرسومات الهندسية في</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>اقرار الرسوم الجمركية بناء على تعليمات العضو المنتدب للشركة حيثذاك علما بان المبلغ المشار اليه تم تحميله كمصروفات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالإضافة إلى نحو ٢٥ مليون جنيه اخرى تم تحميلها كمصروفات اضافيه عن التأخير في سداد ضريبة القيمة المضافة ورسم الوارد وكذا تحملها لمبلغ اتعاب المستثمر القانوني عن ذات الغرض دون تحقيق اى عائد .</p>	<p>العامه لاتخاذ الإجراءات القانونية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ (مرفق صورة تحويل الشركة الموضوع للنيابة).</p>	<p>الوقت المحدد لذلك واحالة المسئولين عن ذلك لجهات التحقيق وكذا بشأن مبلغ ٤٧٥ الف جنيه المسددة للمستثمر الجمركي (جاد صسلف) وما شاب التعاقد المبرم معه في ٢٠١٩/١٠/٢٠ من مخالفات وضرورة استرداد المبلغ المسدد له، فضلا عما تحملته الشركة بنحو ٣١٤ الف جنيه شاملة الضرائب قيمة اتعاب المستثمر القانوني عن ذات الغرض ودون تحقيق اى عائد.</p>
<p>مازال الت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة كما ان ما جاء برد الشركة من عدم تفعيل المادة رقم ٩ من لائحة المبيعات الخاصة بلجنة التسعير يؤكد عدم التزام الشركة بالوائح و تجاوز الإدارة لها ، كما ان ما جاء بالرد بان البيع كان يتم بموافقه العضو المنتدب مفردا بدون وجود لجنة (بالمخالفة للوائح) لم تلتزم به الشركة ايضا حيث تم تجاوزة أيضا من قبل رئيس القطاع التجارى الشركة و الذى اعتمد سعر بيع لشركة سبيريا دون موافقتنا باعتمادها من العضو المنتدب على الرغم من تكرار طلبنا لها بتقريرنا السابقة وجاء برد الشركة بان أسباب التخفيض ترجع الى عدم تقبل العملاء لتلك الزيادة السعرية وهو ما يتعارض مع الواقع نظر لان العميل شركة المنصورة التابعة للشركة قام بالشراء من الشركة النيتروجينية التابعة لشركة موبكو بسعر ١٥٠٦٠ للطن غير شامل ض.ق.م و النولون في حين ان سعر شراءها من كيما بدون ض.ق.م و النولون يتراوح بين ٨٠٧٠ الى ٨٥٠٦٠ جنيه فقط</p>	<p>فيما يخص مخالفة المادة رقم (٩) من لائحة المبيعات نفيد أن الشركة لم تكن مفعلة لتلك المادة والخاصة بلجنة التسعير وكان البيع يتم بموافقة العضو المنتدب مفرداً دون وجود لجنة، ولمدة سنوات عديدة ولم ترد ملاحظة بهذا من قبل ، إلا ان الشركة قامت بتشكيل لجنة للتسعير وتقوم بتسعير كل عملية على حدى وأن تسعير اللجنة في هذه المرة اعتمد على أسعار سابقة في التقدير ولم يلاقي قبولا من المشتريين الوحيدين ولا يمكن مقارنة أسعارنا بأسعار شركات أخرى، نظراً لتتحدي الذي يواجه شركة كيما وهو المسافة وقيمة النولون الذي يتحملة العميل وأن عملاء اليوريا الغير مطابقة للمواصفات الزراعية محوود بعدد شركتين فقط والشركة تبذل أقصى</p>	<p>لم تتضمن قرارات لجان البيع اسس التسعير الخاصة باليوريا الصناعي كما ان لجان البيع لم تقم بمراجعه اسعار البيع بشكل دوري على الرغم من ارتفاع اسعار اليوريا الزراعي عالميا خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢١ وحتى يناير ٢٠٢٢ حيث كانت تتراوح متوسط اسعار البيع بين ٢٣٠ دولار / طن، ٩٤٧,٥ دولار /طن. يرتبط بما سبق قيام الشركة ببيع كميات كبيرة من اليوريا الصناعي خلال الفترة م أكتوبر ٢٠٢١ و حتى يناير ٢٠٢٢ للعميل شركة سبيريا بأسعار اقل من اسعار بيع ذات المنتج بشركات مثيلة (شركة ابوقير و شركة موبكو) والتي تقوم بالبيع لبعض عملاء "كيما" حيث تراوح الفرق بين ٤٣٩١ جنيه، ٦٩٨٩ جنيه للطن بإجمالي يتراوح بين نحو ٣١,٧٧٢ مليون جنيه و نحو ٣٩,٤١١ مليون جنيه للكمية المباعة للعميل المذكور ، فضلا عن ان جانب</p>

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>- كما ان الشركة قامت برفع الأسعار في الربع الاخير من العام المالى ٢٠٢١-٢٠٢٢ من ٩٠٠٠٠ جنيهه / طن الى ١٥٠٠٠٠ جنيهه / طن (شامل الضريبية و النولون) دون اعتراض من العملاء على هذا السعر وبشان ما يواجهه كيما من تحدى بسبب المسافة وقيمة النولون الذى يتحملة العميل حسبما جاء بر د الشركة لا يصل الى وجود فروق أسعار بينها وبين الشركات الأخرى وصل في بعض الأحيان الى اكثر من ٦ الف جنيهه للطن في حين ان قيمة النولون للطن نحو ٣٠٠ جنيهه فقط.</p>	<p>طاقتها للحصول على أعلى سعر معها كلا في جينه حيث اننا يحكمنا سعر السوق ورضاء العميل بالشراء والطاقة التخزينية بشركتنا والسيولة النقدية.</p>	<p>منها تم بالمخالفة للمادة رقم ٩ من لائحة المبيعات بشأن سلطات الاعتماد ودون العرض على لجنة البيع.</p> <p>يتعين تحديد المسؤولية بشأن ماسبق فضلا عن قيام السيد / العضو المنتدب التنفيذي ورئيس القطاع التجاري ببيع كميات من اليوريا الصناعي بأسعار تقل عن الأسعار المحددة بمحضر لجنه البيع العليا رقم ٣ في ١٤ / ١٠ / ٢٠٢١ مما ترتب عليه ضياع فروق سعرية بنحو ٦,٣٥٢ مليون جنيهه بالمخالفة للمادة رقم ٩ من لائحة المبيعات بالشركة و ذلك لكل من شركة المنصورة للراتنجات (٨٦٠٠٠ جنيهه لكمية ٢٠٠٠٠ طن ٩٢٠٠٠٠ جنيهه لكمية ١٠٠٠٠) وشركة سيريا لكمية ٩٢٠٠٠ جنيهه لكمية ١٠٠٠٠ طن بينما السعر وفقا لقرار لجنة البيع ١٠٤٨٨ جنيهه للطن</p> <p>يتعين التحقيق وتحديد المسؤولية في شأن ضياع نحو ٦,٣٥٢ مليون جنيهه دون مبرر لذلك.</p> <p>كما نشير الى انه تلاحظ قيام الشركة بتعبئة اليوريا الصناعي في شكاكر لونها ابيض شفاف عوه ٥٠ /كجم مخصصه ومطبوعه لمنتج سمد اليوريا محبب مخصص ٤٦,٥ % ازوت حر التداول على غير الحقيقة وما قد يمثله ذلك من شبه غش تجارى بالمخالفة للمادة (١٠) من القرار الوزاري رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر</p>
<p>مازالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث لم يتم تعبئة اليوريا الصناعي في شكاكر خضراء الا بعد اثاره تلك الملاحظه بتقريرنا المبلغ للشركة في ٢٠٢٢/٨/٢٨</p>	<p>تم تعبئة اليوريا الصناعي بشكاكر ذات اللون الأخضر اما السمد الحر فيتم تعبئته باللون الأبيض.</p>	



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>مازالت الإدارة عند رايها الورد بالملاحظة في ضوء عدم تطرق رد الشركة الى مايلي :- -المخالفات الواردة بالملاحظة ومنها عدم الدقة في تحديد المواصفات الخاصة بتلك العوات عند طرح المناقصة و وجود تغير في المواصفات الفنية في عمليات الاسناد اللاحقة بالامر المباشر و هو ما انتهى اليه أيضا راي الشئون القانونية بالشركة الى وجود قصور في الشروط و المواصفات الفنية للمناقصة رقم ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٤ من حيث دقة المواصفات الفنية المطلوبة و خلوها من</p>	<p>إن عملية توريد عبوات منتج الشركة من اليوريا ٤٦،٥ % ازوت (وهو المنتج الرئيسي لمصنع كيما ٢) هي عملية مستمرة ، وغاية في الأهمية لاستمرار عملية البيع لتغطية احتياجات السوق لذلك المنتج من جهة ، وعدم توقف مصنع كيما ٢ نتيجة تكديس منتجاتها الرئيسي بالمخازن من جهة أخرى ، ونتيجة لعدم توافق</p>	<p>وفقا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والتي تمنع التلاعب بمحتويات عبوات الاسمدة مع عدم وجود شهادة تحليل ومواصفات لشحنات اليوريا الصناعي المشحونة للعملاء. كما تجدر الإشارة الى ان سعر بيع السماد الحر بالشركة كان يتراوح بين ١١٨٧٧ جنيه / طن و ١٤٠٠٠ جنيه /طن شامل الضريبة خلال شهري نوفمبر وديسمبر - ٢٠٢١ في حين ان سعر بيع اليوريا الصناعي بالشركة والمعيا بنفس عبوه السماد الحر خلال ذات المدة كان يتراوح ما بين ٩٥٠٠ جنيه/طن و ١٠٠٠٠ جنيه / طن شامل الضريبة والتولون. يتعين تحقيق اسباب ما سبق وتحديد المتسبب وتعبئة اليوريا الصناعي بعبوات خاصة بها والالتزام بتعليمات القرار الوزاري والقانون المشار اليه واحكام الرقابة والضبط الداخلي على عمليات البيع وشحن المنتجات ورقابة الجودة والافادة. تحمات الشركة فروق اسعار بنحو ٦,٨٠١ مليون جنيه وفقا لحصر الشركة لتدبير الاكياس البلاستيك اللازمة لتعبئة اليوريا (تم الشراء بالامر المباشر) نتيجة عدم التزام الشركات التي تم ترسية المناقصة رقم ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٤ عليهم بالتوريد (شركة الهلال وشركة الطيبى وشركة ستار باك) كما تبين الاتي: قيام قطاع التعبئة برفض الكميات الموردة خلال مايو ٢٠٢١ ، وكذا تكرار رفضها في ٢٠ / ٨ / ٢٠٢١ لاسباب فنية.</p>

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>اشترط تشغيل الاكياس الموردة على ماكينات التعبئة كشرط للقبول النهائي ، و بالتالى يضعف مركز و قوة الشركة " كيما " بهذا الشأن فى حالة اللجوء للقضاء لاقتضاء حقها بهذا الشأن مما يؤكد وجود قصور من قبل الشركة فى ظل أهمية تلك العيوب كما جاء برء الشركة. عدم قيام الشركة بحسم استمرار امر التوريد من عدمه للموردين المشار اليهم رغم القصور المشار اليه فى الوفاء باحتياجات الشركة و كذا عدم استيفاء التامين النهائى الخاص بالعمليه و ما يترتب على ذلك من اجراءات كان يجب على الشركة القيام بها فى حينه وفقا لما تنص عليه لائحة المشتريات بالشركة فى تلك الحالات و المشار اليه بعاليه. واستمرار قطاع سلاسل الامداد فى مطالبه الموردين بالتوريد بذات المواصفات الواردة بامر التوريد على الرغم من الخطاب الموجه لقطاع سلاسل الامداد فى ٣٠ / ١١ / ٢٠٢١ من قطاع التعميه و قطاع الاسمدة يطلب عدم التوريد نهائيا من شركتى الهلال و شركة ستار باك</p> <p>- كما ان عمليه الاسناد للمورد شركة هيما وشركة اورينت والاستلام و صرف مستحقاتهم قد شابها قصور ومخالفة للوائح الشركة ومخالفات على النحو الوارد بالملاحظه وخاصة تكرار تجاوز العضو المنتدب التنفيذى لسلطه الاعتماد الخاصه عند التعاقد بالامر المباشر .</p>	<p>العبوات- فى العمل على ماكينات التعبئة - الموردة من الشركات المنتجة لها والتي صدر لها أوامر توريد بكمية (٤ مليون كيس) وهى شركات (الهلال وستار باك والطيبى) بناء على المناقضة التي تمت يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/١٢/٢٣ م على الأسعار المقدمة بعروضهم للمناقضة العامة رقم ٢٠٢١/٢٠٢٤ جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/١٢/٢٦ م وحضر هذه المناقضة الأربعة موردين ، الثلاثة المذكورين عاليه بالإضافة للمورد / شركة هيمابلستيك الذى اصير سعره المقدم للمناقضة نهائيا وهو (٦,٧٠ جم/كيس شفاف) و (٦,٨٥ جم / كيس أزرق) ولمدة ستة شهور فقط - علماً بأن عرضه المقدم للمناقضة والمحرر فى ٢٠٢١/١١/٢٦ م ورد فيه قبوله للمناقضة فى حالة وجود أسعار أقل - ونتيجة لتكرار توريد الموردين الصادر لهم أوامر توريد عن المناقضة العامة سلاقة الذكر أكياس غير متوافقة فى العمل</p>	<p>تم تحرير امر اسناد بالامر المباشر لشركة هيما بلاستيك فى ٢٩ / ٥ / ٢٠٢١ لكمية ٢٠٠ الف شيكارة لتعبئة البوريا للحاجة الماسة بمواصفات فنية مختلفة عن المواصفات الفنية الواردة بالمناقضة العامة ٤ / ٢٠٢١/٢٠٢٠ و التى تم رفض الكميات الموردة منهم لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية انتهت الشئون القانونية بالشركة الى وجود قصور فى الشروط و المواصفات الفنية للمناقضة رقم ٤ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ من حيث دقة المواصفات الفنية المطلوبة و خلوها من اشترط تشغيل الاكياس الموردة على ماكينات التعبئة كشرط للقبول النهائى ، و بالتالى يضعف مركز و قوة الشركة " كيما " بهذا الشأن فى حالة اللجوء للقضاء لاقتضاء حقها بهذا الشأن ،</p> <p>بلغت مشتريات الشركة من شكاثر البلاستيك لتعبئة البوريا ٥٠ كجم من شركة هيما بالامر المباشر بأجمالى عدد ٢٣٤١٢٥٠ شيكارة بلغت قيمتها نحو ٦,٢٢٧ مليون جنيه وفقا لما امكن حسره خلال الفترة من ٢٠٢١ / ٧ / ١ و حتى ٢٠٢١ / ٣ / ٢١ وذلك نظرا لاختلاف الموردين فى توريد الكميات المسندة لهم وفقا للمواصفات المطلوبة باوامر التوريد بناء على اجراءات المناقضة العامة رقم ٤ / ٢٠٢١/٢٠٢٠ و التى كانت شركة هيما احد المقبولين فنيا فيها و لم يتم الترسية عليها لارتفاع سعر التوريد الخاص بها و قد تم الشراء</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
	<p>على ماكينات التعبئة ، فقد تكرر طلب القطاع الفني التوريد من المورد / هيما بلاستيك لتوافق العيوبات الموردة منه في العمل على ماكينات التعبئة بدون حدوث أي مشاكل أو تعطل الماكينات إلى الحد الذي طلب فيه القطاع الفني قصر التوريد على المورد / هيما بلاستيك وطبقا لما جاء بملزمة القطاع الفني المحررة في ٢٠٢١/٨/٣٠ ، وعلى الرغم من أن المورد بين الأربعة سالفى الذكر تقدموا بعروضهم لتوريد هذه النوعية من العيوبات من خلال مناقصة عامة التي تم طرحها على مستوى الجمهورية ، وبالتالي علم بها وتقدم لها جميع الموردين اللذين لديهم الرغبة في العمل مع شركتنا كيما في توريد هذه النوعية من العيوبات إلا أن قطاع سلاسل الامداد لم يألوا جهدا في البحث عن موردين آخرين لتوريد هذه العيوبات بأسعار أقل من سعر المورد / هيما بلاستيك ومنع إحتكاره لتوريد هذه العيوبات ، وفعلا تم التواصل مع موردين آخرين هما (شركة أورينت وشركة مينا) كما تم مخاطبة شركة</p>	<p>تلك الكميات دون اصدار امر توريد بالمخالفة للمادة ٧٠ من لائحة المشتريات ودون اعتماد شراء تلك الكميات من السلطة المختصة وفقا للمادة ٨٣ من لائحة المشتريات والاصول بالشركة و الخاصة بالسلطات المالية للشراء و التكاليف بالاصول و ما تتبع ذلك من صرف بعض تلك المستحقات المالية بالمخالفة للمادة رقم ٢٢ من لائحة المعاملات المالية بالشركة فضلا عن تكرار تجاوز العضو المنتدب التنفيذي لسلطة الاعتماد الخاصه به عند التعاقد بالامر المباشر المحدده بمبلغ مليون جنيه حيث قام في ٢٠٢١/٨/١٥ باعتماد توريد كميات من الاكياس بنحو ٧,٤٢٥ مليون جنيه بدون ضريبة القيمة المضافه و كذلك عدم القيام باعادة طرح مناقصة جديد على الرغم من تأشيرة السيد العضو المنتدب للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٦ ، ٢٠٢١/١٠/٢٢ قبل اعتمادات الشراء اللاحقه من المورد هيما) بسرعة عمل مناقصه محدوده بين الشركات المقبوله فيها ٢٠٢٢ .</p> <p>كما قام السيد العضو المنتدب للشركة في ٢٠٢٢/١١/١١ باعتماد توريد اكياس لتعبئة سماد اليوريا من شركة اورينت بكمية تصل الى ٢٥٠ الف كيس شهريا وقد بلغت الكمية المورده نحو ٢٧٣ الفكيس بنحو ٢,١١٠ مليون جنيه وهو</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لا زالت الاداره عند رايها الوارد بالملاحظه تتمثل في الاسناد بالامر المباشر بالمخالفة للوائح الشركة دون الحاجة لذلك حيث تم اسناد توريد ٥٠ الف كيس للمورد شركة هيمالا ان ملتم توريده نحو ١٥٧ الف كيس بنسبة ٢٠٠ % من الكمية المتعاقد عليها دون اعتماد السلطه المختصة لتلك الكميات الاضافيه ثم قام بتوريد كميه اخرى ٦٥ الف كيس باجمالى كميات بالامر المباشر نحو ٢٢٢ الف كيس وما ترتب على ذلك من تخزين كميات فائضه و دون الحاجة اليها و تعطيل لموارد الشركة و في حاله رغبة الشركة في تأمين المخزون من اى صنف فانه يتم في ضوء احتياجات الشركة المخططة و طبقا للوائح خاصة وان هناك ايكياس لبعض منتجات الشركة مطبوع عليها سنة الانتاج للمنتج لاعوام سابقه وبعضها منذ من عام ٢٠١٣ تبلغ قيمتها نحو ٢١٦ الف جنيه غير صالحه للغرض المشتره من اجله .</p>	<p>أبو قير للأسمدة لتوريد هذه النوعية كونها من الشركات الشقيقة حتى يتم موافقتنا بعرض سعرهم لتوريد هذه النوعية من العوات والتي تتوافق في العمل على ماكينات التعبئة بشركتنا كما وبعد مخاطبات عديدة من قطاع سلاسل الإمداد واتصالات السيد المهندس / العضو المنتدب تم موافقتنا بعرض سعرهم لتوريد الأيكياس الشفافة فقط بسعر ٨,٠٠ جم / كيس بخلاف الضرابب وذلك طبقا لعرض سعرهم المورخ في ٢٠/١١/٢٠م، وتمت موافقتهم على توريد الأيكياس الشفافة فقط بسعر ٧,٢٥ جم / كيس بخلاف الضرابب على أن تراجع الأسعار شهرياً وذلك طبقا لعرض سعرهم المورخ في ١٨/١١/٢٠م والسداد مقدماً ، وهي ذات الأسعار التي تم التوريد بها من المورد / هيمالا بلاستيك في ذلك التوقيت و ذلك بالإضافة إلى أن الشركة قامت بطرح مناقصة رقم ٢٠٢٢/٢٠٢١/٣ وأسفرت عن سعر ٨,٥٥ جم / كيس بخلاف الضرابب ، ومما يتبين أن</p>	<p>ما يتجاوز سلطة الاعتماد الخاصة بالعضو المنتدب للتعاقد بالامر المباشر.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
	<p>الاسعار السابقة التي تم التوريد بها من الموردين (هيمما بلاستيك / أورينت / مينا) هي أسعار عادلة و كانت أقل من سعرها في السوق وكان حتميا ضرورة الشراء وإلا توقفت خطوط التعبئة بالشركة</p> <p>أكياس التعبئة مخزون سرعان ما يتم إستخدامه وتعتبر الكمية المخزنة منه مكسب للشركة في ظل ارتفاع الاسعار المتزايد يوما بعد يوم وأن الكمية المنوه عنها ١٤٨ ألف كيس لا تمثل أكثر من تعبئة ٧٠٠٠ طن نترات وهذا يمثل إنتاج شهر ونصف من النترات ومن غير المقبول ان تكون لدى شركة كيما مخزون لاكياس التعبئة أقل من شهر ونصف إنتاج وإلا تعرضت الشركة لخسائر فادحة.</p>	<p>بلغ اجمالي المستخدم من الكميات الموردة من المورد "هيمما" خلال العام المالي بلغ ٧٤ الف كيس لتعبئة النترات و ان رصيد المخزن من الاكياس المشمل اليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغ نحو ١٤٨ الف كيس بمتوسط تكلفة نحو ١,٢ جنيه ويرجع ذلك الى توريد كميات بالزيادة عن الوارد في امر التوريد الذي بلغت كميته ٥٠ الف كيس فقط وهو ما يشير الى عدم الحاجة الى قبول كميات اضافية دون اعتماد السلطة المختصة</p> <p>يتعين تحديد المسؤولية و محاسبة المتسبب بشأن تحمل الشركة لنحو ٦,٨٠١ مليون جنيه فروق اسعار بالزيادة و عدم الالتزام بالأنحة المشترية واتخاذ ما يلزم من اجراءات للحفاظ على حقوق الشركة و احكام الرقابة على الانفاق و المصفوعات والافادة .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>تم تشكيل لجنة من الشركة الفايضة بالقرارين ١١١١/١٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ لفحص هذه الملحوظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير ٢٠٢١/٦/٣٠.</p>	<p>لا زالت ملاحظتنا متكررة بشأن قيام الشركة في ٢٠١٩/٢/٢٠ بسداد نحو ٤,٣١٨ مليون جنيه بقاتورة وهمية للمورد شركة مصر التور ثم بعد ذلك تم اصدار امر توريد وهمي في ١١٨ / ٨ / ٢٠١٩ للمورد المذكور لتوريد عبوات جامبو لتعبئة البيريا لمراجعة مبيعات وهمية حتى نهاية ٢٠١٩ بكمية ٨٠ الف طن لصالح احد عملاء التصدير و حتى تاريخه لم يتم تنفيذ كلا من امر التوريد المشار اليه او انفاقية البيع الغير موقعة من العميل . الامر الذي نكرر معه توصياتنا بتحديد المسؤولية وأحاله الموضوع إلى جهات التحقيق لأعمال شؤونها بشأن ما سبق والالتزام بقواعد الرقابة والضبط الداخلي.</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة بعدم التزام الشركة باحكام القانون المشار اليه والتوسع في السداد نقدا حيث بلغ ما يمكن حصره فقط وتم صرفه نقدا لكلا من مدير المشتريات ومستشار المشتريات بمكتب القاهرة خلال العام المالي نحو ٦٨٥ الف جنيه</p>	<p>لا يتم الصرف نقدا الا في اضيق الحدود وسيتم مراعاة ذلك مستقبلا كلما أمكن.</p>	<p>قيام الشركة بسداد بعض من مستحقات الموردين و مقدمى الخدمات نقدا بالمخالفة للمادة رقم ٣ من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ الخاص بتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي و الذي نص على يكون سداد المدفوعات المشار اليها بوسائل الدفع غير النقدي متى جاوزت الحد الاقصى المحدد بالألحة التنفيذية للقانون المشار اليه.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>لازالت الاداره عند رأياها الوارد بالملاحظه في ضموه راي الشئون القانونية بالشركة المؤرخ ٢٠٢٢/١٠/٢٤ بإحالة الواقعة إلى النيابة العامة إلا أنها في الأداري الوارد برد الشركة وتحميله ببلغ ٢٠٨٥٨٨ جنبها بواقع ١٨٨٧٨٥ جنبها نقاط شركة إتصالات من يناير ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ ، ١٩٨٠٣ جنبها نقاط شركة فودافون من نوفمبر ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢/٧ حيث وافق العضو المنتدب التنفيذي على ذلك على أن يقوم المذكور بسداد ٥٠٪ خلال شهر من تاريخه والباقي على ٢٠ شهراً بفائدة شهرية ١٪ على المتبقي، دون ان يطرق رد الشركة لما سبق وأن طالبنا به بمذكرة الإدارة في ٢٠٢٢/٧/٥ بضرورة قيام إدارة الشركة بمخاطبه شركات المحمول لتوفير كشف حساب حركة إستبدال النقاط المنوحة للشركة وبيان أوجه إستخدامها بمعرفه المفوض المذكور منذ تاريخ تعيينه مفوضاً وهو مالم يتم حيث تمت مخاطبتها فقط عن طريق المفوض الحالي</p>	<p>تم إحالة الموضوع إلى الشئون القانونية وتم حصر قيمة النقاط التي لم تستقد منها الشركة وفقاً لما أمكن حصره على ان يتم تحميل كامل قيمتها على المفوض في تلك الفترة وتم توقيع الجراء الاداري بخصم ٥ أيام من أجره لعدم إمسائه نقاط بالشركة لرصد حركة استبدال النقاط ورصد جميع البيانات الخاصة بخطوط المحمول للعاملين بالشركة المشتركين بشركات المحمول منذ توليه مفوضاً لدي تلك الشركات.</p>	<p>وكذلك قيام الشركة بصرف مستحقات بعض السادة اعضاء مجلس الادارة و العاملين من بدلات حضور و انتقال عن حضور جلسات المجلس و اللجان المشكله نقدا من خزينة الشركة بالمخالفة لأحكام المسادة رقم ٢ من القانون المشار اليه يتعين تحقيق اسباب ما سبق و الالتزام بأحكام القانون المشار اليه وموقف الشركة من الخضوع للمقوبات المنصوص عليها بالقانون المشار اليه و الافادة .</p> <p>تبين عدم احكام الرقابة على النقاط التي تحصل عليها الشركة من تعاملاتها مع شركات المحمول وذلك في ضوء عدم وجود سجل لمتابعة وحصر النقاط التي تحصل عليها الشركة واستبدالها واعتماد الاستبدال ومن له حق الاستبدال والالية التي يتم بها خاصة انها كانت تحت تصرف مفرد من قبل المفوض من الشركة والذي كان يشغل وظيفة رئيس قطاع المراجعة ، وقد افادت الشئون القانونية في المراجعة ٢٠٢٢/٩/٧ انها لم تنته من التحقيق الذي يتم في هذا الشأن وتكرر توصيئنا بشأن ضرورة اتخاذ اللازم .</p>

تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>حيث افادت شركة أورانج باستحالة تحديد استبدال النقاط وأنه يجب الرجوع إلى المفوض السابق لمعرفة ما تم من خلاله.</p> <p>الأمر الذي يتعين معه إخطار النيابة العامة لإعمال شئونها نحو حصر كافة عمليات الاستبدال التي تمت بمعرفة المذكور وحصر كافة أعماله التي كان منوطاً بها وقت شغله وظيفة رئيس قطاع المراجعة بالشركة لحصر الضرر المالي علي ما يكون شابهها من مخالفات وعدم الاكتفاء بما اتخذته الشركة من إجراءات حلال استبداء حقوقها طرفه.</p> <p>لا زالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظه في ضوء عدم تطرق الشركة لحوادث ما ورد بالملاحظه من وجود شبهة تريبج واضرار بالمال العام في تقاعس غير مبرر نحو محاسبة المتسببين واستبداء حقوق الشركة طرفهم .</p>	<p>هذا النظام كان متبعاً منذ سنوات عديدة وحالياً يتم صرف القيمة للمستفيد بإيصال مسلسل أصل وليس صورة حيث ان هذه المصروفات تتم لضيوف ووفود الشركة الخارجيين.</p>	<p>تلاحظ قيام الشركة بصرف مبلغ تحت بند ايجار لانشات نهرية لضيوف الشركة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨٩ الف جنيهه خلال الفترة من يناير - ٢٠٢٢ حتى مارس - ٢٠٢٢ و ذلك دون ارفاق صورة البطاقه للمستفيد مع صورته الايصالات و الذي تتكون من اصل و صورة كبريتيه بمسلسل رقمي مطبوع حيث يستخدم اصل الايصال و صورته كلا منها بشكل منفرد كما تلاحظ قيام ادارة المراجعة بخصم ٣ % ضريبية خصم وتحصيل تحت حساب الضريبية وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على قيمة ايجار اللانشات. يتعين حصر كافة المبالغ المنصرفة بشأن ما سبق بعاليه و احالة الامر لجهات التحقيق لما قد يمثله ذلك من شبهة تريبج و الاضرار بالمال العام و احكام الرقابة الداخليه.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظة</p>	<p>لا يوجد عقود طويلة مع بعض شركات النقل حيث ان ذلك غير متاح إنما يتم البحث عن السيارات المتاحة عند الاحتياج إلى نقل البضاعة وحيث ان القطاع التجاري هو من يقوم بالاتفاق مع العملاء علي تحديد سعر المنتجات سواء تسليم أرض المصنع أو تسليم مخازن العميل والذي يحددها بناءا على الاسعار التي أمامه من السيارات المتاحة وأصبح من إختصاصه أن يقوم بإستكمال المنظومة حيث ان تكلفة النقل هذه يتحملها العميل حتماً وليست ضمن مصروفات الشركة.</p>	<p>بلغ ما امكن حصره من تولون نقل بعض منتجات الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ إلى ٢٠٢١/٢/٣١ نحو ١٨,٩٤٥ مليون جنية و قد تبين ان اسناد مقولة النقل بالأمر المباشر ودون اوامر توريد او عقود مع سائقي السيارات من قبل ادارة المبيعات و رئيس القطاعات التجارية بالمخالفة لما ورد بلائحة المشتريات بالشركة بأن " تختص الادارة العامة للمشتريات بتنفيذ عمليات الشراء وضرورة اصدار اوامر توريد او تحرير عقود مع الموردين .</p> <p>فضلا عن عدم قيام الشركة بالتأمين ضد كافة المخاطر اثناء النقل كما لم يتم تحديد مسؤولية التأمين بالنسبة للشركات الناقلة و خاصة في ظل عدم وجود اوامر توريد او عقود . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و الالتزام بأحكام اللوائح المنشر اليها بعبارة حفاظاً على حقوق الشركة والافادة .</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظة فضلاً عن أن تسليم الشيكات يكون للمستفيدين مباشرة أو عن طريق تفويض منهم للغير.</p>	<p>تم تشكيل لجنة من الشركة لإدارة النادي الاجتماعي وتوفير كافة احتياجاته لإمكان تشغيله وظهوره بالمظهر اللائق للشركة وإذا قام أحد الموظفين بالشركة باستلام الشيك لتسليمه إلى المورد أو المقاول يقوم الموظف في اليوم التالي بإثبات استلام المورد أو المقاول للشيك بتوقيعه على صورته وذلك تسهيلاً للعمل وأن الشيك يصدر لصالح المقاول أو المورد مخوفاً بختم غير قابل للتظهير</p>	<p>تم إسناد توريد أعمال الالوميتال لنادى كيما الاجتماعي بقيمة ١٣٦ ألف جنيه إلى المورد شركة الاخوه المتحدون بمعرفة اللجنة التي تدير النادي والذي من ضمنها مدير عام الكهرباء بالشركة وتم استلام الأعمال من ذات اللجنة وعند إصدار الشيكات للمورد المذكور تبين استلامهم بمعرفة السيد مدير عام الكهرباء بالشركة.</p>
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظات المشار إليها.</p>	<p>تم تشكيل لجنة من الشركة للقبض على بقايرين ١١/١١/٢٠٢٠ لفحص هذه الملحوظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير ٢٠٢١/٦/٣٠</p>	<p>تضمنت تقاريرنا السابقة الإشارة إلى المخالفات التي شابت تنفيذ واستلام كيما ٢ (المشروع الجديد) : قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الإدارة السابق بالتوقيع بالاستلام مفردا على كافة شهادات الاستلام من تكتومنت التأخير في تنفيذ المشروع لمدة عام و اربعة اشهر حيث انه وفقا للعقد فإن موعد التسليم شهادة القبول المبني في ٢٠١٨/٢/٢٨ الامر الذي تم في ٢٠٢٠/٤/٢٦ دون توقيع غرامات تأخير على المقاول عدم إدراج الشروط الموجود في العقد مع المقاول ضمن شروط الاعتماد المستندي (سداد نسبة الـ ٤٠٪ الخاصة بوصول التوريدات للموقع) والمتمثل في إصدار المالك لشهادة تفيد وصول التوريدات سليمة غير تالفة مطابقة لا</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
		<p>(PACKINGLIST) حيث جاء برد الشركة على تقريرنا على الفور ائتمالية في ٢٠١٨/٦/٣٠ ان ذلك تم بناء على تعليمات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة الأسبق والسيد رئيس مجلس إدارة شركة "كيما" السابق دون تحديد أسباب ذلك.</p> <p>تحمل الشركة لنحو ١٨ مليون جنيه قيمة رسوم وثيقة تأمين مؤقتة (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ و لمدة عام من ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٠ البالغ قيمته نحو ٦,١١ مليار جنيه لتغطية المصنع في حدود ٢ مليار جنيه مع التزام الشركة بإتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الاعيان المؤمن عليها و المحافظة عليها و اتباع كافة القوانين لمنع تجنب الخسائر و الاضرار و توفير كافة وسائل الرقابة اللازمة الامر الذي لم يتم حيث ان الشركة لم تحصل حتى تاريخه على موافقة الحماية المدنية او استخراج رخصة التشغيل المبيح للمصنع كما ٢ علما بأنه كان يجب الحصول عليها منذ عام ٢٠١٨ كمال تشمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الأرباح و الخسائر الناتجة او الأضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلي او الجزئي للعمل و هي المخاطر التي واجهتها الشركة لاحقا و تحملت خسائر بنحو ١,٠٧٦ مليار جنيه تمثل ايرادات لم تتحقق (خسائر غير نقدية) كان من المتوقع ان يتحقق عنها مجمل ربح بنحو ٥٩٣ مليون جنيه و رغم ما ورد</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظات المشار إليها.</p>	<p>قام الجهاز المركزي للمحاسبات بإبلاغ جهات التحقيق في هذا الموضوع حيث بدأت جهات التحقيق في الاستفسار عن ما تم وذلك منذ حوالي عام ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه وأن الشركة ستقوم بتنفيذ ما قد تسفر عنه تلك التحقيقات في حينه.</p>	<p>مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية وحالة الموضوعات التالية لجهات التحقيق المختصة:</p> <p>تحمل الشركة لنحو ٢,٤٦٤ مليون دولار تعادل ٣٨,٦٩ مليون جنيه قيمة الزيادة في نولون شحنة البوريا لمقاول النقل شركة سيسكو ترانس بواقع ١٠ دولار اللطن عن الكميات المصدرة خلال فترة التعاقد المؤرخ في ٢٠٢٠/١/٦ وملحق العقد المؤرخ في ٢٠٢١/٣/٢٣</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظات
	<p>تم تشكيل لجنة من الشركة القابضة بالقرارين ١١١١/١١٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢٨ لفحص هذه الملحوظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير من ٢٠٢١/٦/٣٠</p>	<p>خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه نتيجة البيع بأسعار تقل عن أسعار البيع المثالية (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميدفيرت مصر - نحو ٢٧ مليون جنيه العميل بولي سيرف وتصل لنحو ٤٣ مليون جنيه لصالح نفس العميل) تمثل الفرق بين أسعار البيع تسليم ارض المصنع للعمليات المشار اليها والسعر العالمي الذي كان يجب البيع به، فضلا عن قيام العضو المنتدب السابق للإدارة بالبيع مفردا ورفضه تحميل العميل ميدفيرت بغرامة نحو ٣٥٦,٧ الف دولار تعادل نحو ٥,٧٨ مليون جنيه نتيجة تأخره في استلام الكمية في المواعيد المتفق عليها.</p> <p>اعتقاد الشركة علي اضافة كميات للمخزون خلال الاعوام السابقة (وفق الثابت بتقاريرنا السابقة) حيث قيام الشركة بإنتاج كميات وهمية من السماد العواريةاخرها في ٢٠١٩/٦/٣٠ بقيمة ٧٥٠٠ طن قامت احدي الشركات المتخصصة SGS في ٢٠١٩/٨/٦ بإنتاجات ووجد عجز بنحو ٢١ الف طن بتكلفة نحو ٨١ مليون جنيه قامت الشركة بتسويته في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقد ترتب علي ذلك صرف حوافز اداء ومكافآت للقائمين علي الانتاج بالشركة دون وجه حق.</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار ذات رد الشركة عنها خلال الأعوام السابقة</p>	<p>انعقدت الجمعية العامة لمناقشة القوائم المالية للشركة "كيما" عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٤ واعتمدت القوائم المالية بما تضمنته من تلك المعالجة المحاسبية للتعويضات والمصرفيات الأخرى، كما تم اعتماد المبلغ من قبل كل من الجمعية العامة غير العادية لشركة كيما بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ والجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية برئاسة /وزير الإستثمار الأسبق بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥.</p>	<p>لازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحمل الشركة نحو ٣٧ مليون دولار ضمن مبلغ التوعيضات المقررة السابقة (البالغ نحو ٦٥ مليون دولار) نتيجة عدم تفعيل الاتفاق الذي تم مع مقاول المشروع شركة تكترومنت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٥ والذي تم التوصل فيه الى تنازله عن الانذارات مقابل قيام الشركة بسداد الدفعة المقدمة ومبلغ ٢٠,٣ مليون دولار مباشرة بعد تاريخ البدء يمثل مستحقات أصحاب الرخص وقد قامت الشركة بسداده في يناير ٢٠١٥ وقد ورد برد الشركة عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠١٨/٢/٣٠ انه نظراً لتأخر البنوك الممولة في إصدار الاعتمادات المستندية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما اضطر إدارة الشركة الى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيز مما كان يستوجب على الشركة مشاركة البنوك في تحمل تلك القيمة الأمر الذي لم يحدث . يتعين تحقيق الاسباب و تحديد المسؤولية بشأن ما سبق و الأفادة</p>
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار ذات رد الشركة عنها خلال الأعوام السابقة</p>	<p>جاري عرض هذه المبالغ علي الجهات المختصة</p>	<p>مزال حساب دانتو التوزيعات يتضمن نحو ٤,٢٥٠ مليون جنيه قيمة باقي حصص العاملين عن سنوات سابقة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٨٠ وكذا ٤,٣٦٤ مليون جنيه قيمة ١٥٪ خدمات مركزية محسوبة من سنوات سابقة و ٦٤٨ الف جنيه تحت مسمى حصة عاملين</p>



تعقيب الإدارة	رد الشركة	الملاحظة
<p>مازالت الإدارة عن رأيها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار ذات رد الشركة عنها خلال الأعوام السابقة</p>	<p>تم إصدار قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن فرض رسم صالار على الأسمدة الأزوتيةوإعتبار نترات الأمونيوم ٣٤,٨٪ من الأسمدة الأزوتية "مفرقات" من الأسمدة الجمارك وحين تم تطبيق مصلحة الجمارك لقرار وزارة التجارة والصناعة بشهر مايو ٢٠١٧ فقد تم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بضرورة استثناء نترات الأمونيوم من القرار لعدم حاجة وزارة الزراعة لها وعليه قد تم صدور قرار وزارة التجارة والصناعة ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ بإعفاء نترات الأمونيوم بنسبة ٣٤,٢٪ فيما أكثر من رسم الصالار.</p> <p>قامت الشركة بمخاطبة وزارة التجارة والصناعة عن طريق كل من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ووزارة قطاع الأعمال العام بما يفيد بعدم أحقية صندوق دعم الصالارات في المبالغ التي طالب بها الشركة " كيما " سلفاً</p>	<p>١٠% نقدا وفي ظل قوانين تم تجاوزها بصور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يتعين سرعة دراسة موقف هذه الأرصدة وعرضها على الجهات المختصة واتخاذ اللازم بشأنها في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة وفي ضوء القوانين المنظمة لذلك .</p> <p>استمرار الشركة في عدم سداد مطالبية صندوق دعم الصالارات للشركة بسداد مبلغ نحو ٤,٤ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونية على قيمة المساندة التي قام الصندوق بصرفها للشركة بالخطأ عن الشحانات التصديرية من نترات الأمونيا على الرغم من تعليمات السيد/ وزير قطاع الاعمال العام بضرورة السداد.</p> <p>يتعين سرعة حل الخلاف مع صندوق دعم الصالارات</p>



الذي ذكر فيه مطالبة شركة تكنومونت بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه، كان هذا أسلوب من أساليب المفاوضات مع شركة تكنومنت، أدى أننا نقول لهم أنكم تطالبوا بمبالغ، نحن أيضاً سنطالب بمبالغ، ليس لنا حق، ولدينا المستثمر القاتوني للشركة قال لنا أننا ليس لنا حق ولكن تم استخدامها كأسلوب للتفاوض، نحن لم نرسل مطالبة - نحن ليس لنا حق، لكن استخدمنا قرار مجلس الإدارة للمفاوضة، والحقيقة أن الشركة القابضة كانت على علم بكل شئيه في هذه المرحلة، والنتيجة ماتم التوصل إليه في الاتفاق مع تكنومونت، هذا الاتفاق ليس أفضل اتفاق ولكنه أفضل اتفاق في صالح الشركة، ولو أننا لا نعرف أن ذلك في صالح الشركة وأنها كان من الممكن أن تخسر بمبالغ أكبر من هذا، وهذا يعني أننا لسنا على علم بالمشاكل الموجودة، هذا الاتفاق أحسن شئيه تم لصالح شركة كيما بكل المقاييس، كفاءة المصنع في هذا العام، نستطيع أن نتحدث عن كفاءة المصنع بعد العمل بكامل طاقته بعد العمرة الأخيرة، حتى الآن لم نصل للكفاءة الموجودة بالأوراق، هل معنى ذلك أنه تم خداعنا، لا.. الآن المشروع أصبح أمر واقع وموجود لا يمكن أن نعود إلى الوراء، المقارنة بين الشركات المختلفة من شركات الأسمدة والطاقة الإنتاجية واستخدامها للغاز، هذا هو العامل الأساسي الذي يمكن القياس عليه لاحقاً. ويمكن وضعه في الدراسات الخاصة بنا، لا نستطيع أن نقول ١١١٥ متر، ١١١٢ متر، كلام أصبح نظري، نتكلم على الواقع، في الحقيقة أنني أتشرف بأن أنهى مدتي مع المجلس بالتوقيع على عقد إنفاقية التسوية الودية مع شركة تكنومونت بهذا الشكل، وهذا يشرفنا جميعاً، يجب أن ننظر للمرحلة القادمة للشركة.

الشركة بها إمكانيات كبيرة جداً، نستطيع أن نستغلها ونحسنها، المرحلة الثانية كيف نستطيع أن نقل التكاليف، إعادة تاهيل المصنع القديم، أو مصنع جديد في المرحلة القادمة إن شاء الله، وزيادة رأس المال. أشكركم جميعاً على الوقت الذي قضيته بالمجلس من الدعم الذي من الشركة القابضة.

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

الساده اعضاء مجلس اداره الشركة القابضة للصناعات الكيماوية استاذ خالد الغزالي

السيد الأستاذ/ خالد الغزالي/ حרב - عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

مثل ما حضرتك تحدثت بأنه بالنظر للمشروع من الصورة الكبيرة اليوم مشروع كيما باستثمارات كبيرة ١,١ مليار جنيه واحب ان اقول اننا نسير في الطريق الصحيح بشكل قوي جدا وقد حققنا ارباح ٦٥٠ مليون جنيه وبالتالي اننا لا امالك الا ان اشكر الاستاذ هشام حسن رئيس مجلس الاداره وايضا المهندس محمد حسنين رضوان والذي اعتبره اضافته الى الشركة.

فالمسوره الكبيره لشركه كيما محترمه جدا وان اى اخطاء في مشروع كبير في هذا الحجم متوقعه ومقبوله وندرس كيف نعالجها واكرر شكري.

السيد الأستاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجي - عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

مسام الخبير عليكم جميعا

منذ مجلس الاداره من اربع سنوات ونحن نتحدث عن المشاكل التي في كيما ومتى نرى اليوم الذي نرى فيه كيما تجتئ ارباح فالحمد لله حققنا ارباح واستطعنا الووقف على ارض صلبه وانا بصراحه اتوجه بالشكر الى مجلس الاداره طبعا على راسهم السيد المحترم استاذ هشام حسن فكيما كلنا نعرفها جيدا في مصاف القطاع المصري والاداري وهناك جهود مشر جدا في التسويه التي تمت مع تكنومنت وله دور مشر جدا في التفاوضات التي تمت مع البنوك فأتوجه لهم بالشكر على الجهود العظيم الذي تم واتوجه للسيد محمد حسنين رضوان ومجلس الاداره بالكامل بالشكر والاف شكر جميعا والحمد لله كيما الان تنقف على ارض صلبه وان شاء الله كما قال الاستاذ هشام ان تكون الفتره القادمه بها مؤشرات اداء افضل مقارنة بالشركات الاخرى البديله الموجوده والاف شكر.



أحد السادة المساهمين

نشكر السادة اعضاء مجلس الاداره الشركة حققت ارباح هذا العام ٢٥١ مليون بالمقارنة بخسائر من سنوات سابقة وهذه كانت نتيجة الايقافات تتمثل في ايقاف فرن الفير وسليكون و تعطل ضاغط ثاني اكسيد الكربون الذي وردته شركة هيتاشي وذلك لحساب شركة تكيمنت وان اداره شركة كيما غير مسؤولة عن هذه الاخطاء والمسؤول عنها المقاول .

قامت شركة كيما بسداد مبلغ ٦٥ مليون دولار لشركة تكتومنت غرامة تاخير , اذآ اداره شركة كيما سواء الحاليه او السابقه ليس لها ذنب في هذا الامر .

والجهاز المركزي للمحاسبات يقرن بين شركة كيما وشركة ابو قير وانا الذي اقول وليس الجهاز المركزي ابو قير لديها اربع مصانع والخامس ينشأ حاليا على مساحة ٨٠ فدان الخاصه بارض شركة راكتا.

البعض يقول على موضوع استهلاك الغاز ٩٢٩ مليون جنيه ضروري للتحويل للنيابه وعلى سبيل المثال عند الذهاب للقضاء ورفع دعوى ومنتظر اجراءات التقاضي واذآ لم ينصفتي الحكم نعود وترفع دعوى اخرى ومحامي حديث التخرج يقول انه عدم جواز نظرداعوه لسابقه الفصل فيها .

واليوم عند الذهاب للنيابه في شركة كيما بمحاميا ستقول في النياه عدم جواز نظر الموضوع لسابقه الفصل فيه في لجنه قض المنازعات الحكوميه بوزاره العمل المكونه من ١٢ مستشار وليس وكيل نيابه او رئيس نيابه . بل مستشار الاعلى من النياه ولكن نحن كان مساهمين نطالب بان لو لنا حق عند تكتومنت لا نتركه .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

تؤكد لحضراتكم اننا لن نتنازل عن ملجم يكون لنا فيه حق قانوني وبهذه التسويه اننا دخلنا في تفاوض ل امور ليس لنا في فيها حق واستخدمناها في التفاوض كوسيله ضغط لكي نصل الى ما وصلنا اليه من تسويه .

أحد السادة المساهمين

لماذا الاصرار على التعامل ثانيا مع شركة تكتومنت بمشروع كيما ٢ بالرغم من كل هذه المشاكل بالعكس عند احضار اي شركة اخرى مثل اودا لم نسمع عنها اي مشاكل بالعكس ستصبح منافس لتكتومنت .

حضرتك موضوع العدادات والغاز لماذا لا ناتي بجهه محايده تقوم بعمل معايره بين عدادات الشركة.

ثالث شيء وانت اعلم بهذه الموضوع حيث ان سيادتكم عضو مجلس اداره الشركة القابضه في شركة ابو قير لماذا لا تفكر في انتاج الميلايمين وهذا غير خاضع للتوريد وفي نفس الوقت استفاد منه من اليوريا الزائده وسعر الطن منه ٩ الالف دولار للطن ولا يتم توريد منه لوزاره الزراعه .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

ارد على نقطه من هذه النقاط وهي موضوع اسناد المشروع الجديد لشركة تكتومنت هو جزء من التسويه لانه شركة تكتومنت كانت لها مطالبه على شركة كيما ب ٧٦ مليون دولار حتى نهايه ٢٠١٧ ولو كنا استمرينا فيه حساب مالهم حتى تاريخ تسليم المشروع كان سيتعدى ١٠٠ مليون دولار بالاضافه الى انهم لهم حق بموجب بالقانون ٨٤ الخاص بتعويضات الموردين والنتاج عن اثار التعميم والشركه قالت ان لهم حق وان هذا الحق يساوي ٥٠٠ مليون جنيه اي ما يعادل في ذلك الوقت حوالي ٢٥ مليون دولار اذا كان سيبقى لهم حوالي ١٢٥ مليون دولار والذي لشركة كيما في العقد من اثار التأخير عن التسليم له حد اقصى نسبه معينه على ما اتذكر ١/٢



من قيمه العقد كان يساوي بالتقريب ٣٠ مليون دولار وهذا ما لك مقابل ما كان عليك وهذا اساس التفاوض فكان لابد ان تعطيمهم شيئا اخر حتى استطيع ان اصل الى التسويه وامنع من اجوم تكنو منت لتحكيم دولي .

فيالتالي تم الاتفاق في جزء من التسويه باسناد تنفيذ المشروع بشروط :

- ١- المقاول مكلف باحضار مصدر تمويل بتكافئه منافسه .
- ٢- عقد التنفيذ يكون بالقيمة المنافسه لما في السوق المحلي وبالتالي لم نقم بالاسناد هباء ولكن وضفنا ضوابط كجزء من التسويه والا كان البديل ان نطالب بحقا والمقاول يطالب بحقه ويلجا الى التحكيم الدولي وحضر اتم تعلموا التحكيم مع الشركات المصريه ضد الشركات الاجنبيه كيف تكون نتيجته .

واظن ان كثيرا منكم يطموا هذا الموضوع , ابدأ الذي حدث اليوم يعتبر نجاح لهذا الموضوع , وماذا اخذنا ايضا بالإضافة إلى التسوية ؟ .. المقاول كان لديه بوليصة تأمين اجراها لصالحه بشركة ايطالية وتنازل عنها لنا , وكان مقدم شكوى تحكيم ضد شركة هيتاشي المنقذة للكبير ويسور , وقفنا له ان نتيجة هذه الشكوى تتنازل عنها لشركة كيما , وتنازل عن الاثنتين لصالح شركة كيما , وعند حدوث ذلك ومنايقتنا لهذين الأمرين باتوا بمنفعة لشركة كيما , يعرض لها الكثير من الأضرار , ابدأ الإتفاقية اليوم درعت خطر عن شركة كيما ومساھميا .

الشئيه الآخر وهى العاديات فتم عمل المعاييرة مابين العاديات ▪

أحد السادة المساهمين

اشكر أبناء الجنوب وأخص بالسك السيد المهندس/ محمد حسنين رضوان والإدارة بقيادته جمعت مصر توصف بانها من اول الدول المصدرة للأسمدة ومصنعة لها وهذا وصف جديد لها يفضل هذه الشركة .

حضرتك أشرت إلى ان التفاوض كان في شئيه واحد , وان الشركة الإيطالية وافقت على التعاقد على ١١٢٥ متر مكعب غاز , وعندما حاولت محاولة مستميتة تخفيض الاستهلاك خفضته إلى ٢٣٧ متر مكعب أى أنها مع كل محاولاتها يوجد فاقد ١٦٣ متر مكعب لكل طن , أى أنهم احتالوا علينا , وأنهم قالوا أن كفاءة الطن ١١٢٥ ووصلت إلى ١٤٠٠ .

- فى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ منع الأعضاء المنتدبين من أخذ بدلات حضور بالمخالفة للقانون , وكذلك فتوى مجلس الدولة .

المجلس السابق به مبلغ ٦٢٧ ألف جنيه , وكان لابد أن يتم الاسترداد والمطالبة بهم ولم يتم استردادهم , وفى المجلس الحالى يوجد أفراد قبضوا مرتين بدل , وحضرتك مؤتمن من الشركة القابضة والدولة على شركة كيما , فكيف تسمح حضرتك بمخالفة صريحة للقانون .

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

أولاً قانون ٢٠٣ لم يمنع وجود بدلات حضور وانتقال لأعضاء مجلس الإدارة , القانون منع العضو المنتدب التقيدى الذى يحصل على سيارة أن يحصل على بدل إنتقال , وأى عضو فى مجلس الإدارة يحصل على سيارة أن يحصل على بدل إنتقال , وهذا موضوع صحيح وأى ملحوظة علق عليها الجهاز فى هذا الموضوع صحيحة , وتم استرداد هذه المبالغ , ومالم يتم استرداده , جارى استرداده , بدلات الحضور تذهب للشركة القابضة وتحسب من ضمن



المكافأة السنوية الخاصة بهم إذا كان هناك مكافأة ، وأن أى ملاحظة للجهاز المركزي لمثل هذه الأمور نأخذها محمل الجد ، ويتم إستردادها .

أحد السادة المساهمين

أو لا أشكر سيادتكم لإتاحة الفرصة في هذا الجمع الكريم ، وأشكر السيد رئيس مجلس الإدارة ، أنا أتى هنا وأهاجم شركة كيما ، والجمعية السابقة حضرتك وعدتنا لحل مشاكل كيما ، و حضرتك وعدت وأوقيت وأحسنت ومجلس الإدارة المحترم الذي يدير هذه الشركة ، وكون وجود إدارة تنتشل هذا العمل وتوقفه على قدميه ، لابد أن أقول له أحسنت ، لماذا ؟ لأنهم هم نفس العاملين موجودين والإدارة تقوم بتدبيرهم ، أقول لهم أحسنتم وكذلك تتميتهم .

لابد أن نذكر أن أسعار الأسمدة زادت بوزارة الزراعة ، نحن الآن نصدر وفروق العملة زادت ، وإن شاء الله مستبشر خير بالقدام ، و حضرتك قلت في سياق الكلام كلام هام جداً ، وأنا من أصغر المساهمين هنا ، ولكن لابد أن أقول الحقيقة .

فانا لم اتى هنا كي أنفلس مجلس الادارة أو أحل مكانه ، أنا أقول الشركة هذه ناجحة أم فاشلة ، وهذا يعكس على في مرحلة الأرباح بمنحي كويون ، أو اداء السهم على الشاشة يكون جيد جدا ، وهذا شيء جيد كون ان كيما تحقق أرباح ٦٥١ مليون جنيه مقابل خسائر ١,٤ مليار جنيه عن العامل الماضي وإجمالي خسائر مرحلة ٩,٢ مليار جنيه فهل ممكن الافادة ، متى يمكن عمل نقطة التعادل و يوجد إستثمارات موجودة هنا بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه أريد ان أعرف ما هم الشيء المهم جدا جدا يوجد كلام متداول إن كيما ستبيع حصة وأنا أفنك على مهارتك وفر استك شخصيا كورتك أنك تدخل كشركة قابضة وتجمع هذا السهم تحت القيمة الاسمية كان لديك بعض النظر الارقام الموجودة بالميزانية هذه ارقام تسرقانا لو كان لدي ملاحظه سابقولها وأقولها بمنتهى القوة ولكن ما المشكاه ان اجادت الشركة وأقول لها احسنتي لكي اعطيهم امل لكي يعملوا . اخر نقطة اني افنى هذا المجلس المحترم والجهاز المركزي لكن انا الذي ملحوظه المفروض ان السيد العضو المحترم ممثل الجهاز المركزي عند قراءته لملاحظه لا يقولها بتهمكم ويزجسيه فانا كمساهم عند انتقاضي للمجلس اقول له حضرتك وسيادتكم فلو موجود خطأ اقول له يا رضوان بك والمفترض ان تفعل كذا وأنا كل مره انتقد حضرتك يا عماد بك و حضرتك في منتهى الرقي ترد على في كل تفصيله وأنا عتايي شديد جدا على الأخ الذي كان يقرأ التقرير والمفترض بعد ذلك عدم التحدث بهذا الأسلوب وشكراً ...

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة

أنا سأخذ مكان الجهاز وأشركك على هذا الكلام ونبأية عن الجهاز المركزي ، أقول لحضرتك إنه لم يكن هناك تهكم ويعانوا الأمرين لكي يكونوا موجودين في كيما في أسوان ، وأنا بالنيابة عنهم وشهادتي مجروحة ، أنه لا يوجد هناك التهكم ومن الجائز أن تكون حضرتك شعرت بذلك ولكن هو شعور في غير محله .

أحد السادة المساهمين

يشكر حضرتك ومجلس الاداره على التسويه التي حدثت مع المقاول الايطالي ويوجد مثل يقول الذي لسح من الشوريه ينفخ في الزبادي وشركه تكومنت شركة مشاكسه ومن الممكن الدخول معها في مشاكل فارجو لو ان الشركة لها مستحقات يأتي يتمويل وتقوم الشركة بتدريب عماله ومهندسين وانهاء العلاقة مع تكومنت واشكر حضرتكم من تحول لشركة من الخسائر الى الأرباح وهذا شيء جيد واتمنى ان تسير الأرباح مثل الشركات الاخرى الكيماويه التي تصل الى ما شاء الله الى ٩ مليار جنيه



- ٤- عدم إخلاء مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن المركز المالي ونتائج الأعمال المعروضة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣٠.
- ٥- إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بالشركة اعتباراً من ٢٠٢٢/٤/١ اعتباراً من ٢٠٢٢/٤/١ ، وفقاً للأسس والوابط المنظمة في هذا الشأن.
- ٦- تفويض رئيس الجمعية العامة في تقرير صرف مكافأة من عدمه لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة نظير جهودهم في تحسين أداء ونتائج أعمال الشركة وذلك بناءً على ما ورد بنص المادة رقم ٧٥ من اللائحة التنفيذية (الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١) للقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- ٧- تفويض رئيس الجمعية العامة في تقرير صرف دعم تطوير موقت للعاملين بالشركة من عدمه في ضوء نتائج أعمال الشركة بناءً على ما ورد بنص المادة رقم ٤٠ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- ٨- قبول الاستقالة المقدمة من السيد الأستاذ/ هشام أحمد حسن رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي وتعيين السيد الأستاذ/ محمود منتصر إبراهيم رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي استكمالاً لمدة مجلس الإدارة، وذلك بناءً على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة بقراره الصادر في ٢٠٢٢/١١/٢٦.
- ثانياً/ التوصيات :
 - ١- على الشركة الأخذ في الاعتبار كافة الملاحظات التي أبدتها الجمعية العامة وإعادة ردد واقية عليها مع مراعاة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات وموافاة الشركة القابضة بما يتم في هذا الشأن.
 - ٢- على الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستفادة الاقتصالية من أصولها غير المستغلة، وكذا المخزون الراكد ويطيء الحركة بما يعود بالنفع على الشركة.
 - ٣- على الشركة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المطلوبة بشأن مديونيات العملاء المتوقفة - ويتصل بذلك وضع سياسة انتمائية محددة والعمل على الحصول على الضمانات الكافية من العملاء حفاظاً على حقوق الشركة.
 - ٤- على الشركة العمل على إحكام الرقابة وال ضبط الداخلي لتنظيم مدخلات ومخرجات إنتاج مصنع كيما (٢) من أمونيا ويوريا ويتصل بذلك إحكام الرقابة على عمليات البيع وشحن المنتجات ورقابة الجودة ، ومراعاة ما أثاره الجهاز المركزي للمحاسبات من ضرورة تعبئة اليوريا الصناعي بعبوات خاصة بها لدرء تشبهه القش التجاري .
 - ٥- على الشركة الالتزام باللائحة المشتريات واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على حقوقها وإحكام الرقابة على الإلتحاق والمفوعات وترشيد الإلتحاق على التريات غير المؤيدة بمستندات إحكاماً للرقابة وحفاظاً على أموال الشركة.
- ٦- على مجلس إدارة النظر في السياسات المطبقة للموارد البشرية والعمل على الحفاظ على العمالة الماهرة والتي تم استقالتها وتدريبها خلال الفترة السابقة .



السيد محمد سيد جمال / محاسب

(Handwritten signature)
السيد محمد سيد جمال

السيد محمد سيد جمال / محاسب

(Handwritten signature)

السيد محمد سيد جمال / محاسب

السيد محمد سيد جمال / محاسب
السيد محمد سيد جمال / محاسب
السيد محمد سيد جمال / محاسب

السيد محمد سيد جمال / محاسب

محضر الجمعية العامة غير العادية

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦

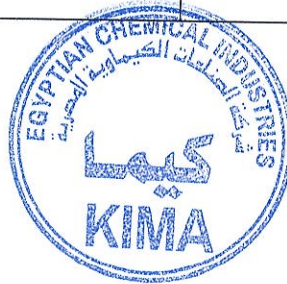
بشأن بيع الأراضى المملوكة للشركة والغير مستغلة

في تمام الساعة الخامسة مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/١١/٦ ونظراً لإمتداد أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) عقدت الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في المذكرة المعروضة بشأن بيع بعض الأراضى المملوكة للشركة والغير مستقلة .

وذلك بمقر المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية بشارع القصر العيني بالقاهرة برئاسة السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	أعضاء الجمعية العامة :	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	أستاذ / خالد الغزالي محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٣	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجى دسوقي	عضو الجمعية العامة
٤	أستاذ/ فايز كمال شاکر	عضو الجمعية العامة
٥	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
٦	أستاذ/ أحمد محمد إلياس	رئيس اللجنة النقابية
	الجهاز المركزي للمحاسبات :	
١	محاسب / عادل على شعراوى	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
٢	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
٣	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
٤	محاسب/ محمود السيد عبدالهادى	مراقب الحسابات
	الخطة وتقييم الأداء	
٥	محاسبة/ غادة صلاح الدين حسن	وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء
٦	محاسبة/ هاله محمد عبدالباقي	مدير عام الكيماويات - تقييم الأداء
٧	محاسبة / نهى محمود حسن	مراجع أول - تقييم الأداء



السادة المدعويين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء . د / أكرم أنور كرامة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب/ محمد حسين	رئيس قطاع الشئون المالية
٥	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب) المشرف على قطاع الشئون الإدارية
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس قطاع الشئون القانونية
٧	أستاذة/ منى زكريا	مستشار (ب) مكتب رئيس مجلس الإدارة
٨	أستاذ/ هيثم حسن	رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
٩	أستاذ/ سليم محمد سليم	مدير عام المشتريات ومسئول العلاقات العامة
١٠	أستاذ/ جميل جلال	إدارة تكنولوجيا المعلومات

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي
٢	مهندس / محمد حسنين رضوان	العضو المنتدب التنفيذي
٣	محاسب/ أحمد فايز عبدالمحسن عبدربه	عضو معين غير متفرغ
٤	دكتورة/ ميسون نبيل محمد حسن	عضو معين غير متفرغ
٥	أستاذ/ علاء حسن عبده	عضو غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
٦	أستاذ/ طارق مصطفى أحمد	عضو غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
٧	كيميائي/ حجازي محمد حجازي	عضو منتخب
٨	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس القطاع المالي
٩	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٠	محاسب/ محمد عبدالشافى سعيد	جامع أصوات
١١	محاسب/ إيهاب إبراهيم العزب	جامع أصوات
١٢	مهندس/ فهد محسن الحريري	مركز معلومات قطاع الأعمال العام



وفي البداية رحب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى رئيس الجمعية العامة بالسادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية , كما رحب بالسادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما والسادة ممثلي العاملين الحاضرين , كما رحب بالسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات .

محاسب / عادل على شعراوى .. وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
محاسب / عماد الدين قطب محمد .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
محاسب / محمود السيد عبدالهادى .. مراقب الحسابات

محاسب / غادة صلاح الدين حسن .. وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء
محاسب / هاله محمد عبدالباقي .. رئيس شعبة الصناعات الكيماوية - تقييم الأداء
محاسب / نهى محمود حسن / مراجع أول - تقييم الأداء

- كما رحب بالسادة ممثلي المساهمين من صندوق التأمينات الحكومي والخاص وبنك مصر وكل المساهمين الأفراد الحاضرين .

السيد / رئيس الجمعية العامة

نبدأ أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ونستأذن حضراتكم فى إختيار أمين سر الجمعية , وجامعى الأصوات

أمين السر : محاسب / جمال سيد محمد حواش

جامعى الأصوات : محاسب / محمد عبدالشافى سعيد محاسب / إيهاب إبراهيم العزب

- إجمالي عدد الاسهم : ١١٨٦٥٧٨٩٩٩ سهم

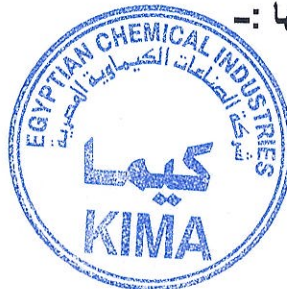
- عدد اسهم الحضور : ١١١٣١٨٤٨٥٠ سهم

- نسبة الحضور : ٩٣,٨٢ %

وبالتالى يصبح النصاب مكتمل وعلى بركة الله نبدأ أعمال الجمعية

عندنا موضوع متعلق بيع بعض الأراضى المملوكة لشركة كيما والغير مستغلة , وكان من ضمن التوصيات , توصية لإدارة الشركة إنها تستغل الأصول غير المستغلة لصالح المساهمين , فاليوم نحن نأخذ الإجراءات القانونية .

عندنا قطع أراضى , لدينا موافقات من الجهات العليا لتحويلهم إلى سكنى , وبالتالي يمكن الإستفادة منهم , فنستأذن حضراتكم فى الموافقة على البدء فى إجراءات بيع هذه الأراضى غير المستغلة والمملوكة لشركة كيما والآتى بيانها :-



- ١- قطعة أرض بمنطقة الرفاعي بكيما تبلغ مساحتها ٨٢١ م^٢.
 - ٢- قطعة أرض بجوار مزلقان الشلال تبلغ مساحتها ١١٥٠٠ م^٢.
 - ٣- قطعة أرض بعزبة النهضة تبلغ مساحتها ١٣٢٢٠ م^٢.
 - ٤- قطعة أرض بمنطقة فطيرة بكوم امبو تبلغ مساحتها ٢٧٠٢٣ م^٢.
- مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن , وأود أن أبلغ حضراتكم إن بعض هذه الأراضي كان معتدى عليها , فاتخذنا الإجراءات القانونية مع الجهات السيادية , وأزلنا هذه التعديات , وإذا لم نسرع فة التصرف في هذه الأراضي , سيتم الإعتداء عليها مرة أخرى , كما حصل سابقاً , وبالتالي نحن سنسرع في إتخاذ الإجراءات في بيع هذه الأراضي وطرحها في أسرع وقت ممكن , إذا حضراتكم وافقتم على هذا الموضوع .

الجهاز المركزي للمحاسبات ... هل هناك تعليق ؟

لا يوجد تعليق

السادة المساهمين

موافقة

شكراً لحضراتكم

القرار :- بيع الأراضي الغير المستغلة المملوكة لشركة كيما والآتي بيانها :-

قرارات وتوصيات الجمعية العامة غير العادية
لشركة/ الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦

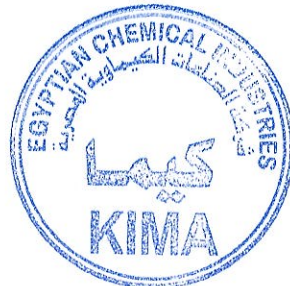
← في ضوء مناقشات الجمعية العامة للمذكرة المعروضة عليها بشأن بيع عدد (٤) قطع أراضي مملوكة للشركة وغير مستغلة.

قررت الجمعية العامة غير العادية ما يلي:

✓ الموافقة على بيع الأراضي غير المستغلة المملوكة لشركة "كيما" الآتي بيانها:

- ١- قطعة أرض بمنطقة الرفاعي بكيما تبلغ مساحتها ٨٢١ م^٢.
- ٢- قطعة أرض بجوار مزلقان الشلال تبلغ مساحتها ١١٥٠٠ م^٢.
- ٣- قطعة أرض بعزبة النهضة تبلغ مساحتها ١٣٢٢٠ م^٢.
- ٤- قطعة أرض بمنطقة فطيرة بكوم امبو تبلغ مساحتها ٢٧٠٢٣ م^٢.

مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن .

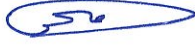


السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة :-

شكراً لحضراتكم وكل عام وأنتم بخير

وبذلك ينتهى الإجتماع , وأقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الخامسة مساءً

رئيس القطاع المالى



محاسب/ فتحى محمود أحمد

أمين سر الجمعية



محاسب/ جمال سيد محمد حواش

